# المراقب الاقتصادي والاجتماعي

2012

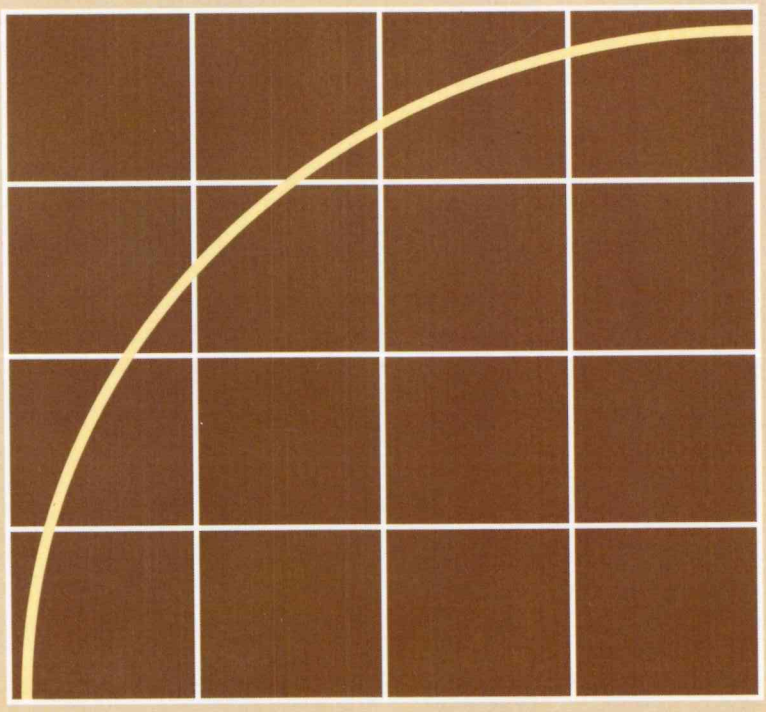


معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية



عـــدد 25

تمـوز

**تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:**

**معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)**
**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق : أمينة خصيب)**
**سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)**

**المحرر: د. نعمان كنفاني**

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

**حقوق الطبع**
© 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الالكترونية: www.pal-econ.org

© 2011 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2011 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

**للحصول على نسخ**
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تموز، 2011

# تقديـــــــم

يغطي العدد الحالي من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** أهم المتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2011. ويتناول هذا العدد أرقام الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الأول من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في ***المراقب***، مثل بيانات القطاع المصرفي، والقوانين والتشريعات الاقتصادية/التجارية، والاجراءات الاسرائيلية.

نود التأكيد ثانية على أن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، إذ أن بعض النشاطات تزدهر في فصول معينة وتنكمش في فصول أخرى. بناء على ذلك فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول المتتالية لا تسمح بالخروج باستنتاجات صائبة عن اتجاهات التغير، لأنها لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك يحبذ الاقتصاديون المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. لذا عملنا على توفير سلاسل زمنية للأرقام الربعية التي تعطي مدلولا ادق على تغير المؤشرات.

جديد هذا العدد هو جدول بأعداد السيارات المسجلة حديثاً في الضفة الغربية خلال الفصل الأول من العام. ومن المعلوم أن دولاً عديدة تستخدم أرقام السيارات الجديدة كمؤشر على درجة ثقة الأفراد بالمستقبل (بالحفاظ على وظائفهم) وثقة المصارف بقدرة العملاء على تسديد أقساط الدين.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** أيضاً على 11 صندوقاً تحليلياً تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يعالج أحد هذه الصناديق الآثار الممكنة لارتفاع الحد الأدنى للأجور في اسرائيل على عمال الضفة والقطاع. صندوق آخر يتناول تقييم صندوق النقد الدولي للآثار الاقتصادية للربيع العربي، وآخر يحلل "النمو الضائع" في الأراضي الفلسطينية، وآخر يعرض لمنهجية مبتكرة لتقييم دور المساعدات الدولية في محاربة الفقر.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثّق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

| **سمير عبد الله** | **علا عوض** | **جهاد الوزير** |
|---|---|---|
| مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني | رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني | محافظ سلطة النقد الفلسطينية |

# المحتويـــــــات


**1- الناتج المحلي الإجمالي** **1**

**صندوق 1:** تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية 2

**2. سوق العمل** **4**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 4

2-2 البطالة 7

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 9

2-4 الأجر وساعات العمل 10

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة 11

**صندوق 2:** رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: الآثار المحتملة على العمال الفلسطينيين 13

**3- المالية العامة** **15**

3-1 مشروع الموازنة العامة للعام 2011 15

3-2 خلاصة الموازنة العامة 16

3-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح 17

3-4 تحليل بنود النفقات العامة 19

3-5 الفائض (العجز) المالي 20

3-6 الدين العام 21

**صندوق 3:** المقاصة والاستنزاف المالي 22

**4- القطاع المصرفي** **24**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 24

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 28

4-3 نشاط غرف المقاصة 29

4-4 بورصة فلسطين 30

**صندوق 4:** باديكو تصدر سندات تجارية: "المكاسب والمحاذير" 34

**5- مؤشرات النشاط الاقتصادي** **34**

5-1 تسجيل الشركات 34

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية 38

5-3 استيراد الاسمنت 38

5-4 تسجيل السيارات 39

5-5 النشاط الفندقي 40

**صندوق 5:** صندوق الاستثمار الفلسطيني 41

**6- الأسعار والقوة الشرائية** **43**
6-1 أسعار المستهلك 43
6-2 أسعار الجملة 44
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 44
6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية 45
**صندوق 6:** تعرفة تصاعدية لفاتورة الكهرباء: نظام تسعير محابي للفقراء ولتحسين التنافسية 46

**7- التجارة الخارجية** **47**
7-1 الميزان التجاري 47
7-2 ميزان المدفوعات 49
**صندوق 7:** صندوق النقد الدولي والربيع العربي 50

**8- البيئة التشريعية والقانونية** **50**
**صندوق 8:** تقرير دولي جديد عن التعليم في العالم العربي: جودة التعليم ومشكلة البطالة 51

**9- الإجراءات الإسرائيلية** **52**
9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون 52
9-2 عوائق الحركة والتنقل 53
9-3 الاعتداءات على قطاعي الصحة والتعليم والأماكن الدينية 54
9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين 54
**صندوق 9:** تقرير برنامج الغذاء العالمي عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة 55

**10- أوضاع الأطفال في الأراضي الفلسطينية** **55**
**صندوق 10:** منهجية جديدة لتقييم ولترشيد المساعدات الدولية في محاربة الفقر 57

**11- مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010** **58**
11-1 المهاجرون من الضفة الغربية وقطاع غزة 59
11-2 العائدون (الهجرة إلى الأراضي الفلسطينية) 59
11-3 توجهات المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو الهجرة 59
11-4 الهجرة الداخلية 59
**صندوق 11:** هجرة الأدمغة: مكسب أم مثلب؟ 60

**المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2010** **61**

# الملخص التنفيذي

**الناتج المحلي الإجمالي:** تابع الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع الذي شهده خلال أرباع السنوات الماضية وازداد بنسبة 0.4% بين الربعين الرابع 2010 والاول 2011. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الاول 2011 انخفاضاً بمقدار 0.4% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010، وارتفاعاً بمقدار 5% مقارنة بالربع المناظر من العام المنصرم.

**سوق العمل:** ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 767.2 ألف في الربع الرابع 2010 إلى 780.2 ألف في الربع الاول من العام 2011. توزع العاملون حسب مكان العمل على 61.3% في الضفة الغربية و28.7% في قطاع غزة، و10% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 21.7% خلال الربع الاول 2011 مقارنة مع 23.4% في الربع الرابع 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 9% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64.4 شيكل في الربع الأول 2011 مقارنة مع معدل أجر قدره 59.5 شيكل خلال الربع الرابع 2010.

**المالية العامة:** ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الأول من العام 2011 عن مستواها في الربع الرابع من العام 2010 إلى 573 مليون دولار بزيادة 33.8%، كما انخفضت النفقات العامة في الربع الأول بنسبة 12.2%، ووصلت إلى 757 مليون دولار. وقد أدى انخفاض النفقات العامة وزيادة الإيرادات المحلية إلى انخفاض العجز الجاري خلال الربع الأول إلى 141.3 مليون دولار، مقابل عجز بحوالي 358.7 مليون دولار في الربع الرابع.

**القطاع المصرفي:** تدلل الأرقام على استمرار التحسن في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2011. حيث ارتفع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية والبالغة 18 مصرفاً خلال الربع الأول من العام 2011 بنسبة 1.6% مقارنة بالربع الذي سبقه. وقد استقطعت التسهيلات الائتمانية المباشرة الحصة الأكبر من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. كما زادت المطلوبات بنسبة 1.5% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010.

**بورصة فلسطين:** ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الأول 2011 بنسبة 5.6% مقارنة بالربع الرابع 2010 ليصل إلى 49.28 مليون سهم. من جهة أخرى فقد انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنحو 12.6% مقارنة بالربع الرابع 2010، وجاء ذلك عقب انخفاض أسعار أسهم بعض القطاعات وبالذات قطاع الخدمات الذي استحوذ على حوالي 33% من مجمل الأسهم المتداولة خلال الربع الأول 2011. أما مؤشر القدس فقد أغلق في نهاية الربع الأول عند 497.67 نقطة مرتفعاً بنحو 1.65% مقارنة بالربع السابق.

**تسجيل الشركات:** ارتفع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2011 بنحو 34% مقارنة بالربع الرابع 2010، ليصل بذلك عدد الشركات المسجلة خلال الربع الأول 2011 إلى 389 شركة. بينما انخفض رأس المال المسجل بحوالي 66% مقارنة بالربع الرابع 2010 حيث بلغت قيمته نحو 80.78 مليون دينار أردني. تركزت تلك الشركات المسجلة في رام الله والبيرة (34.7%)، الخليل (16.2%)، وبيت لحم (10%).

**رخص الابنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الاول من العام 2011 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2010 بنسبة 34.7%. كما ارتفع مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الأول من العام 2011 بحوالي 69.5% عن الربع المناظر من العام 2010. وبالتساوق مع ارتفاع عدد رخص الأبنية والمساحات المبنية، ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية خلال الربع الأول 2011 مقارنة بالربع الرابع 2010 بنحو 55%.

**تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام 2010 نحو 22,050

سيارة. وتم استيراد 4,964 سيارة منها في الربع الأول من السنة. أما خلال الربع الأول من السنة الحالية فلقد تم استيراد 5,230 سيارة، أي بزياد بمقدار 5%. من جهة أخرى، فإن 77% من السيارات المسجلة خلال الربع الاول 2011 كانت سيارات مستعملة مستوردة من الخارج (من غير اسرائيل).

**النشاط الفندقي:** بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2011 ما مجموعه 132,112 نزيلا، منهم 10.3% من الفلسطينيين، و36.3% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعاً في عدد النزلاء بنسبة 6.4%، وانخفاضا بنسبة 22.6% بالمقارنة مع الربع الرابع في عام 2010.

**الأسعار والقوة الشرائية:** سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.36% خلال الربع الأول من العام 2011 مقارنة بالربع الرابع من العام 2010. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 2.5% خلال الفترة نفسها. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 1.35% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2010. من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية خلال الربع الأول من العام 2011 تراجعاً بنحو 0.9% لعملة الدولار، وبنحو 0.6% لعملة الدينار مقارنة بالربع الرابع من العام 2010.

**الميزان التجاري:** بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الاول من عام 2011 حوالي 1.3 مليار دولار. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال الربع فقد بلغت نحو 192 مليون دولار. وهذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 1,114 مليون دولار خلال الربع الأول 2011.

**البيئة القانونية والتشريعية:** أصدر رئيس السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام 4 قرارات لها قوة القانون. هذه القوانين هي: تعديل لقانون تشجيع الاستثمار، وتعديل لأحكام قانون الاستملاك، وقرار بقانون بخصوص القضاء الشرعي والمصادقة على تعيين رئيس ديوان الموظفين العام.

**الاجراءات الاسرائيلية:** استشهد خلال الربع الأول من هذا العام 34 فلسطينياً؛ 7 منهم في الضفة الغربية، و27 في قطاع غزة. وبلغ عدد الجرحى 220؛ منهم 112 في الضفة الغربية، و108 في قطاع غزة. وقد بلغ عدد المعتقلين 835 معتقلا؛ منهم 826 في الضفة الغربية، و9 في قطاع غزة. بلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية 2,193 حاجزاً خلال الربع الأول من العام 2011. وبلغ عدد المرات التي أغلقت فيها المعابر بين غزة وإسرائيل 292 مرة، فيما بلغ عدد مرات إغلاق المنافذ الدولية لقطاع غزة 129 مرة.

**أوضاع الأطفال في الأراضي الفلسطينية:** بلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر 1.97 مليون طفل في منتصف عام 2010، وهو ما يشكل نحو 49% من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية. كما تشير بيانات الزواج والطلاق إلى أن نسبة الأطفال الإناث (دون سن الثامنة عشر) اللواتي عقدن قرانهن في الضفة الغربية خلال عام 2009 بلغت 23%، وهي نسبة مرتفعة. من جهة أخرى، وصلت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في الضفة الغربية إلى 11%، و10% في قطاع غزة خلال العام 2010.

**مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010:** هاجر ما يقارب من 22 ألف فرد فلسطيني للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية في الفترة بين 2007–2009. كما أن هناك ما بين 5–7 آلاف عائد سنوياً للأراضي الفلسطينية خلال السنوات الخمس الماضية. كما أظهرت النتائج المتعلقة بالهجرة الداخلية أن السنوات العشر الأخيرة شهدت أكثر من 50% من نشاطات الهجرة الداخلية التي تمت بين المحافظات وداخلها.

**مواضيع الصناديق في هذا العدد:** تم في هذا العدد من المراقب مناقشة 11 موضوع مختلف كل في صندوق مستقل هي:

**تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية:** قام صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر في الثالث عشر من نيسان 2011، بحسابات لتقدير "النمو الضائع" في الأراضي الفلسطينية منذ بدء اتفاقيات أوسلو وحتى العام الماضي أي خلال الفترة 1994– 2010. ويهدف التمرين إلى تقدير النمو الذي كان يمكن أن يكون في حال كانت الظروف السياسية

أكثر استقراراً مما كانت عليه خلال الفترة المشار إليها. يطلق على الفجوة ما بين الدخل الفعلي والدخل الذي كان ممكناً اسم "فجوة الدخل". ويوضح هذا الصندوق المنهجيات الثلاث الأساسية التي عمد صندوق النقد الدولي لاستخدامها لتقدير فجوة الدخل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

**رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: الآثار المحتملة على العمال الفلسطينيين:** صادقت الحكومة الإسرائيلية في أيار الماضي على قرارٍ برفع الحد الأدنى للأجور من 3,850 شيكل إلى 4,300 شيكل على مرحلتين. وينص القرار على أن يتم رفع الحد الأدنى إلى 4,100 في المرحلة الأولى في تشرين الأول من العام 2011، وأن يتم رفعه في المرحلة الثانية إلى 4,300 شيكل في تشرين الثاني من العام 2012. يناقش الصندوق الآثار المحتملة لهذا القرار على الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات، بحيث يتناول التحليل الآثار المحتملة على كلٍ من الفئات الثلاث لهؤلاء العمال: العمال الفلسطينيون الذين لا يحملون تصاريح عمل، العمال الفلسطينيون الذين يحملون تصاريح عمل، العمال الفلسطينيون الذين يحملون بطاقة هوية زرقاء أو جواز سفر أجنبي.

**المقاصة والاستنزاف المالي:** يتطرق هذا الصندوق إلى أنواع ايرادات المقاصة التي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية وذلك حسب اتفاق باريس الاقتصادي. يعاني الجانب الفلسطيني من خسارة مالية كبيرة نظراً لأنه لا يسترجع كافة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلكون الفلسطينيون في الضفة والقطاع على السلع التي يستهلكونها. يتطرق الصندوق إلى عدد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلكين الفلسطينيين والمحجوزة من قبل الإسرائيليين.

**باديكو تصدر سندات تجارية: المكاسب والمحاذير:** قامت شركة باديكو القابضة بإصدار 7 آلاف سند تجاري بقيمة اسمية تعادل 10 آلاف دولار للسند الواحد، وفترة استحقاق 5 سنوات. يفتح الإصدار الجديد مجالات استثمار جديدة أمام المصارف لاستخدام ودائعها في الاقتصاد المحلي. على الرغم من الأبعاد التنموية والتأثيرات الايجابية المصاحبة لإصدار هذه السندات، يناقش الصندوق مجموعة من الاعتبارات التي يتوجب الانتباه لها والتعامل معها بحرص.

**صندوق الاستثمار الفلسطيني:** يلقي هذا الصندوق الضوء على صندوق الاستثمار الفلسطيني: تأسيسه، تطوره والقطاعات الحيوية التي يستثمر فيها. تم تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني في العام 2003 بموجب مرسوم رئاسي ليتولى "إدارة أموال الشعب الفلسطيني بطريقة تحافظ عليها كادخارات وطنية لاستثمارها من أجل بناء اقتصاد قوي ومستقل". تتوزع استثمارات الصندوق داخل فلسطين على خمسة قطاعات حيوية هي القطاع العقاري والسياحي، قطاع الاتصالات، قطاع الطاقة، القطاع التجاري والصناعي، والقطاع المالي. كما يوضح الصندوق ماهية الإشكالات الإدارية التي يمر بها صندوق الاستثمار الفلسطيني وضرورة إيجاد حلول مناسبة لها.

**تعرفة تصاعدية لفاتورة الكهرباء: نظام تسعير محابي للفقراء ولتحسين التنافسية:** أقر مجلس تنظيم قطاع الكهرباء وسلطة الطاقة بتبني منهجية جديدة لتسعير الطاقة الكهربائية يبدأ العمل بها في أواسط حزيران 2011. يتطرق الصندوق إلى التسعيرة الجديدة وانعكاساتها على دعم استهلاك الأسر الفقيرة من الكهرباء. من جهة أخرى يتطرق الصندوق إلى التسعيرة الخاصة التي حظيت بها منطقة أريحا والأغوار، وذلك للتأكيد على أهمية المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً.

**صندوق النقد الدولي والربيع العربي:** أصدر صندوق النقد الدولي في نيسان من هذا العام تقريره الدوري عن فرص وشروط النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يشير التقرير إلى أن الثورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي يمكن أن تؤدي إلى نمو الاقتصاد في هذه الدول على المدى البعيد، على الرغم من انعكاساتها السلبية على المدى القصير. من ناحية أخرى، فقد تركز النقد على عدة أمور متعلقة بهذا التقرير؛ حيث أنه كان يصدر، حتى وقت قريب جداً، تقاريراً ايجابية للغاية حول الأداء الاقتصادي في مصر وفي تونس، ولم يعترف أن سياساته وتوصياته ذاتها كانت أحد الأسباب وراء السياسات الاقتصادية في تلك البلدان التي يحاول الصندوق الآن التبرؤ منها. ويوضح هذا الصندوق أهم النتائج التي توصل إليها التقرير.

**تقرير دولي جديد عن التعليم في العالم العربي: جودة التعليم ومشكلة البطالة:** يعاني التعليم في العالم العربي من أزمة

مزمنة تتمثل في تدني مستويات المخرجات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى في العالم. ففي حين أن الدول العربية تنفق على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تفوق بقليل المتوسط العالمي، غير أن الهوة في نوعية التعليم بين الدول العربية والدول الأخرى على ذات الدرجة من التطور ما تزال كبيرة. يناقش هذا الصندوق التقرير الذي أصدرته مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنيمة بعنوان "*التعليم من أجل التوظيف: تحقيق إمكانات الشباب العربي*". حيث دعى التقرير لاتخاذ اجراءات فورية لتقليص البطالة في العالم العربي ومعالجة أوجه القصور في النظام التعليمي في هذه الدول، وذلك من خلال سدّ الفجوة بين مخرجات التعليم والمهارات المطلوبة لدخول سوق العمل.

**تقرير برنامج الغذاء العالمي عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة:** أصدر برنامج الغذاء العالمي في شهر حزيران 2011 دراسة عن السوق والأسر الفلسطينية في قطاع غزة. ويمكن اعتبار هذه الدراسة رداً على ادعاءات تقارير وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن الحصار على قطاع غزة تم تخفيفه بشكل كبير، حيث يوضح التقرير العكس تماماً. فيوضح هذا الصندوق الحالة المعيشية في قطاع غزة على صعيد المنتجين، الأجور، الوضع الاقتصادي ككل والحلول التي يقترحها التقرير من أجل تحسين الأوضاع هناك.

**منهجية جديدة لتقييم ولترشيد المساعدات الدولية في محاربة الفقر:** هناك مدرستان رئيسيتان متعارضتان حول الدور الذي تلعبه المساعدات الدولية للحد من الفقر. المدرسة الأولى ترى أن المساعدات الدولية هي الخطوة الضرورية والأولى للحد من الفقر، حيث أنها تلعب دوراً فعالاً في تشجيع الاستثمارات الخاصة. من جهة أخرى يرى أنصار الثورة المضادة أن مثالب المساعدات الدولية تفوق بكثير ثمارها، وأن الجهود التي بذلتها الدول الغنية لمساعدة الدول النامية عبر أكثر من ستين عاماً لم تحقق أهدافها، بل والأكثر من ذلك كانت آثارها السلبية أكبر من جوانبها الايجابية. ويوضح هذا الصندوق المحاولات التي جرت لتقييم فعالية المساعدات ولحسم النقاش بين المدرستين تجريبياً، بالإضافة إلى توضيح مدى فعالية المساعدات في السياق الفلسطيني.

**هجرة الأدمغة:** مكسب أم مثلب؟: يناقش الصندوق مقال نشر مؤخراً في مجلة "الإكونومست" الأسبوعية عن هجرة المتعلمين من الدول النامية بعنوان "هجرة الأدمغة: مكسب أم استنزاف للدول الفقيرة؟". تحاجج المقالة أنه على عكس الانطباع الشائع بأن هجرة العقول هي استنزاف وخسارة مطلقة، فإن الهجرة يمكن أيضاً أن تكون مفيدة.

## 1- الناتج المحلي الإجمالي

تابع الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع الذي شهده خلال أرباع السنة الماضية وازداد بمعدل 0.4% بين الربعين الرابع 2010 والأول 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 8.3% في الربع الاول 2011 مقارنة بالربع الاول 2010. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا هو ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الاول 2011 انخفاضاً بمقدار 0.4% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010، وارتفاعاً بمقدار 5% مقارنة بالربع المناظر من العام المنصرم.

**جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع المئوي لمساهمات الانشطة في الناتج المحلي الإجمالي – باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)**

| النشاط الاقتصادي | 2010 | | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | المجموع العام | الربع الأول |
| **الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)** | **1,369.3** | **1,444.7** | **1,436.9** | **1,477.1** | **5,728.0** | **1,482.6** |
| **ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)** | **363.2** | **380.4** | **375.6** | **383.2** | **1,502.4** | **381.8** |
| **التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي** | | | | | | |
| **الزراعة وصيد الأسماك** | **6.6** | **6.7** | **5.1** | **6.8** | **6.3** | **6.5** |
| **التعدين والصناعة والمياه والكهرباء** | **14.3** | **12.1** | **11.4** | **11.6** | **12.3** | **12.9** |
| التعدين واستغلال المحاجر | 0.5 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 | 0.4 |
| الصناعة التحويلية | 10.1 | 8.8 | 8.1 | 8.4 | 8.8 | 9.2 |
| امدادات المياه والكهرباء | 3.7 | 2.9 | 2.9 | 2.8 | 3.1 | 3.3 |
| **الإنشاءات** | **7.4** | **9.5** | **10.2** | **9.4** | **9.2** | **10.0** |
| **تجارة الجملة والتجزئة** | **10.8** | **11.0** | **11.1** | **11.4** | **11.1** | **10.4** |
| **النقل، والتخزين، والاتصالات** | **7.6** | **7.7** | **7.9** | **8.0** | **7.8** | **7.2** |
| **الوساطة المالية** | **5.4** | **5.1** | **5.2** | **5.2** | **5.2** | **5.3** |
| **الخدمات** | **21.1** | **20.9** | **21.1** | **20.3** | **20.9** | **21.1** |
| الأنشطة العقارية والايجارية | 7.5 | 7.8 | 7.6 | 7.2 | 7.6 | 7.5 |
| أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية | 1.7 | 1.7 | 1.6 | 1.5 | 1.6 | 1.7 |
| المطاعم والفنادق | 1.2 | 1.3 | 1.6 | 1.5 | 1.4 | 1.7 |
| التـــعليـــم | 8.0 | 7.5 | 7.7 | 7.6 | 7.7 | 7.7 |
| الصحة والعمل الاجتماعي | 2.7 | 2.6 | 2.6 | 2.5 | 2.6 | 2.5 |
| **الإدارة العامة والدفاع** | **14.3** | **13.9** | **14.1** | **13.6** | **13.9** | **15.2** |
| **الخدمات المنزلية** | **0.1** | **0.1** | **0.1** | **0.1** | **0.1** | 0.1 |
| ناقص: الوساطة المالية والمقاصة | (4.2) | (4.0) | (4.2) | (4.2) | (4.1) | (4.4) |
| زائد: الرسوم الجمركية | 6.3 | 6.9 | 7.3 | 7.9 | 7.1 | 7.2 |
| زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات | 10.3 | 10.1 | 10.7 | 9.9 | 10.2 | 8.5 |
| **الناتج المحلي الإجمالي (%)** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على التجارة والأنشطة العقارية والايجارية والتعليم.
بيانات أرباع 2010 والعام 2010 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. بيانات الربع الاول 2011 هي الاصدار الأول وهي اولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الأول 2011 و2010، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-1):

- ✧ ارتفاع بنسبة 35% في مساهمة قطاع الانشاءات
- ✧ ارتفاع بنسبة 14% في حصة الرسوم الجمركية
- ✧ انخفاض كبير نسبياً (بنسبة 10%) في حصة قطاع الصناعة والكهرباء والماء.

**صندوق 1: تقدير النمو الاقتصادي "الضائع" في الأراضي الفلسطينية**

قام صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر في الثالث عشر من نيسان 2011، بحسابات لتقدير "النمو الضائع" في الأراضي الفلسطينية منذ بدء اتفاقيات أوسلو وحتى العام الماضي أي خلال الفترة 1994– 2010[1]. ويهدف التمرين إلى تقدير النمو الذي كان يمكن أن يكون في حال كانت الظروف السياسية أكثر استقراراً مما كانت عليه خلال الفترة المشار إليها. يطلق على الفجوة ما بين الدخل الفعلي والدخل الذي كان ممكناً اسم "فجوة الدخل". يهدف قياس فجوة الدخل إلى أمرين، أولهما تقدير الكلفة الاقتصادية لعدم الاستقرار وللظروف السلبية التي عانت منها البلاد. وثانيهما تقدير أفق النمو الممكن والمجال المتاح أمام الاقتصاد في المستقبل في حال تغيرت الظروف. لتقدير فجوة الدخل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عمد صندوق النقد الدولي إلى استخدام ثلاث منهجيات أساسية:

تقوم المنهجية الأولى على مقارنة أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الاستقرار النسبي (1968–1987) مع أداءه خلال 1994–2010. بلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي للفرد في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال فترة الاستقرار نحو 4.4% سنوياً، أما في الفترة ما بين 1994– 2010 فقد بلغ معدل النمو 0.6–% سنوياً. يتلخص التمرين بالتالي: إذا افترضنا أن نمو الدخل خلال الفترة 1994 – 2010 استمر على النحو الذي كان عليه في فترة الاستقرار، فإن الناتج المحلي الحقيقي للفرد في العام 2010 سيكون أعلى بنسبة 88% من المستوى الفعلي المسجل (انظر الشكل 1).

**شكل 1: الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (دولار)**

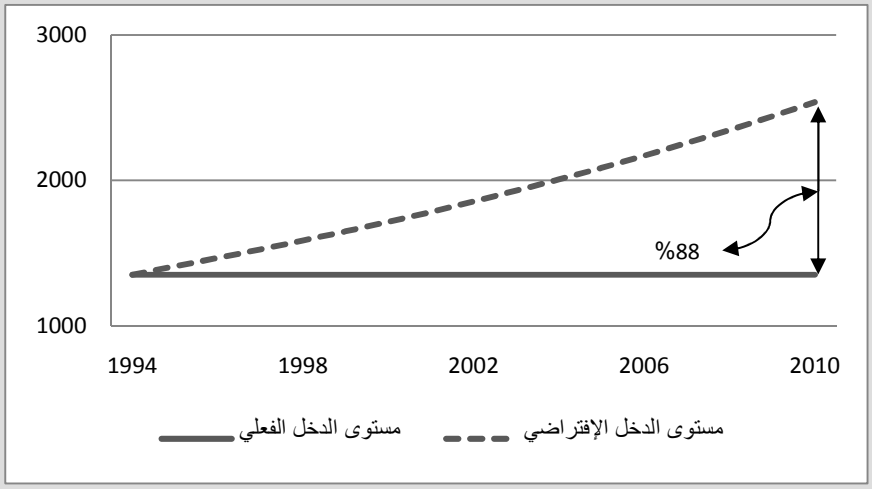


تقوم المنهجية الثانية على استخدام نموذج النمو النيوكلاسيكي، المعروف باسم الاقتصادي الشهير سولو، لتقدير مساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج في النمو. بلغت مساهمة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP) في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية 1.8% سنوياً في الفترة ما بين 1968–1987 بينما بلغت 0.5–% في الفترة 1994– 2010. على افتراض أن نمو الإنتاجية الكلية للعوامل خلال فترة ما بعد أوسلو كان مطابقاً لما كان عليه في الفترة 1968 – 1987، فان الناتج المحلي الحقيقي للفرد في العام 2010 سيكون أعلى بنسبة 56% عن ما هو مسجل فعلياً (انظر الشكل 2).

[1] IMF (2011). Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza: Seventh Review of Progress. Staff report for the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee.

**شكل 2: الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (دولار)**

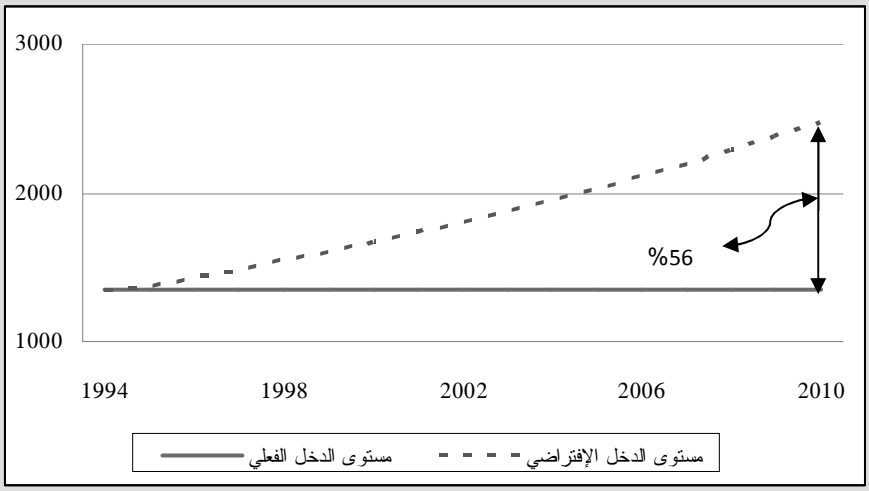


أما المنهجية الثالثة فتقوم على أساس مقارنة أداء الاقتصاد الفلسطيني مع أداء الاقتصاديات المشابهة[2]. ويقصد بالاقتصاديات المشابهة اقتصاديات الدول التي يشابه الناتج المحلي الحقيقي للفرد فيها مثيله في الأراضي الفلسطينية (20% أعلى أو أدنى). بلغ متوسط معدل النمو في الاقتصاديات المشابهة نحو 4.0% سنوياً. بافتراض أن الاقتصاد الفلسطيني نما خلال الفترة بعد أوسلو على ذات متوسط معدل النمو في اقتصاديات الدول المشابهة فإن الناتج المحلي الحقيقي للفرد سيكون أعلى بنسبة 78% عن ما هو مسجل فعلاً في العام 2010 (انظر الشكل 3).

**شكل 3: الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (دولار)**

أما عند استخدام نموذج النمو النيوكلاسيكي يتضح أن متوسط معدل نمو الإنتاجية الكلية في الاقتصاديات المشابهة للاقتصاد الفلسطيني بلغ 3.0% سنوياً. وبافتراض أن نمو الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1994–2010 كان على هذا المعدل، فإن الناتج المحلي الحقيقي للفرد في الأراضي الفلسطينية سوف يكون أعلى بنسبة 110% عن ما كان عليه فعلاً في العام 2010 (انظر الشكل 4).

وقامت الدراسة أيضاً بقياس درجة التماوج (التقلب) في النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية مقارنة بالدول المشابهة، وذلك عبر قياس الانحراف المعياري في الانتاج. وجاء تصنيف الاقتصاد الفلسطيني كثاني أعلى دولة بالنسبة للتماوج من بين مجموعة الدول المشابهة وذلك بانحراف معياري بلغ 9.5%، مقارنة بمتوسط انحراف 4.7% للدول المقارنة.

[2] هذه الدول هي: أنغولا، أرمينيا، بوتان، الكاميرون، الصين، ساحل العاج، غينيا الاستوائية، جورجيا، غويانا، موريتانيا، مالدوفيا، منغوليا، نيكاراغوا، نيجيريا، باكستان، أوزباكستان.

**شكل 4: الفجوة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (دولار)**

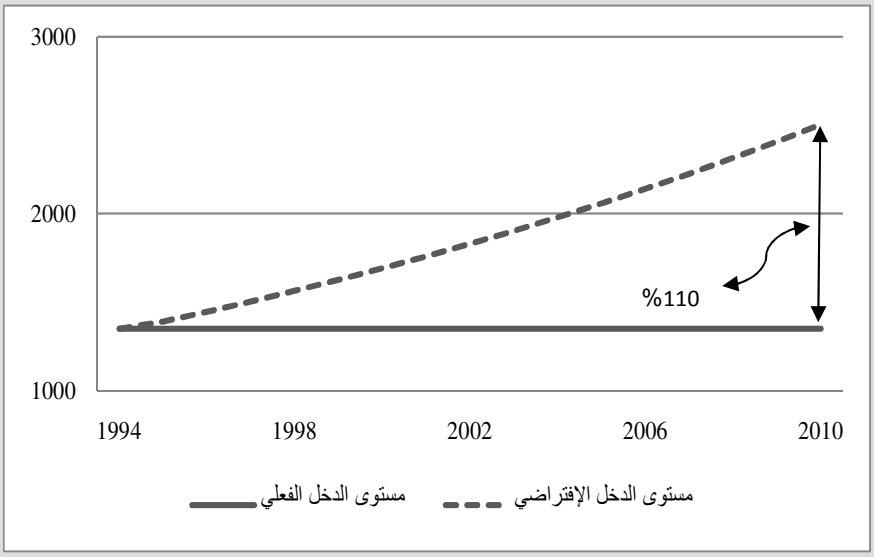


أخيراً، قام الصندوق بإجراء تمرين بسيط لحساب "النمو الضائع" الناتج عن توجيه جزء من المساعدات الدولية التي تلقتها السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تمويل الإنفاق الجاري في الموازنة. وتوصلت إلى أنه على افتراض أن كافة المساعدات التي تم تقديمها للسلطة الوطنية منذ العام 1994 تم توظيفها في الانفاق الاستثماري، مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة، فإن الناتج المحلي الحقيقي للفرد في الأراضي الفلسطينية سيكون أعلى بنسبة 9% عن ما هو مسجل فعلاً في العام 2010.

## 2. سوق العمل

### 2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل) في القوى العاملة خلال الربع الأول من العام 2011 في الضفة والقطاع 41% مقارنة مع 41.5% في الربع الرابع من العام 2010. جاء ذلك نتيجة ارتفاع نسبة المشاركة بمقدار 0.7 نقطة مئوية في قطاع غزة وانخفاض نسبة المشاركة في الضفة الغربية بمقدار 1.3 نقطة مئوية. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت نسبة المشاركة في الضفة 43.2%، في حين لم تتعدَ 37% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (11% مقارنة مع 16.7%).

**جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| المنطقة والجنس | Q1/2010 | Q2/2010 | Q3/2010 | Q4/2010 | Q1/2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| **كلا الجنسين** | | | | | |
| الضفة الغربية | 43.2 | 43.9 | 43.0 | 44.5 | 43.2 |
| قطاع غزة | 36.3 | 37.0 | 36.0 | 36.3 | 37.0 |
| **الضفة والقطاع** | **40.7** | **41.5** | **40.5** | **41.5** | **41.0** |
| **ذكور** | | | | | |
| الضفة الغربية | 70.0 | 69.6 | 69.1 | 69.3 | 69.0 |

| المنطقة والجنس | Q1/2010 | Q2/2010 | Q3/2010 | Q4/2010 | Q1/2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| قطاع غزة | 60.9 | 62.5 | 61.5 | 63.4 | 62.5 |
| **الضفة والقطاع** | **66.7** | **67.1** | **66.4** | **67.2** | **66.7** |
| **إناث** | | | | | |
| الضفة الغربية | 15.8 | 17.6 | 16.3 | 19.1 | 16.7 |
| قطاع غزة | 11.2 | 11.0 | 10.0 | 8.7 | 11.0 |
| **الضفة والقطاع** | **14.1** | **15.2** | **14.0** | **15.3** | **14.7** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 767.2 ألف في الربع الرابع من العام 2010 إلى 780.2 ألف في الربع الأول 2011. كذلك ازدادت العمالة بنسبة 5% تقريباً بين الربع الأول والربع المناظر من العام الماضي. توزع العاملون خلال الربع الأول 2011 حسب مكان العمل على 61.2% في الضفة الغربية، و28.8% في غزة و10% يعملون في إسرائيل والمستوطنات. (انظر جدول 2-2).

**جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011**

| مكان العمل | Q1/10 | Q2/10 | Q3/10 | Q4/10 | Q1/11 |
|---|---|---|---|---|---|
| القوة البشرية (ألف) | 2,342.4 | 2,365.0 | 2,387.2 | 2,490.7 | 2,432.2 |
| القوى العاملة | 953.9 | 4.980 | 966.9 | 1,001.2 | 996.9 |
| عدد العاملين (ألف) | 743.7 | 9.755 | 709.5 | 767.2 | 780.2 |
| الضفة الغربية (%) | 61.7 | 64.6 | 63.5 | 63.9 | 61.2 |
| قطاع غزة (%) | 27.2 | 25.3 | 26.0 | 25.8 | 28.8 |
| إسرائيل والمستوطنات (%) | 11.1 | 10.1 | 10.5 | 10.3 | 10.0 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2011، مستوعباً أكثر من 68% من مجمل القوى العاملة، يليه القطاع العام بنسبة 15.4%. أما في غزة، فإن القطاع العام هو المشغل الرئيسي مستوعباً نحو نصف القوى العاملة في القطاع.

**جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| القطاع | Q1/2010 | Q2/2010 | Q3/2010 | Q4/2010 | Q1/2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأراضي الفلسطينية** | | | | | |
| قطاع عام | 23.2 | 23.5 | 24.7 | 24.6 | 22.9 |
| قطاع خاص | 61.8 | 62.5 | 61.4 | 61.3 | 63.3 |
| قطاعات أخرى | 3.9 | 3.9 | 3.4 | 3.8 | 3.8 |
| إسرائيل ومستوطنات | 11.1 | 10.1 | 10.5 | 10.3 | 10 |
| **الضفة الغربية** | | | | | |
| قطاع عام | 15.9 | 15.7 | 16.9 | 16.5 | 15.4 |
| قطاع خاص | 66.2 | 68.2 | 66.5 | 67.2 | 68.2 |
| قطاعات أخرى | 2.6 | 2.6 | 2.4 | 2.5 | 2.4 |
| إسرائيل ومستوطنات | 15.3 | 13.5 | 14.2 | 13.8 | 14 |

| القطاع | Q1/2010 | Q2/2010 | Q3/2010 | Q4/2010 | Q1/2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| **قطاع غزة** | | | | | |
| قطاع عام | 42.8 | 46.9 | 47 | 48 | 41.7 |
| قطاع خاص | 49.9 | 45.5 | 46.9 | 44.3 | 51.3 |
| قطاعات أخرى | 7.3 | 7.6 | 6.1 | 7.7 | 7 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر بشكل طفيف بين الربعين الرابع 2010 والأول 2011. بينما انخفضت نسبة مشاركة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بمقدار نقطتان مئويتان بين الربعين أيضاً (انظر جدول 2-4).

**جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| المنطقة والحالة العملية | Q1/10 | Q2/10 | Q3/10 | Q4/10 | Q1/11 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الضفة الغربية** | | | | | |
| صاحب عمل | 7.1 | 7.3 | 7.0 | 7.0 | 8.0 |
| يعمل لحسابه | 21.4 | 20.6 | 20.2 | 19.3 | 18.9 |
| مستخدم بأجر | 63.3 | 62.3 | 64.9 | 64.0 | 66.7 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 8.2 | 9.8 | 7.9 | 9.7 | 6.4 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **قطاع غزة** | | | | | |
| صاحب عمل | 4.3 | 4.7 | 4.7 | 3.2 | 3.0 |
| يعمل لحسابه | 17.1 | 13.6 | 14.0 | 12.4 | 18.7 |
| مستخدم بأجر | 75.0 | 80.0 | 79.1 | 81.8 | 73.9 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 3.6 | 1.7 | 2.2 | 2.6 | 4.4 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |
| **الأراضي الفلسطينية** | | | | | |
| صاحب عمل | 4.8 | 6.6 | 6.4 | 6.0 | 6.6 |
| يعمل لحسابه | 18.2 | 18.8 | 18.6 | 17.6 | 18.8 |
| مستخدم بأجر | 73.6 | 66.8 | 68.6 | 68.6 | 68.8 |
| عضو أسرة غير مدفوع الأجر | 3.4 | 7.8 | 6.4 | 7.8 | 5.8 |
| **المجموع** | **100** | **100** | **100** | **100** | **100** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية. إذ انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة في الضفة الغربية من 15% في الربع الرابع 2010 إلى 10.6% في الربع الأول 2011. من جهة أخرى، تضاعفت نسبة مساهمة العاملين في هذا القطاع لتصل إلى 10.5% خلال الفترة نفسها في قطاع غزة، وهي أعلى نسبة مساهمة سجلها العاملون في هذا القطاع خلال الأرباع السابقة والمناظرة[3]. كذلك ارتفعت نسبة العاملين في قطاع المحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية من 12.9% خلال الربع الرابع 2010 إلى 14.1% خلال الربع الأول 2011. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع، من 4.3% إلى 5% خلال الربعين (انظر جدول 2-5).

[3] يرجع ذلك بشكل أساسي إلى العمالة الموسمية (إذ يجري في هذا الربع زراعة البقوليات والقمح والشعير. بالإضافة إلى التحضير وغراس الأشتال للزراعات الشتوية)، كما يعزى ذلك إلى المساعدات والدعم الذي تلقاه قطاع الزراعة خلال الآونة الاخيرة من المؤسسات الأهلية والدولية: مكالمة هاتفية مع المهندس أكرم أبو دقة- مدير دائرة المنظمات الأهلية في وزارة الزراعة- قطاع غزة.

**جدول 2-5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| النشاط الاقتصادي والمنطقة | Q1/10 | Q2/10 | Q3/10 | Q4/10 | Q1/11 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأراضي الفلسطينية** | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 11.8 | 12.7 | 10.2 | 12.5 | 10.6 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 12.6 | 10.9 | 11.4 | 10.7 | 11.5 |
| البناء والتشييد | 12.7 | 13.4 | 13.8 | 12.7 | 13.8 |
| خدمات وغيرها | 37.7 | 38.4 | 38.9 | 38.7 | 37.7 |
| **الضفة الغربية** | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 12.5 | 14.4 | 10.9 | 15.1 | 10.6 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 15.1 | 13.2 | 13.6 | 12.9 | 14.1 |
| البناء والتشييد | 17.0 | 17.1 | 17.2 | 15.8 | 17.4 |
| خدمات وغيرها | 29.9 | 30.1 | 31.6 | 30.8 | 30.7 |
| **قطاع غزة** | | | | | |
| الزراعة والصيد والحراجة | 9.9 | 7.8 | 8.0 | 5.1 | 10.5 |
| محاجر وصناعة تحويلية | 6.0 | 3.8 | 5.1 | 4.3 | 5.0 |
| البناء والتشييد | 1.3 | 2.5 | 4.0 | 4.0 | 4.9 |
| خدمات وغيرها | 58.2 | 63.0 | 59.9 | 61.3 | 55.2 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

## 2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الأول في الأراضي الفلسطينية 21.7% (17.4% في الضفة الغربية و30.8% في قطاع غزة) منخفضاً بواقع 1.7 نقطة مئوية مقارنة بالربع الرابع 2010. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة خلال الربع الأول بحوالي 7 نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق. من جهة أخرى، فإن معدل البطالة في الربع الأول 2011 ظل تقريباً على ذات المستوى مقارنة بالربع المناظر له من العام السابق (انظر جدول 2-6).

**جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| المنطقة والجنس | Q1/10 | Q2/10 | Q3/10 | Q4/10 | Q1/11 |
|---|---|---|---|---|---|
| **الأراضي الفلسطينية** | | | | | |
| ذكور | 21.1 | 22.4 | 25.4 | 23.4 | 20.5 |
| إناث | 26.8 | 25.0 | 32.6 | 23.2 | 27.3 |
| **المجموع** | **22.0** | **22.9** | **26.6** | **23.4** | **21.7** |
| **الضفة الغربية** | | | | | |
| ذكور | 15.9 | 14.9 | 18.9 | 16.5 | 16.3 |
| إناث | 19.1 | 16.4 | 25.3 | 18.6 | 21.8 |
| **المجموع** | **16.5** | **15.2** | **20.1** | **16.9** | **17.4** |
| **قطاع غزة** | | | | | |
| ذكور | 31.7 | 37.5 | 38.3 | 37.0 | 28.9 |
| إناث | 46.0 | 49.7 | 53.9 | 40.9 | 42.1 |
| **المجموع** | **33.9** | **39.3** | **40.5** | **37.4** | **30.8** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة 38%. ووصل المعدل بين الإناث الشابات إلى 53.8% بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى 35%. هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2–7).

**جدول 2–7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينيةحسب الجنس والفئات العمرية لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| الفئات العمرية والجنس | Q1/2010 | Q2/2010 | Q3/2010 | Q4/2010 | Q1/2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| **كلا الجنسين** | | | | | |
| 24–15 | 35.3 | 37.4 | 42.5 | 39.9 | 38.2 |
| 34–25 | 22.4 | 23.8 | 28.0 | 22.5 | 22.5 |
| 44–35 | 15.5 | 14.2 | 16.6 | 14.1 | 12.2 |
| 54–45 | 14.7 | 14.8 | 18.2 | 18.0 | 13.6 |
| +55 | 12.3 | 15.6 | 15.5 | 13.1 | 10.0 |
| **المجموع** | **22.0** | **22.9** | **26.6** | **23.4** | **21.7** |
| **ذكور** | | | | | |
| 24–15 | 33.7 | 35.6 | 39.2 | 38.5 | 35.3 |
| 34–25 | 19.0 | 21.6 | 24.9 | 21.3 | 19.6 |
| 44–35 | 15.4 | 14.6 | 17.2 | 14.8 | 12.3 |
| 54–45 | 16.9 | 17.2 | 20.6 | 21.0 | 15.6 |
| +55 | 14.5 | 18.8 | 17.4 | 14.8 | 10.9 |
| **المجموع** | **21.1** | **22.4** | **25.4** | **23.4** | **20.5** |
| **إناث** | | | | | |
| 24–15 | 44.3 | 46.9 | 59.5 | 47.1 | 53.8 |
| 34–25 | 36.1 | 32.7 | 41.0 | 27.1 | 33.8 |
| 44–35 | 16.2 | 12.1 | 13.8 | 10.9 | 11.9 |
| 54–45 | 3.1 | 3.4 | 5.1 | 2.5 | 3.1 |
| +55 | 1.5 | 1.7 | 2.1 | 3.2 | 4.5 |
| **المجموع** | **26.8** | **25.0** | **32.6** | **23.2** | **27.3** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010–2011.

- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور: هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم؛ إذ يتضح من الجدول 2–8 أنه كلما قلّت سنوات التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 35%. في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات على 4%.

**جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| عدد السنوات الدراسية والجنس | Q1/2010 | Q2/2010 | Q3/2010 | Q4/2010 | Q1/2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| كلا الجنسين | | | | | |
| 0 | 10.5 | 14.4 | 15.9 | 15.6 | 15.5 |
| 1-6 | 24.5 | 24.9 | 28.0 | 25.7 | 23.1 |
| 7-9 | 23.2 | 23.9 | 27.7 | 24.4 | 22.6 |
| 10-12 | 20.8 | 22.9 | 24.9 | 24.2 | 20.5 |
| 13+ | 22.1 | 21.8 | 27.5 | 21.3 | 22.1 |
| **المجموع** | **22.0** | **22.9** | **26.6** | **23.4** | **21.7** |
| ذكور | | | | | |
| 0 | 20.7 | 27.2 | 24.4 | 25.2 | 23.4 |
| 1-6 | 27.2 | 28.4 | 30.6 | 28.3 | 25.6 |
| 7-9 | 24.1 | 25.3 | 29.1 | 26.2 | 23.4 |
| 10-12 | 21.5 | 23.9 | 25.2 | 25.4 | 20.6 |
| 13+ | 13.7 | 14.1 | 19.3 | 15.5 | 15.1 |
| **المجموع** | **21.1** | **22.4** | **25.4** | **23.4** | **20.5** |
| إناث | | | | | |
| 0 | - | 1.5 | 2.7 | 2.6 | 4.1 |
| 1-6 | 5.1 | 3.5 | 5.2 | 6.8 | 2.2 |
| 7-9 | 10.6 | 7.7 | 7.7 | 5.6 | 9.9 |
| 10-12 | 13.4 | 10.7 | 20.8 | 10.8 | 19.5 |
| 13+ | 37.2 | 35.3 | 41.6 | 31.4 | 34.9 |
| **المجموع** | **26.8** | **25.0** | **32.6** | **23.2** | **27.3** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

## 2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

يعكس هذا الجزء معدل البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يبين جدول 2-9 أن الخريجين الذين يحملون شهادة القانون هم أقل الأفراد الذين يعانون من البطالة خلال الربع الاول 2011، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 12.2%، (أي أنه من بين 100 خريج هنالك 12 متعطل عن العمل من حملة شهادة القانون). من جهة أخرى، سجل خريجو الصحافة والاعلام النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل حوالي 33% خلال الربع الاول 2011 (أي أن هنالك 33 عاطلاً عن العمل من بين كل 100 خريج يحمل هذه الشهادة.

**جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011 (%)**

| التخصص | Q1/2010 | | Q2/2010 | | Q3/2010 | | Q4/2010 | | Q1/2011 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون | العاملون | العاطلون |
| علوم تربوية وإعداد معلمين | 65.6 | 34.4 | 62.4 | 37.6 | 53.8 | 46.2 | 66.9 | 33.1 | 67.1 | 32.9 |
| علوم إنسانية | 74.2 | 25.8 | 77.4 | 22.6 | 66.4 | 33.6 | 76.7 | 23.3 | 76.1 | 23.9 |
| العلوم الاجتماعية والسلوكية | 71.8 | 28.8 | 69 | 31 | 69.8 | 30.2 | 78.9 | 21.1 | 73.4 | 26.6 |
| الصحافة والاعلام | 70.4 | 29.6 | 58.4 | 41.6 | 59.8 | 40.2 | 79 | 21 | 66.6 | 33.4 |
| الأعمال التجارية والإدارية | 75.1 | 24.9 | 76.3 | 23.7 | 73.8 | 26.2 | 77.1 | 22.9 | 79.1 | 20.9 |
| القانون | 92.6 | 7.4 | 95.9 | 4.1 | 87.1 | 12.9 | 75.3 | 24.7 | 87.8 | 12.2 |
| العلوم الطبيعية | 72.5 | 27.5 | 74.2 | 25.8 | 73.9 | 26.1 | 78.2 | 21.8 | 77.9 | 22.1 |
| الرياضيات ولإحصاء | 77.3 | 22.7 | 78.7 | 21.3 | 79.4 | 20.6 | 80.3 | 19.7 | 68.6 | 31.4 |
| الحاسوب | 71.4 | 28.6 | 75.5 | 24.5 | 59.3 | 40.7 | 68.5 | 31.5 | 75.2 | 24.8 |
| الهندسة والمهن الهندسية | 83.7 | 16.3 | 79.6 | 20.4 | 81.1 | 18.9 | 83.9 | 16.1 | 82 | 18 |
| العلوم المعمارية والبناء | 78.5 | 21.5 | 77.6 | 22.4 | 77.2 | 22.8 | 79.3 | 20.7 | 80 | 20 |
| الصحة | 86.9 | 13.1 | 87.8 | 12.2 | 81.7 | 18.3 | 85.4 | 14.6 | 83.1 | 16.9 |
| الخدمات الشخصية | 81.7 | 18.3 | 89.7 | 10.3 | 90.4 | 9.6 | 85.6 | 14.4 | 81.5 | 18.5 |
| باقي التخصصات | 86.8 | 13.2 | 80.6 | 19.4 | 70.5 | 29.5 | 78.8 | 21.2 | 76.4 | 23.6 |
| **المجموع** | **76.3** | **23.7** | **78.9** | **21.1** | **71.4** | **28.6** | **77.6** | **22.4** | **76.7** | **23.3** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح القوى العاملة 2010-2010.

## 2-4 الأجر وساعات العمل

سجل متوسط أجور العاملين في الضفة الغربية انخفاضاً بسيطاً في الربع الأول 2011 مقارنة بالربع السابق، جاء ذلك في الوقت الذي ارتفع فيه متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 9% ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 64.4 شيكل في الربع الأول 2011 مقارنة مع معدل أجر قدره 59.5 شيكل خلال الربع الرابع 2010. أدى ذلك إلى تقليص الفجوة في الأجر اليومي بين الضفة والقطاع إلى حوالي 20.4 شيكل مقارنة مع 27.3 شيكل في الربع الرابع 2010. أما أجور العاملين في إسرائيل فقد ارتفعت بحوالي 0.6% ليصل معدل الأجر اليومي في اسرائيل خلال الربع الأول 2011 إلى حوالي 164 شيكل. ويلاحظ أيضاً أن الأجر اليومي للعاملين الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات يزيد بمقدار 92.9% عن مستواه في الضفة الغربية خلال الربع الأول (انظر جدول 2-10). أما عند المقارنة بين الربعين الأولين من العام الحالي والسابق فيلاحظ أن متوسط الأجر اليومي عمال الضفة ظل على حاله تقريباً، في حين ارتفع متوسط أجر عمال غزة والعمال في اسرائيل بنسبة 13% و2% على التوالي.

ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 65% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الأول 2011، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في السنوات والارباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بالعاملين في غزة وفي اسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

**جدول 2-10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع العام 2010 والربع الأول 2011**

| مكان العمل | معدل الساعات الأسبوعية | معدل أيام العمل الشهرية | معدل الأجر اليومي | الأجر الوسيط اليومي |
|---|---|---|---|---|
| **الربع الأول 2010** | | | | |
| الضفة الغربية | 42.8 | 22.0 | 85.7 | 76.9 |
| قطاع غزة | 39.1 | 23.1 | 56.9 | 46.2 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.6 | 20.1 | 160.8 | 150.0 |
| **المجموع** | **41.3** | **21.9** | **92.5** | **76.9** |
| **الربع الثاني 2010** | | | | |
| الضفة الغربية | 43.6 | 22.6 | 84.1 | 76.9 |
| قطاع غزة | 38.8 | 23.7 | 58.1 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.4 | 20.5 | 155.5 | 150.0 |
| **لمجموع** | **41.8** | **22.3** | **89.8** | **76.9** |
| **الربع الثالث 2010** | | | | |
| الضفة الغربية | 43.4 | 22.4 | 86.6 | 76.9 |
| قطاع غزة | 39.9 | 23.2 | 58.0 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.4 | 21.3 | 154.7 | 150.0 |
| **لمجموع** | **41.9** | **22.4** | **92.4** | **76.9** |
| **الربع الرابع 2010** | | | | |
| الضفة الغربية | 43.2 | 22.1 | 86.8 | 76.9 |
| قطاع غزة | 37.8 | 23.7 | 59.5 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.0 | 20.4 | 160.5 | 150.0 |
| **المجموع** | **41.2** | **22.2** | **92.2** | **76.9** |
| **الربع الأول 2011** | | | | |
| الضفة الغربية | 42.6 | 22.0 | 85.0 | 76.9 |
| قطاع غزة | 39.2 | 23.3 | 64.6 | 50.0 |
| إسرائيل والمستوطنات | 39.8 | 20.9 | 164.0 | 153.8 |
| **المجموع** | **41.3** | **22.2** | **92.4** | **76.9** |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح القوى العاملة 2010-2010.

## 2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة[4]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2011 نحو 1,032 وظيفة، وهذا أقل بمقدار 41% عن عدد الوظائف المعلن عنها في الربع السابق، وأقل بـــ 18% عن عدد الوظائف المعلن عنها في الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). وجدير بالذكر أن هنالك 137 إعلاناً في الربع الأول من هذا العام لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ويجب التأكيد أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[5].

[4] قام معهد ماس بتجميع اعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[5] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية (رقم 4 لسنة 1998) على التالي: تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

على الرغم من انخفاض عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2011، إلاّ أن عدد الوظائف الحكومية المعلن عنها ارتفعت بنسبة 62% مقارنة بالربع السابق، وبنسبة الضعف مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. في حين انخفضت حصة كل من قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص. واستحوذ وسط الضفة الغربية على الحصة الأكبر من الوظائف الشاغرة المعلن عنها بنسبة 66%، يليها كل من شمال وجنوب الضفة الغربية. في حين بلغت نسبة الوظائف الشاغرة المعلن عنها في قطاع غزة 7%[6]. أما بالنسبة لتوزيع الوظائف الشاغرة المعلن عنها حسب المؤهل العلمي، فقد حاز الطلب على درجة البكالوريوس على أغلبية الوظائف المعلن عنها بنسبة 71%، بينما بلغت نسبة الطلب على شهادة الثانوية العامة فأقل نحو 14%. من ناحية أخرى، كانت معظم الوظائف الشاغرة المعلن عنها في قطاع غزة هي في القطاع الأهلي. في حين جاء نحو 45% كم اعلانات الوظائف الشاغرة في الضفة من القطاع الخاص.

**جدول 2-11 : عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول والرابع من العام 2010 والربع الأول 2011**

| | الربع الأول 2010 | الربع الرابع 2010 | الربع الاول 2011 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | كانون ثاني | شباط | اذار | المجموع |
| **حسب القطاع** | | | | | | |
| القطاع الخاص | 549 | 769 | 149 | 128 | 130 | **407** |
| القطاع العام | 187 | 235 | 158 | 145 | 78 | **381** |
| المنظمات غير الحكومية | 526 | 734 | 57 | 82 | 105 | **244** |
| **حسب المنطقة الجغرافية** | | | | | | |
| شمال الضفة | 224 | 231 | 67 | 53 | 29 | **149** |
| وسط الضفة | 762 | 1180 | 226 | 233 | 224 | **683** |
| جنوب الضفة | 190 | 216 | 53 | 45 | 31 | **129** |
| قطاع غزة | 86 | 111 | 18 | 24 | 29 | **71** |
| **حسب الدرجة العلمية** | | | | | | |
| ماجستير فأعلى | 99 | 221 | 20 | 15 | 12 | **47** |
| بكالوريوس | 808 | 1150 | 250 | 254 | 232 | **736** |
| دبلوم | 247 | 139 | 42 | 26 | 37 | **105** |
| ثانوية عامة فأقل | 108 | 228 | 52 | 60 | 32 | **144** |
| **المجموع** | | | | | | |
| | 1262 | 1738 | 364 | 355 | 313 | **1032** |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

بلغت نسبة الطلب على العلوم الإدارية والاقتصادية من الوظائف المعلن عنها في الربع الأول من العام 2011 نحو 41%، تليها العلوم التطبيقية التي حازت على 20% من الوظائف المعلن عنها ومن ثم العلوم الأخرى (انظر جدول 2-12).

[6] قد يعود تدني الوظائف في غزة التي تم الاعلان عنها إلى أن الصحف اليومية الثلاث، القدس، الأيام، الحياة، لا توزع في قطاع غزة.

**جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2011**

| التخصص | الضفة الغربية | | | قطاع غزة | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قطاع عام | قطاع خاص | قطاع أهلي | قطاع عام | قطاع خاص | قطاع أهلي | |
| علوم طبية | 30 | 25 | 11 | 0 | 0 | 1 | **67** |
| علوم إنسانية واجتماعية | 55 | 32 | 63 | 0 | 0 | 10 | **160** |
| علوم تطبيقية | 113 | 64 | 21 | 1 | 0 | 9 | **208** |
| علوم إدارية واقتصادية | 131 | 168 | 77 | 3 | 6 | 37 | **422** |
| أخرى (حرفيين، صيانة، أعمال سكرتارية...الخ) | 48 | 112 | 11 | 0 | 0 | 4 | **175** |
| **المجموع** | **377** | **401** | **183** | **4** | **6** | **61** | **1032** |

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

**صندوق 2: رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل: الآثار المحتملة على العمال الفلسطينيين**

صادقت الحكومة الإسرائيلية في 8 أيار 2011 على قرارٍ برفع الحد الأدنى للأجور من مستواه الحالي (3,850 شيكل شهرياً) إلى 4,300 شيكل، أي بزيادة 450 شيكل على مرحلتين. ونص القرار على أن يتم رفع الحد الأدنى في المرحلة الأولى إلى 4,100 شيكل في تشرين الأول من العام 2011، وفي المرحلة الثانية بـــ 200 شيكل ليصل إلى 4,300 شيكل في تشرين الثاني من العام 2012[7]. وقد واجه هذا القرار انتقادات من عدة أطراف إسرائيلية منها البنك المركزي الإسرائيلي الذي شدد على التأثير السلبي لهذا الارتفاع في الأجور على تنافسية وربحية عددٍ من القطاعات الإنتاجية في إسرائيل[8].

يحدد القانون الإسرائيلي الحد الأدنى للأجور في إسرائيل كنسبةٍ من متوسط الأجر الإجمالي في الاقتصاد الإسرائيلي (47.5%). ويسري هذا الحد الأدنى على جميع العاملين في قطاعات العمل المنظمة من الإسرائيليين وغير الإسرائيليين ممن يحملون تصاريح عمل. لكن درجة الالتزام بهذا القانون، حسب البنك المركزي الإسرائيلي، متدنية. إذ يتقاضى حوالي 14% من مجمل العاملين بدوام كامل في إسرائيل أقل من الحد الأدنى المفروض حالياً (3,850)[9]. ولا شك أن عدداً كبيراً من هؤلاء هم من العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات نظراً لأن عدداً كبيراً منهم يعملون في القطاعات غير المنظمة. سنحاول هنا متابعة التأثيرات المحتملة لهذا القرار على العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات.

بلغ عدد العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات 78,225 عامل في العام 2010 (نحو 10.5% من مجموع العاملين الفلسطينيين)[10]. وينقسم هؤلاء العمال، حسب تصاريح العمل، إلى ثلاثة أنواع: عمال يحملون تصاريح عمل إسرائيلية، وعمال يحملون البطاقة الإسرائيلية الزرقاء (أي من الفلسطينيين المقيمين في القدس) أو جوازات سفر أجنبية، إضافةً إلى العمال الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات بدون تصاريح (انظر الجدول 1).

[7] من موقع الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية (الهستدروت) http://www.histadrut.org.il/index.php?page_id=2020

[8] من بيان صحفي صادر عن مكتب المتحدث باسم البنك المركزي الإسرائيلي بتاريخ 2010/5/26 (www.bankisrael.gov.il)

[9] نفس المرجع السابق

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). قاعدة بيانات مسح القوى العامل: 2010. رام الله: فلسطين.

**جدول 1: أعداد ومتوسط أجر العاملين الفلسطينيين**
**في إسرائيل والمستوطنات حسب الفئة (2010)**

| الفئة | عدد العمال | متوسط الأجر الشهري (شيكل) |
|---|---|---|
| لا يحملون تصاريح | 15,325 | 3,527 |
| يحملون تصاريح | 30,675 | 4,119 |
| يحملون البطاقة الإسرائيلية الزرقاء/ جواز سفر أجنبي | 32,200 | 4,338 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة:2010. رام الله – فلسطين.

تشير الإحصاءات إلى أن حوالي 38% من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات في العام 2010 تقاضوا أجوراً تقل عن الحد الأدنى للأجور الساري حالياً[11]. ويبين الجدول 2 أن عدم التزام أرباب العمل الإسرائيليين بدفع الحد الأدنى للأجور لا يقتصر على العاملين الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح، فهناك أكثر من ثلث العاملين الفلسطينيين الذين يحملون تصاريح أو بطاقة هوية زرقاء أو جواز سفر أجنبي يتقاضون أجوراً تقل عن الحد الأدنى الحالي للأجور (انظر الجدول 2).

**جدول 2: متوسط أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل (2010)**

| الفئة | العمال الذين يتقاضون أقل من 3,850 شيكل شهرياً | | | العمال الذين يتقاضون أجوراً بين 3,850–4,300 شيكل شهرياً | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | متوسط الأجر | العدد | النسبة | متوسط الأجر |
| لا يحملون تصاريح | 7,300 | 48 | 2,530 | – | – | – |
| يحملون تصاريح | 11,077 | 36 | 2,691 | 6,723 | 22 | 3,946 |
| يحملون البطاقة الإسرائيلية الزرقاء/ جواز سفر أجنبي | 11,107 | 34 | 3,331 | 6,093 | 19 | 4,014 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة:2010. رام الله – فلسطين.

يستنتج مما سبق أن قرار رفع الحد الأدنى للأجور سوف يؤثر على الأغلب، وبشكلٍ مباشر، على العاملين الذين يتقاضون أجوراً تزيد عن الحد الأدنى الساري حالياً (3,850) وتقل عن الحد الأدنى الجديد (4,300). لكن الارتفاع في أجور هؤلاء يمكن أن يؤثر بشكلٍ غير مباشر على كامل هيكلية الأجور في سوق العمل الإسرائيلي، ويؤدي إلى ارتفاع أجور العمال بشكلٍ عام. وعلى ذلك، فإن تأثير هذا القرار سيختلف على فئات العمال الثلاث كما يلي:

**العمال الفلسطينيون الذين لا يحملون تصاريح:** غالباً ما يعمل هؤلاء في قطاعاتٍ غير منظمة ودون غطاء قانوني يضمن حقوقهم، ويتقاضون أجوراً يقررها أرباب العمل والسماسرة بشكلٍ عام. وبذلك، فمن غير المتوقع أن يؤثر قرار رفع الحد الأدنى للأجور بشكلٍ مباشر على أجور هذه الشريحة من العمال. في المقابل، فإن حوالي 7,300 عامل يتقاضون ما نسبته 67% من الحد الأدنى الساري حالياً. وفي حال ظلت هذه النسبة ثابتة، فإن متوسط أجر هؤلاء يجب أن يرتفع بنحو 373 شيكل شهرياً.

**العمال الفلسطينيون الذين يحملون تصاريح:** يبين الجدول 2 أن 6,723 عامل من هذه الفئة يتقاضون أجوراً بين الحد الأدنى الحالي والحد الأدنى الجديد. وفي حال تم تطبيق القرار على هؤلاء العمال، فسيرتفع متوسط أجرهم بحوالي 354 شيكل. من ناحية ثانية، هنالك 11,077 عامل يتقاضون ما نسبته 70% من الحد الأدنى الساري حالياً. وفي حال ظلت هذه النسبة ثابتة، فإن متوسط أجر هؤلاء يجب أن يرتفع بنحو 319 شيكل شهرياً.

[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). قاعدة بيانات مسح القوى العامل: 2010. رام الله: فلسطين.

**العمال الفلسطينيون الذين يحملون بطاقة إسرائيلية زرقاء/ جواز سفر أجنبي:** يبين الجدول 2 أن 6,093 عامل من هذه الفئة يتقاضون أجوراً بين الحد الأدنى الحالي والحد الأدنى الجديد. وفي حال تم تطبيق القرار على هؤلاء العمال، فسيرتفع متوسط أجرهم بحوالي 286 شيكل. من ناحية ثانية، هنالك 11,107 عامل يتقاضون ما نسبته 86% من الحد الأدنى الساري حالياً. وعلى افتراض أن هذه النسبة ظلت ثابتة، فإن متوسط أجر يجب أن يرتفع بنحو 389 شيكل شهرياً.

نتيجةً لما سبق، نجد أن **الأثر المباشر المحتمل** لرفع الحد الأدنى للأجور على العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات سيقتصر في حال تم تطبيق القانون فعلياً على 12,816 عامل ممن يحملون تصاريح عمل أو البطاقة الإسرائيلية الزرقاء أو جوازات سفر أجنبية ويتقاضون أجوراً تزيد عن الحد الأدنى الحالي (3,850) وتقل عن الحد الأدنى الجديد (4,300 شيكل). وستبلغ الزيادة الكلية المتوقعة في أجور هؤلاء العمال حوالي 4 مليون شيكل. أما بالنسبة **للآثار غير المباشرة** لرفع الحد الأدنى للأجور، فيتوقع (حسب الافتراضات أعلاه) أن ترتفع أجور 29,484 عامل فلسطيني في إسرائيل والمستوطنات ممن يتقاضون أجوراً تقل عن الحد الأدنى الساري حالياً. وستبلغ الزيادة الكلية المتوقعة في أجور هؤلاء العمال حوالي 11 مليون شيكل. كما يمكن أن يمتد الأثر ليشمل كافة العاملين، بما فيهم الذين يتقاضون حالياً أجوراً تزيد عن الحد الأدنى الجديد (نظراً لأن العمال يهتمون بالحفاظ على مستوى أجورهم النسبية وليس المطلقة فحسب).

أخيراً، لا شك أن أثر رفع الحد الأدنى للأجور في إسرائيل سوف يؤثر بشكلٍ غير مباشر على مستوى الأجور في الأراضي الفلسطينية، خصوصاً إذا ما استمر نحو 10% من قوة العمل الفلسطينية في العمل داخل إسرائيل، وهو ما سوف يزيد من تشوه سوق العمل الفلسطيني[12].

## 3- المالية العامة

شهد أداء المالية العامة خلال الربع الأول من العام 2011 التطورات الرئيسية التالية بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2010:

- انخفاض إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 16.2% (إلى 749.1 مليون دولار)، على خلفية انخفاض المنح والمساعدات الخارجية.
- انخفاض إجمالي النفقات العامة بنسبة 12.2% (إلى 757 مليون دولار)، جرّاء تراجع النفقات الجارية.
- انخفاض العجز الجاري بنسبة 60.6% (إلى 141.3 مليون دولار). وهو ما يعادل 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
- ارتفاع الرصيد القائم من الدين العام بنسبة 3.7% (إلى 1,952.9 مليون دولار).

### 3-1 مشروع الموازنة العامة للعام 2011

وقّع رئيس السلطة الوطنية في آذار الماضي قانون الموازنة العامة لسنة 2011. ويلخص الجدول 3-1 البنود الرئيسية في الموازنة. يتوقع أن تبلغ صافي الايرادات المحلية 2,149 مليون دولار (بزيادة بمقدار 17% عن العام الماضي). بالمقابل يتوقع أن تبلغ النفقات الجارية 3,232 مليون دولار (بزيادة 10% عن العام الماضي). هذا يترافق إذن مع عجز في الموازنة الجارية يبلغ 1,083 (على أساس الالتزام)، وعجز 967 مليون (على أساس نقدي). وهذا العجز الأخير المتوقع يقل بمقدار 11% عن العجز الفعلي المتحقق في 2010. تتوقع الموازنة أيضاً أن يتم الحصول على 967 مليون دولار مساعدات خارجية لدعم الإنفاق الجاري. ويقل هذا بنحو 15% عن المساعدات المناظرة في العام الماضي.

لا يخفى أن مشروع الموازنة له طبيعة تنبؤية، وأن تحقق الأرقام فعلياً مرهون بجملة الظروف الاقتصادية والسياسية التي ستسود خلال العام. وتزداد درجة عدم التأكد إلى حد كبير بسبب اعتماد الموازنة على المساعدات الدولية بنسبة 30%. ولقد أدى تباطئ ورود المساعدات الخارجية خلال النصف الاول من العام إلى آثار عكسية قوية على الموازنة. وعلى الرغم من النص الواضح في قانون الموازنة الذي

[12] ماس (2006). الأجور والإنتاجية في القطاع الصناعي الفلسطيني. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

يقول بأن الدين العام في نهاية 2011 يجب أن لا يزيد عن قيمته في نهاية العام الماضي، إلا أن هذا الدين ارتفع بمقدار 70 مليون دولار بين نهاية 2010 ونهاية الربع الأول من العام الحالي ليصل إلى 1,953 مليون دولار.

**جدول 3-1: مشروع الموازنة للسلطة الفلسطينية**
**في العام 2011 (مليون دولار)**

| | |
|---|---|
| **صافي الايرادات العامة** | **2,149** |
| - جباية محلية | 812 |
| - مقاصة | 1,442 |
| - ارجاعات ضريبية | 105- |
| **النفقات الجارية وصافي الإقراض** | **3,232** |
| - رواتب وأجور | 1,710 |
| - نفقات غير الأجور | 1,363 |
| - صافي الإقراض | 160 |
| **العجز الجاري قبل التمويل*** | **1,083** |
| **الإنفاق التطويري** | **500** |
| **العجز الإجمالي قبل التمويل*** | **1,583** |
| **التمويل** | **1,583** |
| - مساعدات للموازنة الجارية | 967 |
| - مساعدات إنفاق تطويري | 500 |
| - ايرادات مقاصة (تراكم من سنوات سابقة) | 116 |
| **الفجوة المالية**** | **0** |

المصدر: قانون الموازنة العامة، السنة المالية 2011. وزارة المالية-الادارة العامة للموازنة العامة

* عند خصم مبلغ مستحقات المقاصة من سنوات سابقة، يصبح العجز الجاري قبل التمويل 967 (=116-1,083) مليون دولار (يطلق على هذا اسم العجز على أساس نقدي)، والعجز الكلي قبل التمويل 1,467 (=116-1,583) مليون دولار.

** ينص خطاب الموازنة على أن وزارة المالية ستقوم بتسديد متأخرات (بمقدار 116 مليون دولار) في حال وردت مساعدات خارجية إضافية (أي مساعدات للموازنة أكثر من 967 مليون دولار).

## 3-2 خلاصة الموازنة العامة

أشارت بيانات وزارة المالية إلى انخفاض صافي الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول من العام 2011 بنسبة 16.2% لتبلغ حوالي 749 مليون دولار مقارنة بالربع الرابع من عام 2010. أما فيما يخص المنح والمساعدات الخارجية فقد تراجعت بنسبة 62% خلال الربع الأول من العام 2011 لتبلغ حوالي 176.5 مليون دولار مقارنة بنحو 466 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2010. ويرجع هذا في المحل الأول إلى تراجع الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بنسبة 40.5%.

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المنح والمساعدات انخفض بنسبة 16% عند مقارنته مع الربع المناظر من العام 2010.

ولكن الايرادات المحلية (صافي) ارتفعت خلال نفس الفترة بمقدار 28%. ونتيجة لهذا الارتفاع فإن إجمالي الايرادات (محلية وخارجية) ارتفعت بمقدار 14% بين الربعين.

وعلى صعيد النفقات العامة، شهد هذا البند انخفاضاً بنسبة 12.2% خلال الربع الأول من العام 2011 لتبلغ حوالي 757 مليون دولار مقارنة بالربع الرابع من عام 2010، نتيجة لانخفاض بند نفقات غير الأجور. كما تراجع العجز الجاري خلال الربع الأول من عام 2011 بحوالي 61% (ليبلغ 141.3 مليون دولار). وقد أدى هذا التراجع إلى زيادة العجز الكلي بعد المنح خلال الربع الأول من العام 2011 ليبلغ نحو 8 مليون دولار.

**جدول 3-2: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية**
**خلال الربع الأول من 2011 (مليون دولار)***

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **الإيرادات العامة والمنح (صافي)** | **656.9** | **795.3** | **699.0** | **893.9** | **749.1** |
| **إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)** | **447.1** | **455.5** | **504.2** | **427.9** | **572.6** |
| **الإيرادات المحلية** | **448.2** | **463.7** | **513.1** | **492.0** | **591.1** |
| الإيرادات الضريبية | 116.6 | 101.9 | 115.7 | 95.8 | 138.2 |
| الإيرادات غير الضريبية | 43.7 | 59.9 | 91.5 | 59.4 | 41.9 |
| إيرادات مقاصة | 287.9 | 301.9 | 305.9 | 336.8 | 411 |
| **ارجاعات ضريبية** | **(1.1)** | **(8.2)** | **(8.9)** | **(64.1)** | **(18.5)** |
| **الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)** | **209.8** | **339.8** | **194.8** | **466** | **176.5** |
| لدعم الموازنة | 207.6 | 317.6 | 177.9 | 428.5 | 166.5 |
| لدعم المشاريع التطويرية | 2.2 | 22.2 | 16.9 | 37.5 | 9.9 |
| **النفقات العامة** | **758.5** | **808.1** | **768** | **862.0** | **757** |
| **النفقات الجارية، ومنها:** | **708.1** | **755.6** | **673.8** | **786.6** | **713.9** |
| الأجور والرواتب | 373.1 | 393.8 | 376.1 | 420 | 442.8 |
| نفقات غير الأجور | 261.1 | 294.1 | 237.4 | 323.8 | 227 |
| صافي الإقراض | 73.9 | 67.7 | 60.3 | 42.8 | 44.1 |
| **النفقات التطويرية** | **50.4** | **52.5** | **94.2** | **75.4** | **43.1** |
| ممولة من قبل الخزينة | 48.2 | 30.3 | 77.3 | 37.9 | 33.2 |
| ممولة من قبل الدول المانحة | 2.2 | 22.2 | 16.9 | 37.5 | 9.9 |
| **العجز (الفائض) الجاري** | **(261)** | **(300.1)** | **(169.6)** | **(358.7)** | **(141.3)** |
| **العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)** | **(311.4)** | **(352.6)** | **(263.8)** | **(434.1)** | **(184.4)** |
| **العجز (الفائض) الكلي (بعد المنح والمساعدات)** | **(101.6)** | **(12.8)** | **(69.0)** | **31.9** | **(7.9)** |
| **التمويل** | **101.6** | **12.8** | **69.0** | **(31.9)** | **7.9** |
| صافي التمويل من المصارف المحلية | 97.7 | 23.3 | 89.4 | (20.9) | 7.9 |
| الرصيد المتبقي | (3.9) | 10.5 | 20.4 | 11 | 0 |
| الرصيد المتبقي (معتمد) | 3.9 | (10.5) | (20.4) | (11.0) | (0.0) |
| **الفجوة المالية** | **0** | **0** | **0** | **0** | **0** |

المصدر – البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي)
* البيانات الواردة هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح.

## 3-3 تحليل بنود الإيرادات والمنح

تحسنت مساهمة إجمالي الإيرادات المحلية الصافية في تغطية النفقات العامة وصافي الإقراض (إلى 75.6% مقارنة مع 49.6% في الربع السابق، ومع 59% بالربع المناظر من عام 2010). وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 70%، تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 23%.

ارتفعت إيرادات المقاصة خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 22% مقارنة بالربع الرابع من عام 2010 (وبحوالي 42.8% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010) لتبلغ 411 مليون دولار. ويعزى الارتفاع الحاد في إيرادات المقاصة بين الربعين المتناظرين إلى انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل خلال العام 2010. إذ أن انخفاض سعر صرف الدولار يرفع ايرادات المقاصة المقومة بالدولار (الايرادات تحسب بالشيكل ثم يتم تحويلها إلى دولار). وهذا يعني أن جزءاً من الزيادة غير حقيقي مرده تغير سعر الصرف ولا يعبر عن زيادة حقيقية في الإيرادات. هناك أيضاً عامل آخر ساهم في زيادة ايرادات المقاصة وهو ارتفاع المستوردات إلى الأراضي الفلسطينية.

**شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية**

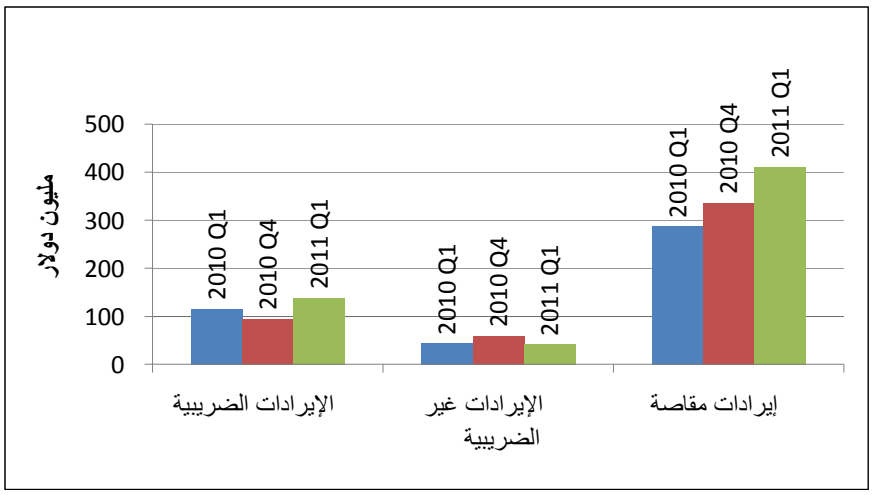


المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

أما بالنسبة للإيرادات الضريبية فقد ارتفعت خلال الربع الأول من العام 2011 بنسبة 44.3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 138.3 مليون دولار. ويعود هذا إلى اتساع الوعاء الضريبي ليشمل ضرائب الدخل والأملاك واستفادة دافعي ضريبة الأملاك من الخصم التشجيعي الممنوح لهم من قبل وزارة المالية عند قيامهم بدفع الضريبة خلال شهر كانون ثاني. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية قد ارتفعت أيضاً بنسبة 18.6% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010 كمؤشر على تحسن الأداء التحصيلي لدى وزارة المالية.

**جدول 3-3: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)** | **447.1** | **455.5** | **504.2** | **427.9** | **572.6** |
| كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح | 68.1 | 57.3 | 72.1 | 47.9 | 76.4 |
| كنسبة إلى النفقات الجارية | 63.1 | 60.3 | 74.8 | 54.4 | 80.2 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي[1] | 25.6 | 24.7 | 27.1 | 22 | 29.5 |
| **الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)** | **209.8** | **339.8** | **194.8** | **466.0** | **176.5** |
| كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح | 31.9 | 42.7 | 27.9 | 52.1 | 23.6 |
| كنسبة إلى النفقات الجارية | 29.6 | 45 | 28.9 | 59.2 | 24.7 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 12 | 18.4 | 10.5 | 24.0 | 9.1 |
| **الإيرادات العامة والمنح** | 656.9 | 795.3 | 699.0 | 893.9 | 749.1 |
| كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض | 86.6 | 98.4 | 91.0 | 103.7 | 99 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 37.6 | 43.1 | 37.6 | 46.1 | 38.5 |
| **إجمالي الناتج المحلي الاسمي** | **1747** | **1844.4** | **1858.7** | **1941.0** | **1943.4** |

المصدر: جدول رقم (3-2)

(1) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معدل التضخم الربعي كمخفض:

$$\text{Nominal GDPi}_t = \text{Real GDPi}_t * [\ (\text{CPIi}_t / \text{CPI2004}_t)$$

حيث i = 1,2,3,4 تمثل الأرباع و t تمثل السنوات 2010، 2011.

أدى ارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الأول من عام 2011 إلى زيادة نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتصل إلى ما نسبته 29.5% مقارنة مع 22% خلال الربع الرابع من عام 2010.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) فقد تراجعت خلال الربع الأول من عام 2011 بشكل كبير وبما نسبته 62% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2010، لتبلغ حوالي 176.5 مليون دولار. وفيما يتعلق بدعم الموازنة، ساهمت الدول العربية بنحو 53 مليون دولار منها، أي ما يعادل 30% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية خلال الربع الأول من عام 2011، وكانت المملكة العربية السعودية وقطر مصدر هذا التمويل بحوالي 43 و10 مليون دولار على التوالي. ويشار إلى أن مساهمة الدول العربية خلال الربع الأول 2011 قد تراجعت بنسبة 53% مقارنة بالربع الرابع من العام 2010.

وفي المقابل، ساهمت الدول الأخرى بحوالي 114 مليون دولار، أو ما يعادل 64% من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من عام 2011. توزعت هذه المساعدات بين الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بحوالي 64 مليون دولار (مقارنة مع 107 مليون دولار للربع السابق)، والبنك الدولي 50 مليون دولار (مقارنة بـــ 73.6 مليون دولار للربع السابق). أما الدعم التطويري فقد وصل خلال هذا الربع لحوالي 10 ملايين دولار (انظر الجدول 3-4).

**جدول 3-4: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **دعم الموازنة** | **207.6** | **317.6** | **177.9** | **428.5** | **166.5** |
| **منح عربية** | **0** | **57.5** | **60** | **113.3** | **52.9** |
| **منح دولية** | **207.7** | **261** | **117.9** | **330.2** | **113.6** |
| الآلية الفلسطينية-الأوروبية | 106.5 | 72.2 | 88.6 | 107.4 | 63.9 |
| البنك الدولي | 87.1 | 95.4 | 29.2 | 73.6 | 49.6 |
| الولايات المتحدة | 0 | 74.8 | 0 | 148.1 | 0 |
| دول أخرى | 9.9 | 15.9 | 0 | 0 | 0 |
| منح قديمة لصالح الوزارات | 4.2 | 2.7 | 0.1 | 1.1 | 0.1 |
| **التمويل التطويري** | 2.2 | 22.2 | 16.9 | 37.5 | 9.9 |
| **إجمالي التمويل الخارجي** | 209.9 | 340.7 | 194.8 | 481 | 176.5 |

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي- البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية.

### 3-4 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2011 لتبلغ حوالي 757 مليون دولار، على خلفية تراجع كل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية. وقد شكلت هذه النفقات ما نسبته 39% من الناتج المحلي الإجمالي.

استحوذت النفقات الجارية على ما نسبته 94% من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة مع 91% في الربع الرابع من العام 2010. استحوذت الأجور والرواتب على حصة الأسد من مكونات النفقات الجارية خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 62%، تليها نفقات غير الأجور بنسبة 31.8%. ويلاحظ هنا

ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنحو 5.4% مقارنة بالربع الرابع من العام 2010 لتبلغ 442.8 مليون دولار، وبحوالي 18.7% مقارنة مع الربع الأول من العام 2010. ويعزى هذا الارتفاع إلى قيام وزارة المالية بصرف علاوات موظفي القدس ومعلمي التربية والتعليم، حيث صادق مجلس الوزراء على هذه العلاوات في سنة 2010 على أن تدفع ابتداء من 2011.

بالمقابل انخفضت نفقات غير الأجور (التشغيلية والتحويلية والرأسمالية العادية) خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 30% مقارنة بالربع الرابع من العام 2010 لتبلغ 227 مليون دولار.

**جدول 3-5: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **النفقات الجارية** | **708.1** | **755.6** | **673.8** | **786.6** | **713.9** |
| كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة | 93.4 | 93.5 | 87.7 | 91.3 | 94.3 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 40.5 | 41 | 36.3 | 40.5 | 36.7 |
| **النفقات التطويرية** | **50.4** | **52.5** | **94.2** | **75.4** | **43.1** |
| كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة | 6.6 | 6.5 | 12.3 | 8.7 | 5.7 |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 2.9 | 2.8 | 5.1 | 3.9 | 2.2 |
| **إجمالي النفقات العامة** | **758.5** | **808.1** | **768** | **862** | **757** |
| كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 43.42 | 43.81 | 41.32 | 44.41 | 38.95 |

المصدر: جدول رقم 3-2.

سجل الإنفاق على صافي الإقراض[13] ارتفاعاً بنحو 3% خلال الربع الأول من عام 2011 مقارنة مع الربع الرابع 2010 ليبلغ 44 مليون دولار. وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أن حصة صافي الإقراض من النفقات الجارية كانت في تراجع مستمر (من 10% في الربع الأول من العام 2010 إلى حوالي 6% خلال الربع الأول من العام 2011).

من ناحية أخرى، تراجعت النفقات التطويرية خلال الربع الأول من عام 2011 بنسبة 43% لتبلغ حوالي 43 مليون دولار مقارنة مع 75.4 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2010. وبذلك تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض إلى 5.7% مقارنة مع 8.8% في الربع الرابع من عام 2010. كما تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى 2.2% خلال الربع الأول من عام 2011 بعد أن كانت 3.9% خلال الربع السابق. ومن الجدير ذكره أن المنح والمساعدات الخارجية قد ساهمت في تمويل ما يعادل 10 مليون دولار من النفقات التطويرية خلال الربع الأول من عام 2011، مقابل ما يعادل 33 ملايين دولار من خلال الموازنة.

## 3-5 الفائض (العجز) المالي

أدى انخفاض النفقات الجارية وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية إلى انخفاض العجز الجاري خلال الربع الأول من عام 2011 إلى حوالي 141 مليون دولار (7.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 18.8% في الربع الرابع من العام 2010).

[13] يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

**جدول 3-6: مؤشرات العجز المالي خلال الربع الأول 2011**

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 14.94- | 16.27- | 9.12- | 18.48- | 7.28- |
| العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 17.82- | 19.12- | 14.19- | 22.36- | 9.49- |
| العجز الكلي بعد المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي | 5.82- | 0.69- | 3.71- | 1.64 | 0.41- |

المصدر: جدول رقم 3-2.

انخفض العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الربع الأول من العام 2011 بحوالي 57.5% مقارنة بالربع السابق (وبنسبة 41% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010) ليبلغ 184.4 مليون دولار. وشكل العجز الكلي قبل المنح والمساعدات ما نسبته 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع 22.4% في الربع الرابع 2010). أما فيما يخص العجز بعد المنح والمساعدات، فقد بلغ حوالي 7.9 مليون دولار، مقارنة مع فائض بحوالي 32 مليون دولار خلال الربع الرابع من 2011. وقد تم تمويل هذا العجز عبر الاقتراض من الجهاز المصرفي الفلسطيني.

## 3-6 الدين العام

شهد الدين العام ارتفاعاً بنحو 3.7% خلال الربع الأول من العام 2011 مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 2 مليار دولار مقارنة مع 1.9 مليار دولار في نهاية كانون أول 2010. وتوزع الدين العام خلال هذا الربع بين دين خارجي (53.5%)، ودين محلي (46.5%).

وأظهرت البيانات ارتفاع الدين المحلي خلال الربع الأول من عام 2011 بنحو 8% مقارنة مع الربع السابق، ليبلغ 907.3 مليون دولار. ساهمت المصارف المحلية بتغطية ما مقداره 84% من هذا الدين. توزع الدين العام في الجهاز المصرفي خلال الربع الأول من عام 2011، بين قروض (52.6%)، وجاري مدين (47.4%). كما ساهمت هيئة البترول بحوالي 14.7% من إجمالي الدين المحلي خلال الربع الأول 2011 (انظر الجدول 3-7).

لم يطرأ تغير يذكر على رصيد الدين الخارجي خلال الربع الأول من العام 2011 مقارنة بالربع السابق، ليبقى عند مستوى 1 مليار دولار. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.6%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 33%، وقروض ثنائية بنسبة 15.3%.

**جدول 3-7: الدين العام خلال العام 2010 والربع الأول من 2011 (مليون دولار)**

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **الدين العام الداخلي** | **745.4** | **780.7** | **875.6** | **839.6** | **907.3** |
| **المصارف المحلية** | **630.4** | **677.3** | **767.6** | **735.7** | **764.8** |
| قروض | 411.7 | 432.6 | 397.8 | 345 | 402.6 |
| جاري مدين | 218.7 | 244.6 | 369.8 | 390.7 | 362.2 |
| **هيئة البترول** | **107** | **95.5** | **99.3** | **95.0** | **133.2** |
| **المؤسسات العامة الأخرى** | **8** | **7.9** | **8.8** | **8.8** | **9.2** |
| **الدين العام الخارجي** | **1067.6** | **1064.6** | **1071.4** | **1043.3** | **1045.6** |
| **المؤسسات المالية العربية** | **551** | **550.3** | **552.5** | **539.4** | **539.2** |
| صندوق الأقصى | 444.1 | 444.1 | 444.1 | 444.1 | 444.1 |
| الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية | 54.4 | 54.8 | 54.8 | 42.6 | 42.1 |
| البنك الإسلامي للتنمية | 52.5 | 51.5 | 53.6 | 52.7 | 53 |

| البيـــان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **المؤسسات الدولية والإقليمية** | **352** | **353.1** | **350.6** | **348.3** | **346.6** |
| البنك الدولي | 306 | 305.9 | 304 | 302.9 | 301 |
| بنك الاستثمار الأوروبي | 25.2 | 25.5 | 24.6 | 23.4 | 23.4 |
| الصندوق الدولي للتطوير الزراعي | 3.4 | 3.3 | 3.5 | 3.4 | 3.5 |
| الأوبك | 17.3 | 18.4 | 18.5 | 18.6 | 18.7 |
| **القروض الثنائية** | 164.8 | 161.1 | 168.3 | 155.6 | 159.8 |
| اسبانيا | 93 | 93 | 92.9 | 93.0 | 92.9 |
| ايطاليا | 29.7 | 27.5 | 31.3 | 31.2 | 33.6 |
| الصين | 4.8 | 4.8 | 4.9 | 5.0 | 5 |
| السويد | 24.5 | 23 | 26.3 | 26.5 | 28.3 |
| اليونان | 12.9 | 12.9 | 12.9 | 0 | 0 |
| **إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة** | **1813** | **1845.3** | **1947.0** | **1882.8** | **1952.9** |

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

## صندوق 3: المقاصة والاستنزاف المالي

ايرادات المقاصة عبارة عن مجموع الإيرادات الذي تقوم إسرائيل بجبايتها نيابة عن السلطة الفلسطينية وذلك حسب اتفاق باريس الاقتصادي. ويتم تحصيل هذه الإيرادات وتحويلها للسلطة الفلسطينية بعملة الشيكل. وتتكون إيرادات المقاصة من مجموع ثلاثة أنواع من المدفوعات: الضرائب المباشرة (ضريبة الدخل على أجور العمال في إسرائيل والمستوطنات)، الضرائب غير المباشرة (ضريبة القيمة المضافة وضرائب الشراء وأية ضرائب أو رسوم أخرى) تترتب على التبادل التجاري بين إسرائيل والضفة والقطاع حصراً. وأخيراً، الضرائب المفروضة على مستوردات الضفة والقطاع من العالم الخارجي (عبر إسرائيل) مثل الجمارك والرسوم وضرائب الشراء وغيرها.

✧ **الضرائب المباشرة**

تنص اتفاقية باريس على أن يقوم الجانب الإسرائيلي بتحويل 75% من ضرائب الدخل المحصلة من عمال الضفة الغربية وغزة في إسرائيل (وكامل ضريبة الدخل المحصلة من العمال الذين يعملون في المستوطنات).

✧ **الضرائب غير المباشرة على المشتريات من إسرائيل**

وفقاً لأحكام المادة رقم (6) من بروتوكول باريس تقوم دوائر الضرائب الإسرائيلية بجباية ضريبة القيمة المضافة وغيرها، وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية في مرحلة لاحقة بعد اقتطاع نسبة 3% منها بدل خدمات. كما بينت المادة رقم (6) شروط إجراء المقاصة بين دوائر الضرائب الإسرائيلية ودوائر الضرائب الفلسطينية. وتستند هذه الشروط على فاتورة المقاصة كسند إثبات. ويجتمع ممثلون عن الجانبين في اليوم العشرين من كل شهر، ليقدم كل جانب للآخر قائمة بالفواتير لديه لإجراء المقاصة بينهما، على أن تسوى المطالبات في غضون ستة أيام من الاجتماع. ومن الجدير بالذكر أنه نظراً لأن المطالبة الفلسطينية مشروطة بحسب النص بتوفير فاتورة المقاصة، فإن قيام التاجر أو المستهلك الفلسطيني بالتغاضي عن تسليم فاتورة المقاصة للدوائر الضريبية المختصة في منطقته يكلف خزينة السلطة الوطنية مقدار الضرائب على هذه الفاتورة.

✧ **الجمارك والضرائب غير المباشرة على المستوردات**

تنص الفقرة 15 من المادة 3 من بروتوكول باريس على أن كافة الإيرادات المتحصلة من الجمارك وضرائب الاستيراد على السلع المستوردة من الخارج، عن طريق المعابر الإسرائيلية، يجب أن تحول إلى السلطة الوطنية طالما كانت مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية هي المقصد النهائي لهذه الواردات. هذا حتى لو قام مستوردون إسرائيليون بالاستيراد شريطة أن يذكر بوضوح في وثائق الاستيراد أن المقصد النهائي لهذه المستوردات هو أراضي السلطة الوطنية. ويتم تخليص هذا الإيراد خلال ستة أيام عمل من يوم جباية ضرائب الاستيراد والرسوم المذكورة.

ويجدر الانتباه إلى أن التسويات الضريبية التي تتم على حركة التبادل التجاري ما بين الاقتصاد الفلسطيني والعالم الخارجي، عبر إسرائيل، تعتمد على البيان الجمركي كسند إثبات وليس على فاتورة المقاصة. إذ أن فاتورة المقاصة هي إثبات للتبادل التجاري ما بين الضفة والقطاع من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، أما البيان الجمركي فينحصر دوره في إثبات إيرادات الجمارك والضرائب غير المباشرة التي تقوم إسرائيل بجبايتها على المستوردات الفلسطينية.

يعرض الجدول 1 التطور في ايرادات المقاصة خلال السنوات الاخيرة. ويتضح من الجدول أن الايرادات بلغت نحو 1.3 مليار دولار في العام 2010، ارتفاع بمقدار 13% عن السنة السابقة، نتيجة ارتفاع ضريبة المحروقات بنسبة 22%، وايرادات الجمارك (نتيجة زيادة الاستيراد) بنسبة 12%. ويلاحظ أيضاً أن ضريبة المحروقات تساهم بنسبة ثلث ايرادات المقاصة، وتساهم عوائد الجمارك بثلث آخر.

ساهمت ايرادات المقاصة بنحو 65–70% من إجمالي الايرادات المحلية في الموازنة. وعند إضافة المساعدات الأجنبية للموازنة فإن حصة ايرادات المقاصة تهبط إلى 35–40%. وهذه النسب تعطي فكرة سريعة عن أهمية ايرادات المقاصة في الاقتصاد الفلسطيني.

**جدول 1: إيرادات المقاصة (مليون دولار)**

| البند | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|
| **إيرادات المقاصة*** | **1,137** | **1,090** | **1,233** |
| ضريبة الجمارك | 368.3 | 386.6 | 434.2 |
| ضريبة القيمة المضافة | 385.3 | 336.5 | 379.7 |
| ضريبة الشراء | 3.6 | 3.7 | 3.8 |
| ضريبة المحروقات | 344.3 | 358.3 | 437.4 |
| ضريبة الدخل | 0.0 | 15.4 | 0.4 |
| أخرى | 20.8 | 2.6 | 3.2 |
| إيرادات المقاصة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات المحلية في الموازنة (%) | 64 | 70 | 67 |
| إيرادات المقاصة بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات في الموازنة (%) | 31 | 37 | 41 |
| إيرادات المقاصة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%) | 18 | 16 | **22 |

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

* هناك اختلاف طفيف بين إجمالي إيرادات المقاصة ومجموع بنوده، ويعود ذلك إلى أن إجمالي إيرادات المقاصة هو على أساس نقدي، أما البنود فهي على أساس الالتزام.

**الناتج المحلي الإجمالي للعام 2010 هو بالأسعار الثابتة.

يعاني الجانب الفلسطيني من خسارة مالية كبيرة نظراً لأنه لا يسترجع كافة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلكون الفلسطينيون في الضفة والقطاع على السلع التي يستهلكونها. على سبيل المثال لا تسترجع السلطة الوطنية ضرائب المشتريات التي يتم دفعها على السلع والبضائع التي يتم شرائها من إسرائيل (ما عدا بالنسبة للمحروقات). كذلك لا تحصل السلطة الوطنية على الجمارك التي تدفع على البضائع الأجنبية التي تستورد أولاً إلى إسرائيل ثم يعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع. هذا بالطبع إلى جانب الخسائر الكبيرة (ضريبة قيمة مضافة وغيرها من الضرائب غير مباشرة) على مشتريات سكان الضفة والقطاع المباشرة من إسرائيل والتي لا يتم توثيقها بفواتير.

هناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلكين الفلسطينيين والمحجوزة من قبل الإسرائيليين. وفي دراسة الاتحاد الأوروبي، قدر دوماس (1999) أن هذه القيمة تراوحت بين 90 و140 مليون دولار في العام 1997 (بنسبة 2.6% إلى 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي)[14]. وفي دراسة أخرى للبنك الدولي (2002) قدر التسرب المالي بحوالي 133 مليون دولار سنوياً (أي ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي[15]. ومن الجدير بالذكر أن كلا هذين التقديرين يستثني حساب المبالغ الضائعة بسبب المشتريات المباشرة (دون فواتير) للمستهلكين والتجار في الضفة والقطاع.

14 Dumas, J (1999). Fiscal Leakage in the West Bank and Gaza Strip. MEDA Program of the EU.
15 World Bank (2002). Long Term Policy Options for the Palestinian Economy. West Bank and Gaza Office.

# 4- القطاع المصرفي

تدلل الأرقام على استمرار التحسن في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الربع الأول من العام 2011. وتمثل ذلك في جانبي الأصول والخصوم من الميزانية المجمعة للمصارف التي سجلت نمواً بنسبة 1.6%. وكانت أبرز التطورات على البنود الرئيسة بين الربع الرابع 2010 والربع الأول 2011 على النحو التالي:

جانب الأصول

- نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 9.5%[16].
- تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 5%.
- تراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 5%.
- ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 7.9%.

جانب الخصوم:

- نمو إجمالي الودائع بنسبة 1.5%.
- نمو ودائع الجمهور بنسبة 1.9%.
- تراجع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنحو 14.1%
- تراجع أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 3.4%.
- ارتفاع إجمالي رأس مال المصارف بنسبة 0.1%.

بلغ عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية في مطلع العام الجاري 18 مصرفاً، تقدم خدماتها في مختلف المناطق من خلال شبكة من الفروع ومكاتب النقد بلغ عددها 212 فرعاً ومكتباً.

**جدول 4-1: عدد المصارف والفروع العاملة في الأراضي الفلسطينية موزعة بين محلي وأجنبي في الربع الأول من العام 2011**

| | عدد المصارف | عدد الفروع |
|---|---|---|
| المصارف المحلية | 8 | 111 |
| المصارف الأجنبية | 10 | 105 |
| المجموع | 18 | 216 |

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

## 4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

### 1. جانب الموجودات (الأصول)

ارتفع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2011 بنسبة 1.6% مقارنة بالربع الذي سبقه. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، حقق صافي موجودات المصارف نمواً بنحو 7%. وتوزع هذا الارتفاع بين ارتفاع في أرصدة المصارف داخل الأراضي الفلسطينية بنسبة 8%، وارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 9.5%. كذلك ارتفعت محفظة الأوراق المالية (للمتاجرة والاستثمار) بنسبة 2.6%.

في مقابل ذلك، تراجع بند النقدية المكون من الأوراق النقدية والمسكوكات بنسبة 8% خلال الربع الأول من العام 2011، مقارنة بالربع السابق. كذلك تراجعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 5%. وتراجعت أرصدة المصارف خارج الأراضي الفلسطينية (المكون الأساسي لما يعرف بالتوظيفات الخارجية) بما يقرب 5% في الربع الأول من العام 2011، مقارنة بالربع السابق.

[16] تتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض وتسهيلات الجاري مدين والتمويل التأجيري.

**شكل 4-1: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأول 2011**

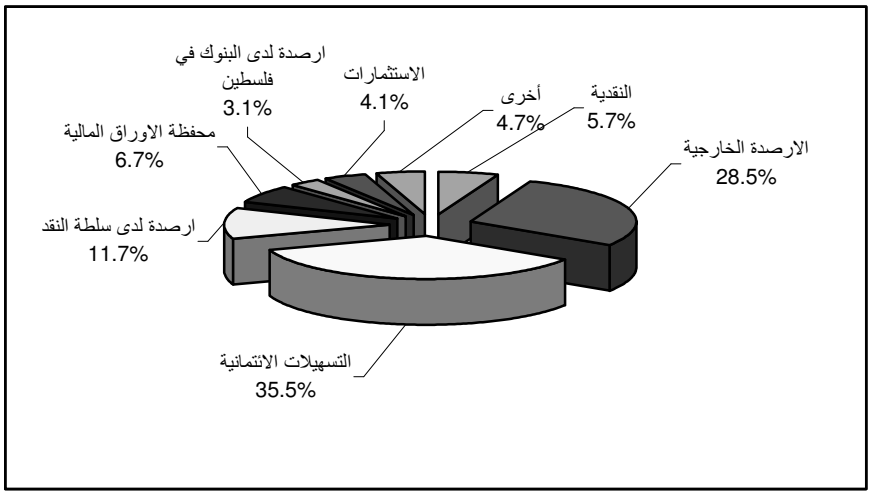


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

استقطعت التسهيلات الائتمانية المباشرة الحصة الأكبر من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. بلغت التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من المصارف في نهاية الربع الأول من العام 2011 نحو 3.1 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 9.5% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010، وهي تزيد بأكثر من 23% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وقد تباين توزيع هذه التسهيلات بحسب نوع التسهيل، فكانت بنسبة 70% للقروض، 29.7% جاري مدين، 0.2% للتمويل التأجيري. وتوزعت التسهيلات الائتمانية على القطاعات المختلفة بنسبة 68% للقطاع الخاص الفلسطيني المقيم (2.1 مليار دولار)، و29.6% للقطاع العام الفلسطيني (915.7 مليون دولار)، وبنسبة 2% لغير المقيمين. استحوذت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات وبنسبة 92.4%. وزادت حصة غزة بنسبة ضئيلة لا تزيد على نقطة مئوية واحدة خلال الربع الأول من العام 2011، مقارنة بالربع السابق.

حافظ الدولار على النصيب الأكبر من التسهيلات، إذ بلغت نسبتها 61% من مجموع التسهيلات في الربع الأول. تلتها العملة الإسرائيلية التي شكلت التسهيلات منها نحو 28%. في حين شكلت التسهيلات الممنوحة بالدينار 10% من إجمالي التسهيلات.

✧ **توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة**

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للربع الأول من العام 2011، إلى تباين حصص القطاعات الاقتصادية من إجمالي التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص[17].

يتضح من الجدول 4-2 استحواذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من رصيد التسهيلات نهاية الربع الأول من العام 2011، بمبلغ 458.8 مليون دولار، مستقطعاً نسبة 20.5% من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص. تلاه قطاع التجارة الخارجية بشقيها الداخلية والخارجية، وبنسبة 19.1%، ثم العقارات والإنشاءات بنسبة 16.4% من رصيد التسهيلات. ويلاحظ أن نسبة 42% من التسهيلات الائتمانية ذهبت لنشاطات ليس لها طابع انتاجي مباشر.

✧ **أرصدة المصارف الخارجية**

درجت المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية على توظيف جزء من موجوداتها في الخارج، على شكل استثمارات مختلفة وأرصدة في المصارف الخارجية. يشار

[17] أدرج هذا التوزيع بحسب الحصص الإجمالية لكل قطاع (شاملة المخصصات)، لذا يرجى مراعاة عدم توافق مجموع هذه التسهيلات مع مجموع التسهيلات الصافية الواردة في مواضع أخرى من المراقب.

إلى أن سلطة النقد الفلسطينية حددت سقفاً لهذه التوظيفات لا يجوز تجاوزه من قبل المصارف، وهو 55% من إجمالي ودائع المصارف. وخلال الربع الأول من العام 2011 شكلت الأرصدة الخارجية للمصارف ما نسبته 28.5% من مجموع موجودات المصارف، فاقدة بذلك نقطتين مئويتين بالمقارنة مع الربع السابق. وبلغت نسبة هذه الأرصدة الخارجية من إجمالي الودائع لدى المصارف 34%، أي 2.3 نقطة مئوية أقل من حصتها في الربع السابق.

**جدول 4-2: توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية نهاية الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| القطاع الاقتصادي | حصة القطاع | النسبة (%) |
|---|---|---|
| العقارات والإنشاءات | 368.2 | 16.4 |
| تطوير الأراضي | 83.3 | 3.7 |
| التعدين والصناعة | 287.7 | 12.8 |
| التجارة الداخلية والخارجية | 427.5 | 19.1 |
| الزراعة والثروة الحيوانية | 49.5 | 2.2 |
| السياحة والفنادق والمطاعم | 52.6 | 2.4 |
| النقل والمواصلات | 21.9 | 1 |
| الخدمات | 458.8 | 20.5 |
| تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية | 54.5 | 2.4 |
| تمويل شراء السيارات | 93.2 | 4.3 |
| تمويل انفاق استهلاكي | 172.4 | 7.7 |
| تسهيلات أخرى للقطاع الخاص | 168.8 | 7.5 |
| المجموع | 2,238.4 | 100 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الاحصائية

### ✧ أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية

هذا البند هو أحد المكونات الرئيسة لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وبلغت نسبة هذه الأرصدة 12% خلال الربع الأول من العام 2011 (1,021 مليون دولار)، متراجعاً بنحو 6% عن قيمته في الربع السابق. وتوزعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما بين احتياطيات إلزامية، حسابات جارية، وحسابات أخرى.

**جدول 4-3: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)**

| | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **حسب التوزيع الجغرافي** | | | | | |
| الضفة الغربية* | 2,334.2 | 2,402.8 | 2,604.3 | 2,633.2 | 2,858.6 |
| قطاع غزة | 178.7 | 185.0 | 178.4 | 192.3 | 236.2 |
| **حسب الجهة المستفيدة** | | | | | |
| قطاع عام | 870.1 | 824.7 | 885.3 | 837.4 | 915.7 |
| قطاع خاص مقيم | 1,589.0 | 1,712.5 | 1,844.6 | 1,930.3 | 2,116.8 |
| قطاع خاص غير مقيم | 53.8 | 50.6 | 52.8 | 57.8 | 61.3 |

| | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| **حسب نوع التسهيل** | | | | | |
| قروض | 1,833.1 | 1,885.9 | 1,960.9 | 1,953.9 | 2,169.7 |
| جاري مدين | 671.9 | 694.0 | 814.3 | 864.7 | 918.2 |
| تمويل تأجيري | 7.9 | 7.9 | 7.5 | 6.9 | 6.9 |
| **حسب نوع العملة** | | | | | |
| دولار | 1,548.3 | 1,656.8 | 1,700.7 | 1,714.9 | 1,873.3 |
| دينار أردني | 212.3 | 229.7 | 243.1 | 236.6 | 320.5 |
| شيكل إسرائيلي | 743.8 | 688.5 | 822.4 | 857.8 | 879.8 |
| عملات أخرى | 8.5 | 12.8 | 16.5 | 16.2 | 21.2 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

*القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

**2. جانب المطلوبات**

بلغ إجمالي الرصيد القائم لإجمالي الودائع (المصرفية وغير المصرفية) نحو 7.35 مليار دولار في نهاية الربع الأول من العام 2011، ويمثل هذا زيادة بنسبة 1.5% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010، وزيادة بنسبة 5.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي.

توزعت ودائع الجمهور بين القطاعين العام والخاص بنسب 10%، و90% للقطاعين على التوالي دون أي تغير يذكر مقارنة بالربع السابق. كما توزعت ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين بنسبة 97% (6.2 مليار دولار)، وودائع لغير المقيمين بنسبة 3%. ويلاحظ استمرار سيطرة الضفة الغربية على الجزء الأعظم من الودائع، وبنسبة وصلت إلى 89% (6.1 مليار دولار)

**شكل 4–2: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

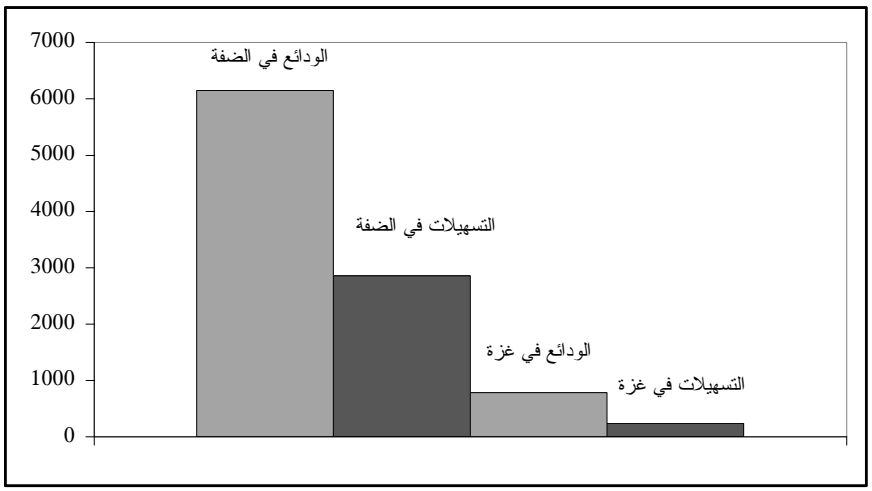


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

تباين توزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية تحت الطلب 40%، وبقيمة بلغت 2.8 مليار دولار. أما الودائع لأجل فبلغت حصتها 33%. وبلغت النسبة الأخيرة 27% لودائع التوفير. وتوزعت ودائع الجمهور على

العملات المختلفة المستخدمة في النظام المصرفي الفلسطيني، في ظل سيطرة واضحة لعملة الدولار على النصيب الأكبر من تلك الودائع، فقد استحوذ على ما نسبته 42.4% (3 مليار دولار). وبلغت حصة الدينار 27%. أما الشيكل فبلغت حصته 26%.

بلغ إجمالي رأس مال المصارف 1,098 مليون دولار، وهو تقريباً ذات الرقم في الربع الأخير من العام السابق. ولكن عند مقارنة هذا مع الربع المناظر من العام الماضي نجد نمواً بنحو 13% قد حدث على رأس المال، وهو ما يعكس توجهات سلطة النقد لرفع رؤوس أموال المصارف، كونها تعتبر خط الدفاع الأول في مواجهة المخاطر المختلفة.

**جدول 4-4: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني**
**للفترة من الربع الأول 2010- الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| البيان | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| بيان الميزانية | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| النقدية والمعادن الثمينة | 551.5 | 465.7 | 605.4 | 542.8 | 497.9 |
| الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف | 3,965.9 | 3,681.7 | 3,732.6 | 3,949.3 | 3,782.3 |
| محفظة الأوراق المالية | 685.6 | 689.3 | 691.3 | 574.1 | 588.7 |
| التسهيلات الائتمانية المباشرة | 2,512.9 | 2,587.7 | 2,782.7 | 2,825.5 | 3,094.8 |
| القبولات المصرفية | 3.6 | 4.9 | 4.5 | 3.6 | 3.7 |
| الاستثمارات | 127.6 | 133.7 | 132.4 | 349.6 | 357.8 |
| الأصول الثابتة | 140.0 | 142.8 | 138.5 | 144.2 | 142.7 |
| الأصول الأخرى | 204.7 | 209.2 | 238.4 | 200.8 | 261.0 |
| **الأصول (الإجمالي)** | **8,191.8** | **7,915.0** | **8,325.8** | **8,589.9** | **8,728.9** |
| أرصدة سلطة النقد والمصارف | 457.3 | 318.7 | 438.7 | 420.6 | 418.6 |
| إجمالي ودائع الجمهور | 6,495.6 | 6,379.7 | 6,621.3 | 6,802.2 | 6,928.8 |
| القبولات المنفذة والقائمة | 11.6 | 13.4 | 14.4 | 15.3 | 13.4 |
| المطلوبات الأخرى | 130.1 | 118.5 | 126.0 | 108.3 | 114.5 |
| مخصص ضرائب وأخرى | 126.8 | 134.8 | 139.1 | 147.9 | 155.7 |
| حقوق الملكية | 970.4 | 949.8 | 986.3 | 1,095.6 | 1,097.9 |
| **المطلوبات (الإجمالي)** | **8,191.8** | **7,915.0** | **8,325.8** | **8,589.9** | **8,728.9** |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* تم تعديل بيانات الربع الأول للعام 2010 لتصبح بالصافي، وبذلك تكون منسجمة مع ما يليها من بيانات.

## 4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي[18]

يستدل من بيانات الميزانية المجمعة للمصارف أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية سجلت ارتفاعاً بـ 3.2 نقطة مئوية، لتصبح 44.7%. كذلك ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع بنحو 2.4 نقطة مئوية، وبلغت 34.9%. وبلغت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص المقيم لودائع نفس القطاع 35%، مرتفعة بـ 2.5 نقطة مئوية بين الربع الرابع 2010 والربع الأول 2011.

[18] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، وغيره من التطورات التي تخص القطاع المصرفي الفلسطيني، يمكن الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي في فلسطين الذي باشرت سلطة النقد بإصداره اعتبارا من العام 2010.

**جدول 4-5: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الأول 2010-الربع الأول 2011 (%)**

| المؤشر | 2010 | | | | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|
| | الربع الأول | الربع الثاني | الربع الثالث | الربع الرابع | الربع الأول |
| التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية | 39.8 | 40.6 | 42.0 | 41.5 | 44.7 |
| تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص | 29.4 | 30.7 | 31.8 | 32.5 | 34.9 |
| تسهيلات القطاع الخاص المقيم الائتمانية/ودائع القطاع الخاص المقيم | 30.3 | 32.2 | 32.2 | 32.5 | 35.0 |
| الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع | 37.7 | 37.3 | 35.6 | 36.2 | 33.9 |
| ودائع العملاء/إجمالي الموجودات | 78.7 | 80.6 | 79.5 | 79.0 | 79.4 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **الأرباح والخسائر**

بلغ إجمالي دخل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2011 نحو 94 مليون دولار، وبحسم النفقات التشغيلية والضرائب، يصل صافي أرباح المصارف نحو 38.6 مليون دولار، وهذا تقريباً نفس الرقم في الربع السابق. وبالمقارنة مع نفس الفترة من العام 2010، يلاحظ أن تراجعاً بنسبة 7.7% تقريباً قد طرأ على صافي أرباح المصارف في الربع الحالي.

يعتبر صافي الدخل من الفوائد ( الفوائد المقبوضة – الفوائد المدفوعة) المصدر الرئيس لدخل المصارف (65% من إجمالي دخل المصارف، وبقيمة بلغت حوالي 61 مليون دولار خلال الربع الأول). أما صافي الدخل من العمولات فبلغ 17.2 مليون دولار (18.3% من إجمالي دخل المصارف). كما بلغ صافي الدخل من تبديل العملات 7 مليون دولار، وبنسبة 7.4%.

**شكل 4-3: هيكل الدخل الصافي للمصارف خلال الربع الأول 2011**

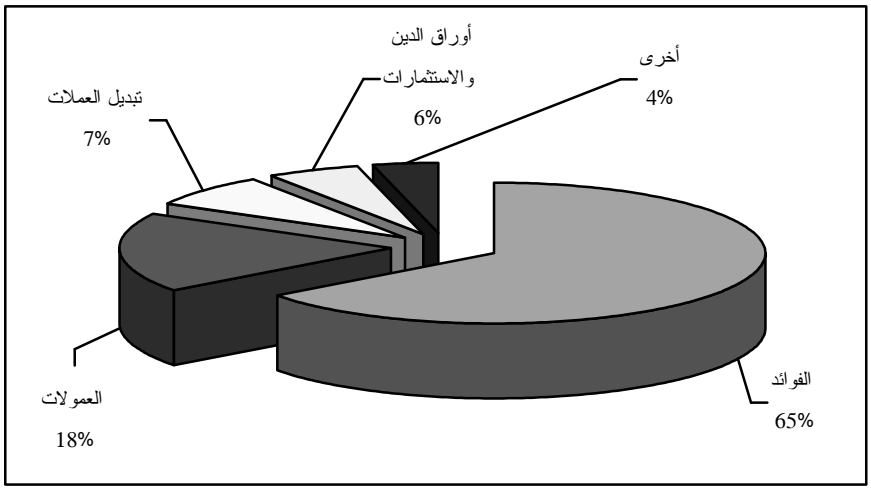


المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أخرى: تشمل الدخل من بنود خارج الميزانية، وصافي النفقات أو الدخول التشغيلية الأخرى.

## 4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرف المقاصة في كل من رام الله وغزة والتابعة لسلطة النقد الفلسطينية، إلى حدوث تراجع طفيف في عدد الشيكات المقدمة للتقاص (بكافة العملات المستخدمة) خلال الربع الأول من العام 2011، بنسبة 0.4%، مقارنة بالربع السابق، إلا أن قيمتها ارتفعت بنسبة 10% خلال نفس الفترة.

**جدول 4-6: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الأول 2010- الربع الأول 2011**

| الفترة | الشيكات المقدمة للتقاص | | الشيكات المعادة | | نسبة المعاد / المقدم للتقاص | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد (شيك) | القيمة (مليون دولار) | العدد(شيك) | القيمة (مليون دولار) | العدد % | القيمة % |
| 2010/Q1 | 817,520 | 2,220.1 | 80,071 | 127.2 | 9.8 | 5.7 |
| 2010/Q2 | 882,782 | 2,347.8 | 83,098 | 131.8 | 9.4 | 5.6 |
| 2010/Q3 | 940,280 | 2,380.1 | 99,652 | 156.6 | 10.6 | 6.6 |
| 2010/Q4 | 984,926 | 2,620.4 | 98,896 | 155.3 | 10.0 | 5.9 |
| 2011/Q1 | 981,188 | 2,882.7 | 106,141 | 167.2 | 10.8 | 5.8 |

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

وبالتوازي مع ذلك فقد طرأ ارتفاع طفيف في عدد الشيكات المعادة إلى مجموع الشيكات المقدمة للتقاص. كذلك فإن نسبة قيمتها (قيمة الشيكات المعاد/قيمة المقدم للتقاص) تراجعت بشكل طفيف أيضاً.

## 4-4 بورصة فلسطين

**مؤشرات السوق المالي:**

- الرسملة السوقية = القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق / الناتج المحلي الإجمالي. بلغت هذه النسبة في العام 2010 حوالي 43% مقارنة بـ 46.4% في العام 2009[19].
- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول 42 شركة؛ توزعت على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (7 شركات)، وقطاع التأمين (6 شركات)، وقطاع الاستثمار (8 شركات)، وقطاع الصناعة (9 شركات) وقطاع الخدمات(12 شركة).

**مؤشرات السيولة:**

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة هذا المؤشر في بورصة فلسطين في الربع الأول 2011 نحو 6% مقارنة مع 6.7% خلال الربع الرابع 2010.
- الدوران: إجمالي قيمة الأسهم المتداولة مقسومة على إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. بلغت هذه النسبة في الربع الأول 2011 حوالي 3% مقارنة مع 4% خلال الربع الرابع 2010. وعلى صعيد القطاعات بلغ معدل دوران أسهم كل من قطاع البنوك 3%، والتأمين 1.3%، والاستثمار 4.7%، والصناعة 1.9%، والخدمات 2.9%. قد يعزى ارتفاع معدل دوران الأسهم في بورصة فلسطين (في قطاع الاستثمار بشكل خاص) إلى عامل المضاربة، بالاضافة إلى انخفاض رأس مال الشركات المدرجة. كما ويلاحظ بأن معدل دوران الأسهم ذات السعر المنخفض أعلى من معدل دوران الأسهم مرتفعة السعر.
- درجة التركيز: يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم، وتقاس بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من حيث قيمة الأسهم المتداولة. حظيت أكبر خمس شركات في بورصة فلسطين على 79% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الأول 2011 مقارنة بـ 83% خلال الربع الرابع 2010.

ارتفع عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول 2011 إلى 42 شركة، مقارنة بـ 40 شركة مدرجة في نهاية العام السابق. إذ شهد الربع الأول إدراج أسهم شركة "الوطنية موبايل"، و"الشركة العالمية المتحدة للتأمين". ومع نهاية الربع الأول 2011 تم عقد 64 جلسة تداول في بورصة فلسطين، تم خلالها تداول نحو 49 مليون سهم بقيمة 86.6 مليون دولار نفذت من خلال حوالي 20 ألف صفقة (انظر جدول 4-7).

[19] يتم وضع هذا المؤشر عادة بالنسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، ولكن نظراً لتوفر الحسابات القومية للعام 2010 بالأسعار الثابتة فقط، تم حساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

**جدول 4-7: المؤشرات الرئيسية لبورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول من العام 2011 وأرباع العام 2010**

| الفترة | القيمة السوقية (مليار دولار) | عدد جلسات التداول | مؤشر القدس (في نهاية كل شهر) | حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار) | عدد الأسهم المتداولة (مليون) |
|---|---|---|---|---|---|
| **الربع الأول 2010** | 2.42 | 63 | 510.26 | 134.98 | 62.00 |
| **الربع الثاني 2010** | 2.55 | 64 | 503.04 | 148.43 | 85.54 |
| **الربع الثالث 2010** | 2.50 | 63 | 503.74 | 68.69 | 36.31 |
| **الربع الرابع 2010** | 2.45 | 59 | 489.6 | 99.10 | 46.67 |
| كانون ثاني 2011 | 2.77 | 22 | 489.5 | 28.16 | 17.63 |
| شباط 2011 | 2.73 | 19 | 482.16 | 27.84 | 15.10 |
| آذار 2011 | 2.81 | 23 | 497.67 | 30.61 | 16.55 |
| **الربع الأول 2011** | 2.81 | 64 | 497.67 | 86.61 | 49.28 |

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

✧ **مؤشر القدس**

بدأت بورصة فلسطين اعتباراً من أول جلسة تداول في العام 2011 العمل بـ "مؤشر القدس المعدل". يأخذ المؤشر المعدل بعين الاعتبار عند احتسابه مجموعة من العوامل؛ أهمها: عدد الجلسات التي تداول فيها سهم كل شركة، معدّل دوران السهم والقيمة السوقية لكل شركة، وعدد الصفقات المنفذة، وحجم التداول وغيرها. يهدف المؤشر إلى إعطاء فكرة عامة عن اتجاه السوق، واتجاه قوى البيع والشراء، إلى جانب المستوى العام للارتفاع أو الانخفاض في أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة. كما أنه يتيح فرصة أفضل لتوقع مستقبل أداء السوق[20].

ضم مؤشر القدس لهذا العام 12 شركة من أصل 42 شركة مدرجة. وتشكل هذه أكثر من 80% من القيمة السوقية للشركات المدرجة في جميع قطاعات العمل في البورصة. ويغطي المؤشر أسهم ثلاث شركات في قطاع البنوك والخدمات المالية (البنك الإسلامي العربي (AIB)، وبنك فلسطين (BOP)، والبنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)). وشركة من قطاع التأمين (المجموعة الأهلية للتأمين (AIG)). وثلاث شركات في قطاع الاستثمار (شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (PADICO)، وشركة فلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC)، وشركة فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)). ومن قطاع الخدمات ثلاث شركات (شركة الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)، والشركة الفلسطينية للكهرباء (PEC)، والشركة الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية (WASSEL)). وأخيراً شركتان من قطاع الصناعة (شركة بيرزيت للأدوية (BPC)، وشركة سجاير القدس (JCC))[21].

وعلى صعيد الأسعار، أغلق مؤشر القدس في نهاية آذار 2011 عند مستوى 497.67 نقطة مرتفعاً بحوالي 8.1 نقطة أي ما نسبته 1.65% عن إغلاق العام السابق 2010. وبذلك يواصل مؤشر بورصة فلسطين تصدره لمؤشرات أسواق المال العربية مسجلاً الارتفاع الوحيد عربياً مع نهاية الربع الأول؛ حيث أغلقت كافة مؤشرات البورصات العربية على انخفاضات متباينة متأثرة بالمتغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة[22].

---

[20] المصدر: بورصة فلسطين: http://www.p-s-e.com/PSEWEBSITE/NewsArchieve.aspx، تاريخ دخول الموقع 2011/4/13

[21] تجدر الإشارة إلى أن مؤشر القدس للعام 2010 اشتمل على 12 شركة أيضاً. تسع شركات منها تم اعتمادها في مؤشر العام 2011 باستثناء ثلاث شركات هي: بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة (AMB)، شركة الاتحاد للإعمار والاستثمار (UCI)، شركة مطاحن القمح الذهبي (GMC). وقد تم استبدالها بالشركات الثلاث التالية: البنك الإسلامي الفلسطيني (ISBK)، وشركة فلسطين للاستثمار العقاري (PRICO)، وشركة سجاير القدس (JCC).

[22] المصدر: بورصة فلسطين http://www.pex.ps/PSEWebSite/Default.aspx، تاريخ دخول الموقع 2011/4/13

**شكل 4-4: مؤشر القدس خلال أشهر الربع الأول 2011 وأشهر العام 2010 (نقطة)**

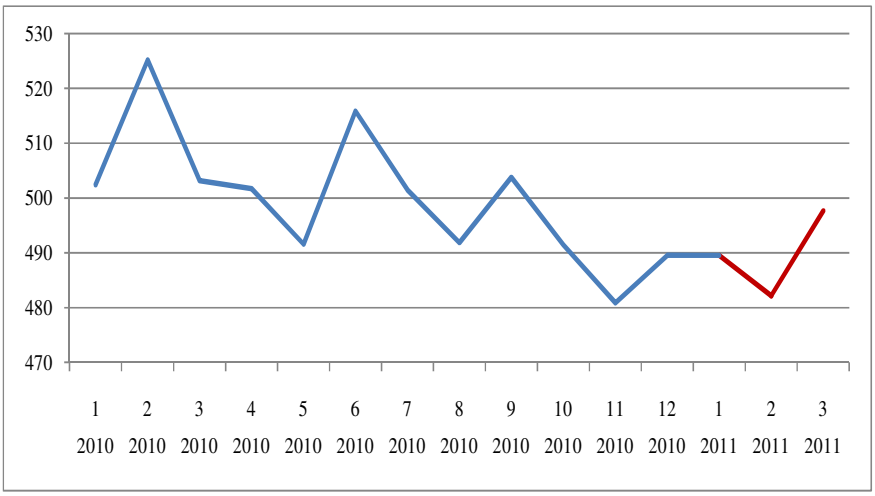


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

✧ **مؤشرات التداول**

بلغ عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول 2011 نحو 49 مليون سهم، مرتفعاً ما نسبته 5.6% عن الربع الرابع 2010، ومنخفضاً بنسبة 20.5% مقارنة مع الربع الأول 2010. وفيما يخص قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الأول 2011 فقد انخفضت قيمتها بحوالي 12.6% مقارنة بالربع الرابع 2010، كما انخفضت بنسبة 35.8% مقارنة بالربع الأول من العام 2010 (انظر شكل 4-5). يرجع سبب هذا إلى الانخفاض الذي شهدته أسعار أسهم قطاع الخدمات.

**شكل 4-5: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول 2011 وأشهر العام 2010 (مليون دولار)**

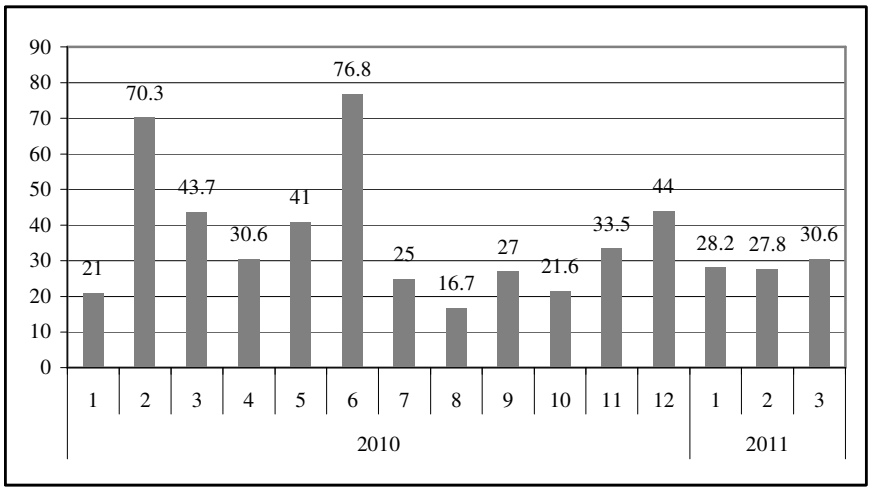


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الاسهم المتداولة خلال الربع الأول من العام 2011، حيث شكلت ما نسبته 49% من إجمالي قيم التداول في السوق. في حين استحوذ قطاع الاستثمار على نسبة 24.5% من إجمالي قيم التداول خلال نفس الفترة، تلاه في المرتبة الثالثة قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 20.5% (انظر شكل 4-6).

**شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الأول من العام 2011 (مليون دولار)**

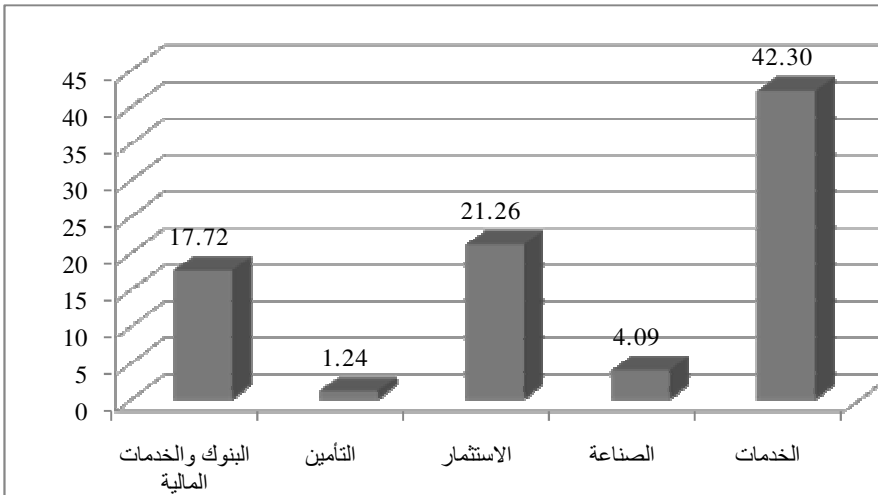


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

وعن القيمة السوقية، فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول 2011 حوالي 2,814 مليون دولار، مسجلة ارتفاعاً نسبته 15% عن الربع الرابع 2010، وارتفاعاً نسبته 16% عن الربع الأول 2010. وعلى صعيد القطاعات فما زال قطاع الخدمات يسيطر على حصة الأسد من اجمالي القيمة السوقية لبورصة فلسطين حيث استحوذ على ما نسبته 53% من إجمالي القيمة السوقية في البورصة في الربع الأول 2011، في حين احتل قطاع البنوك المرتبة الثانية بنسبة 20% من اجمالي القيمة السوقية ، تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 16% (انظر شكل 4-7).

**شكل 4-7: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الأول من العام 2011 (مليون دولار)**

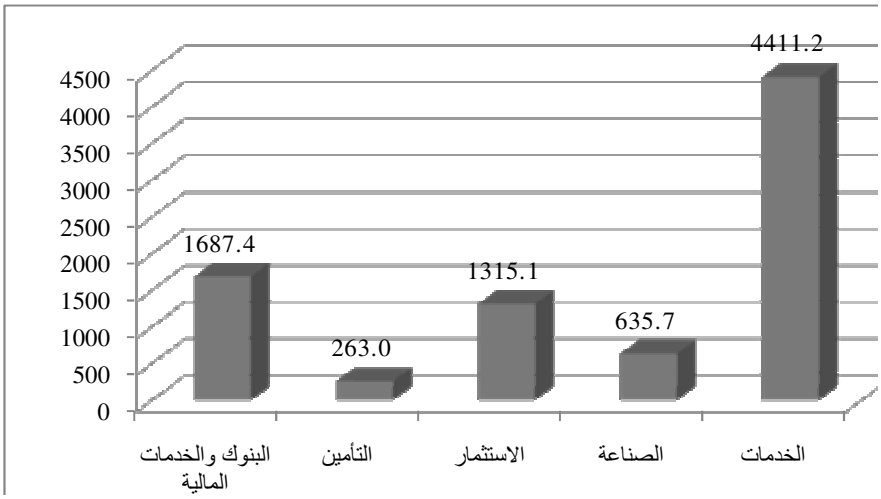


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

**صندوق 4: باديكو تصدر سندات تجارية: "المكاسب والمحاذير"**

قامت شركة باديكو القابضة بإصدار 7 آلاف سند تجاري بقيمة اسمية تعادل 10 آلاف دولار للسند الواحد، وفترة استحقاق 5 سنوات. وتم تحديد فائدة ثابتة بواقع 5% سنوياً لأول 30 شهراً وفائدة متغيرة للفترة المتبقية على أن لا يقل سعر الفائدة عن 5% ولا يزيد على 6.5%. وهذه هي المرة الاولى التي يتم فيها إصدار سندات تجارية لتمويل الأنشطة الاستثمارية والمشاريع التنموية في فلسطين. واستهدف هذا الإصدار بشكل حصري المصارف والمؤسسات المالية.

تهدف شركة باديكو من إصدار السندات تمويل مشاريعها الاستثمارية وتعزيز مركزها المالي. وتتطلب المشاريع الجديدة مصادر تمويل كبيرة وفائدة منخفضة ومتطلبات ائتمان معقولة، وهو ما يؤمل من هذه السندات التجارية، إذ أن الوسائل التقليدية للتمويل، كالقروض التجارية والاكتتاب العام تفتقد مثل تلك المزايا.

عالجت التشريعات الفلسطينية كل ما يتعلق بإصدار السندات التجارية، وخصوصاً قانون الأوراق المالية الذي أفرد فصلاً كاملاً لتنظيم الشؤون المتعلقة بالسندات التجارية (أو كما أسماها القانون الإصدار الخاص). وأصدرت هيئة سوق رأس المال التعليمات اللازمة لتطبيق القانون وتنظيم الإصدار الخاص. وفي نفس الوقت، يسمح قانون المصارف الفلسطيني لسنة 2010 للمصارف الاستثمار بالأوراق المالية بما فيها السندات التجارية.

يفتح الإصدار الجديد مجالات استثمار جديدة أمام المصارف لاستخدام ودائعها في الاقتصاد المحلي. كما يوفر لها فرصاً إضافية للالتزام بتعليمات سلطة النقد التي تطلب من المصارف عدم توظيف أكثر من 55% من إجمالي الودائع خارج الاقتصاد المحلي. ولقد أعلنت باديكو أن الاكتتاب من المصارف لشراء السندات فاق قيمتها.

من المعلوم أن سوق الإقراض الفلسطيني يواجه مشاكل كبيرة، أبرزها الضمانات المرتفعة التي تطلبها المصارف نتيجة عدم استقرار الوضع السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية. إن انخفاض التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف هي مشكلة مزمنة في السوق المالي الفلسطيني. بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف في العام 2010 نحو 2.8 مليار دولار. وتتوزع التسهيلات بواقع 69% للقروض و31% للجاري مدين. ويستقطع القطاع العام 30% من هذه التسهيلات. بالمقابل بلغ إجمالي الودائع 6.8 مليار دولار. وعلى ذلك تشكل التسهيلات الائتمانية نسبة 41% من إجمالي الودائع لدى المصارف، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة.

على الرغم من الأبعاد التنموية والتأثيرات الايجابية المصاحبة لإصدار السندات، فإن هناك اعتبارات يتوجب الانتباه لها والتعامل معها بحرص. أول هذه الاعتبارات يتمثل باحتمال ظهور انعكاسات سلبية إذا ما قامت المصارف بتقليص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد والشركات. إذ أن استثمار المصارف في هذه السندات سوف يتيح لها الفرصة للوفاء بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية (استثمار 45% من إجمالي الودائع في الاقتصاد المحلي) دون أن تدخل في اشكالات ومخاطر اقراض صغار المستثمرين والأفراد. والحل لهذه المشكلة يمكن أن يتمثل في أن تقوم سلطة النقد بتخفيض الحد الأقصى للتوظيفات الخارجية للمصارف بشكل متناسب مع الاستثمار في هذا النوع من السندات. أي أن يتم استقطاع الاستثمار في هذه السندات، الآمنة نسبياً، من حصة الاستثمارات الخارجية وليس من حصة القروض المحلية. وفي حال تم تطبيق هذه الفكرة فإن إضافة إجمالي قيمة السندات الجديدة (70 مليون دولار) إلى التسهيلات الائتمانية المحلية الحالية (2.8 مليار دولار) يرفع نسبة القروض إلى الودائع من مستواها الحالي (41%) إلى نحو 51%.

## 5- مؤشرات النشاط الاقتصادي

### 5-1 تسجيل الشركات

لا تزال الشركات في الأراضي الفلسطينية تعمل وفق قوانين شركات مختلفة، ففي حين يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة. تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات بموجب هذين القانونين. يتناول هذا العدد من المراقب تطورات تسجيل الشركات في محافظات

الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات حول تسجيل الشركات في قطاع غزة.

شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام 2011 ارتفاعاً بحوالي 34% مقارنة بالربع الرابع من العام 2010، وارتفاعاً نسبته 16.5% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010. وبلغ عدد الشركات المسجلة 389 شركة من بداية كانون ثاني حتى نهاية آذار 2011 (انظر جدول 5-1).

**جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال أرباع الأعوام (2008-2011)**

| الربع | العام 2008 | العام 2009 | العام 2010 | العام 2011 |
|---|---|---|---|---|
| الربع الأول | 247 | 454 | 334 | 389 |
| الربع الثاني | 334 | 412 | 428 | |
| الربع الثالث | 315 | 349 | 164 | |
| الربع الرابع | 287 | 438 | 290 | |
| المجموع | 1,183 | 1,653 | 1,216 | |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات

أما بالنسبة لإجمالي رأس مال الشركات المسجلة خلال الربع الأول 2011 فقد بلغت نحو 81 مليون دينار. وهذا أقل بنحو 66% (بمقدار 156 مليون دينار) مقارنة بالربع الرابع 2010[23]. في المقابل ارتفع إجمالي رأس المال المسجل بنحو 85% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010 (انظر شكل 5-1).

**شكل 5-1: قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية (مليون دينار) للأرباع: الأول 2010- الأول 2011 [24]**

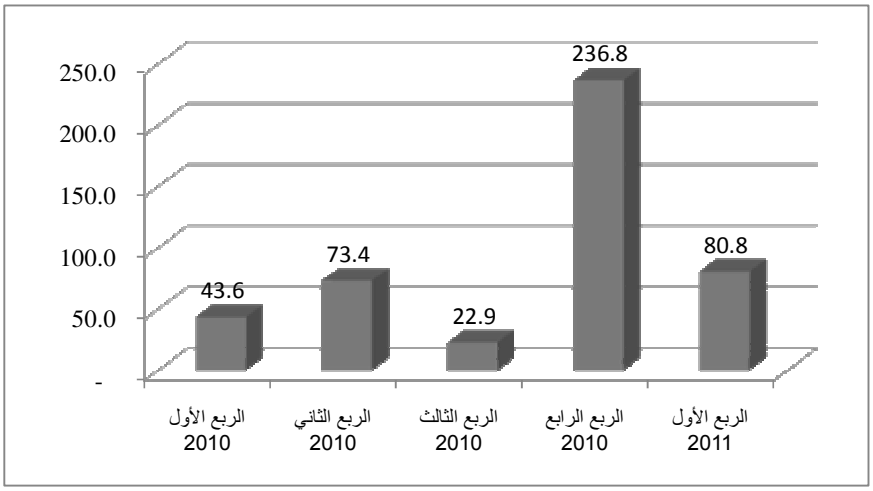


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات

[23] تجدر الإشارة إلى أن إجمالي رأس المال المسجل خلال الربع الرابع 2010 كان مرتفعاً نتيجة لتسجيل شركة مساهمة عامة "موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات" برأس مال قدره 258 مليون دولار.

[24] تم تسجيل الشركات في الربع الأول بثلاث عملات: دينار، دولار، يورو. وبلغت قيمة رؤوس الأموال المسجلة بهذه العملات: 70 مليون دينار (322 شركة)، و15.5 مليون دولار (66 شركة)، و5 ملايين يورو (لشركة واحدة). وتم اعتماد أسعار الصرف (0.7087 دولار- دينار) و(0.9686 يورو - دينار).

لم يتجاوز رأس مال 50% من الشركات المسجلة خلال الربع الأول مئة ألف دينار. في حين تعدى رأس مال شركة واحدة فقط مليون دينار (35 مليون دينار). ويمثل رأس مال هذه الشركة نحو 43% من إجمالي رأس المال المسجل خلال الربع الأول. تجدر الملاحظة أن جميع الشركات المسجلة خلال الربع الأول تعمل في الضفة الغربية باستثناء شركة عادية عامة تم تسجيها في وزارة الاقتصاد في رام الله على الرغم من أن مقر عملها في قطاع غزة.

يظهر شكل 5-2 الارتفاع الكبير في حصة قطاع الإنشاءات من الشركات المسجلة خلال الربع. استحوذت الانشاءات على الحصة الكبرى بنسبة 60% من إجمالي رأس المال المسجل خلال الربع الأول 2011. جاء هذا على حساب الانخفاض في حصة قطاع الخدمات (انخفضت من 86% خلال الربع الرابع 2010 إلى 16.6% في الربع الأول2011). كما ارتفعت حصة قطاع التجارة من 6.6% خلال الربع الرابع 2010 إلى 17.5% خلال نفس الفترة.

**شكل 5-2: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة على القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من العام 2011**

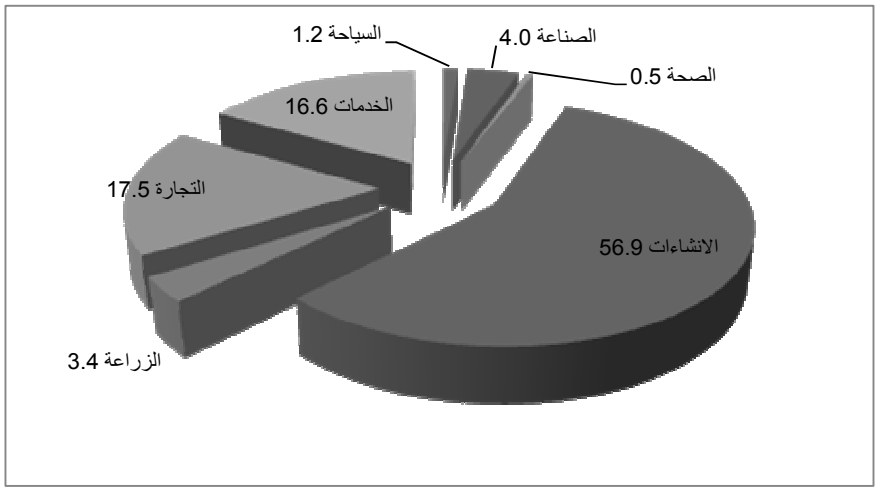


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات

أخذت معظم الشركات المسجلة في الربع الأول شكل الشركات المساهمة الخصوصية (210 شركة) والشركات العادية العامة (176 شركة). واستحوذ كل منها على نحو 76% و24% على التوالي من إجمالي رأس المال المسجل خلال نفس الفترة (انظر جدول 5-2).

**جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني للشركة (مليون دينار)**

| السنة | الكيان القانوني | | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | عادية عامة | مساهمة خصوصية | مساهمة عامة | مساهمة خصوصية أجنبية | |
| الربع الأول 2010 | 20.809 | 22.225 | 0 | 595 | 43.629 |
| الربع الثاني 2010 | 21.399 | 39.355 | 0 | 12.605 | 73.359 |
| الربع الثالث 2010 | 9.941 | 10.044 | 0 | 2.958 | 22.943 |
| الربع الرابع 2010 | 12.196 | 42.180 | 182.664 | 3.945 | 236.805 |
| **2010** | 64.345 | 113.804 | 182.664 | 20.103 | 376.736 |
| الربع الأول 2011 | 19.505 | 61.200 | 0 | 70 | 80.775 |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات.

وتشير البيانات إلى أن غالبية الشركات (حسب العدد) المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول قد تركزت في المحافظات التالية: رام الله والبيرة، والخليل، وبيت لحم (انظر جدول 5-3).

**جدول 5-3: توزيع الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات**

| المحافظة | الربع الأول 2010 | | الربع الثاني 2010 | | الربع الثالث 2010 | | الربع الرابع 2010 | | الربع الأول 2011 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة | عدد | نسبة |
| رام الله والبيرة | 113 | 34 | 167 | 39 | 48 | 29.3 | 126 | 43.4 | 135 | 34.7 |
| الخليل | 54 | 16.2 | 58 | 13.6 | 22 | 13.4 | 39 | 13.4 | 63 | 16.2 |
| نابلس | 49 | 14.7 | 44 | 10.3 | 19 | 11.6 | 14 | 4.8 | 68 | 17.5 |
| طولكرم | 8 | 2.4 | 16 | 3.7 | 9 | 5.5 | 8 | 2.8 | 26 | 6.7 |
| جنين | 34 | 10.2 | 40 | 9.3 | 14 | 8.5 | 28 | 9.7 | 29 | 7.5 |
| أريحا والأغوار | 4 | 1.2 | 15 | 3.5 | 1 | 0.6 | 3 | 1 | 4 | 1 |
| ضواحي القدس | 15 | 4.5 | 25 | 5.8 | 12 | 7.3 | 19 | 6.6 | 6 | 1.5 |
| بيت لحم | 23 | 6.9 | 38 | 8.9 | 19 | 11.6 | 34 | 11.7 | 39 | 10 |
| قلقيلية | 16 | 4.8 | 11 | 2.6 | 10 | 6.1 | 11 | 3.8 | 11 | 2.8 |
| سلفيت | 9 | 2.7 | 14 | 3.3 | 9 | 5.5 | 7 | 2.4 | 5 | 1.3 |
| طوباس | 8 | 2.4 | 0 | 0 | 1 | 0.6 | 1 | 0.3 | 2 | 0.5 |
| **المجموع** | **333** | **100** | **428** | **100** | **164** | **100** | **290** | **100** | **389** | **100** |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات.

أما عن توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على محافظات الضفة الغربية خلال الربع الأول، فقد تبين أن 62% من رؤوس الأموال (ما يقارب 50 مليون دينار) قد تركزت في محافظة رام الله والبيرة. وبلغت قيمة رؤوس الأموال المسجلة في الخليل نحو 8 مليون دينار (10% من إجمالي رأس المال المسجل)، بينما بلغ إجمالي رؤوس أموال الشركات المسجلة في محافظتي بيت لحم وجنين نحو 6.2 و4.5 مليون دينار (انظر شكل 5-3).

**شكل 5-3: توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على محافظات الضفة الغربية خلال الربع الأول 2011 (%)**

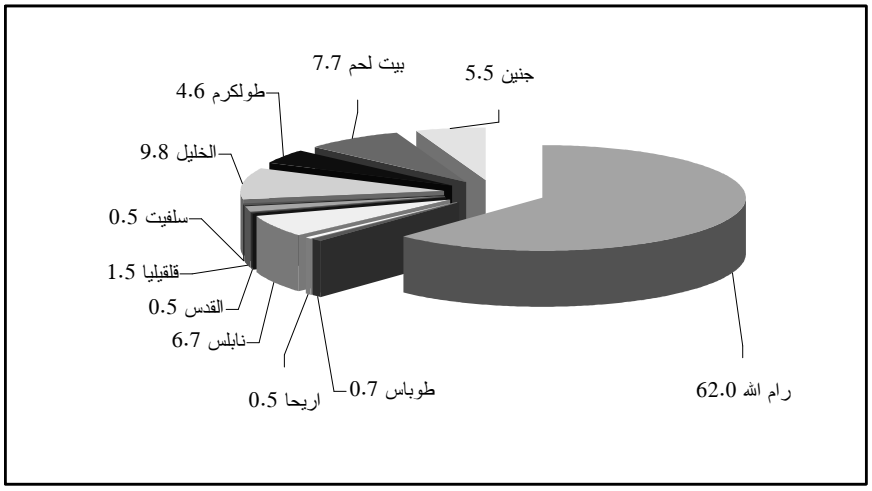


المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات.

## 5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هي مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الاول من العام 2011 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2010 بنسبة 35%. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الاول من العام 2011 حوالي 900 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 70% عن الربع المناظر من العام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال الربع الاول من العام 2011 إلى 3,748 وحدة سكنية مقارنة مع 2,770 وحدة سكنية في الربع الرابع من العام السابق.

**جدول 5-4: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال أرباع العام 2010 والربع الاول 2011**

| | | الربع الأول 2010 | الربع الثاني 2010 | الربع الثالث 2010 | الربع الرابع 2010 | الربع الاول 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الرخص الصادرة** | | **1,528** | **1,741** | **1,449** | **1,518** | **2,058** |
| مبنى سكني | | 1,330 | 1,470 | 1,258 | 1,316 | 1,840 |
| مبنى غير سكني | | 198 | 271 | 191 | 202 | 218 |
| **مجموع المساحات المرخصة (ألف م$^2$)** | | **531.4** | **663.9** | **650.1** | **693.5** | **900.5** |
| **الوحدات السكنية المرخصة** | | | | | | |
| وحدات جديدة | عدد | 1,513 | 1,976 | 1,921 | 2,127 | 2,666 |
| | مساحة (ألف م$^2$) | 293.2 | 375.6 | 347.2 | 357.1 | 485.5 |
| وحدات قائمة | عدد | 461 | 420 | 414 | 643 | 1,082 |
| | مساحة (ألف م$^2$) | 95.4 | 74.4 | 72.7 | 90.0 | 193.3 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

## 5-3 استيراد الاسمنت

وبالتساوق مع ارتفاع عدد رخص الأبنية والمساحات المبنية، تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في كمية الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية خلال الربع الأول 2011 مقارنة بالربع الرابع 2010. ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة بما يزيد عن 55% خلال الفترة المذكورة. وعند عقد مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي تبلغ الزيادة 81% (انظر الجدول 5-5). من جهة أخرى، يلاحظ تراجع حصة الاسمنت المستورد من الأردن خلال الربع الاول 2011 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر من العام الماضي[25].

[25] يعود السبب في انخفاض كمية الاسمنت المستوردة من الأردن إلى ارتفاع أسعار الإسمنت الأردني مقارنة بالاسمنت الاسرائيلي، بالإضافة إلى الاجراءات الادارية المطولة لاستصدار رخص الاستيراد اللازمة (مقابلة مع مدير المبيعات في الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية بتاريخ 2011/6/20).

**جدول 5-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الأعوام 2009-2010 والربع الأول 2011 (ألف طن)**

| الفترة | من إسرائيل | من الأردن | الكمية |
|---|---|---|---|
| **العام 2009** | 1,225 | 0 | 1,225 |
| الربع الأول 2010 | 301.4 | 5.2 | 306.6 |
| الربع الثاني 2010 | 368.7 | 13 | 381.7 |
| الربع الثالث 2010 | 297.8 | 13.2 | 311 |
| الربع الرابع 2010 | 344.1 | 13.5 | 357.6 |
| **العام 2010** | 1,312 | 45 | 1,357 |
| الربع الأول 2011 | 552.1 | 4.5 | 556.6 |

المصدر: الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية

## 5-4 تسجيل السيارات

تعزي الدوائر الاقتصادية، في عدد كبير من الدول، أهمية عالية على مؤشر عدد السيارات الجديدة المسجلة. إذ يدلل هذا المؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، وعلى درجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. ونظراً لأن أسعار السيارات باهظة وعادة ما يتم تمويل شرائها عبر الاقتراض من المصارف، فإن المؤشر يعبر عن موثوقية السكان بالاستمرار في وظائفهم وأعمالهم، وموثوقية المصارف بقدرة المقترضين على دفع التزاماتهم.

**جدول 5-6: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية**

| | سيارات من السوق الخارجي (جديد) | سيارات من السوق الخارجي (مستعمل) | سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل) | آليات ثقيلة | دراجات نارية | محركات وغيرها |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الربع الثالث 2009 | 1,295 | 2,164 | 1,001 | 17 | 61 | 110 |
| الربع الرابع 2009 | 975 | 2,928 | 943 | 8 | 28 | 169 |
| **2010** | **5,089** | **13,661** | **3,297** | **42** | **7** | **753** |
| الربع الاول 2010 | 1,058 | 3,036 | 870 | 11 | 3 | 106 |
| الربع الثاني 2010 | 1,715 | 3,389 | 717 | 14 | 2 | 266 |
| الربع الثالث 2010 | 1,278 | 3,629 | 763 | 8 | 1 | 184 |
| الربع الرابع 2010 | 1,038 | 3,607 | 947 | 9 | 1 | 197 |
| **الربع الأول 2011** | **676** | **4,036** | **518** | **4** | **5** | **9** |
| كانون الثاني | 284 | 1491 | 286 | 4 | 5 | 9 |
| شباط | 160 | 1150 | 113 | 0 | 0 | 0 |
| آذار | 232 | 1395 | 119 | 0 | 0 | 0 |

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

نبدأ في هذا العدد من المراقب بنشر أعداد السيارات الجديدة والمستعملة (المستوردة حديثاً) التي تم تسجيلها في الضفة الغربية. والأرقام مأخوذة من سجلات دائرة الجمارك والمكوس مباشرة[26].

[26] راجع المراقب 22 (تشرين الثاني 2010) من أجل عرض أكثر تفصيلاً للأسباب وراء ازدياد عدد السيارات المستوردة إلى الضفة الغربية والآثار المترتبة على ذلك. يرجى أيضاً ملاحظة أن أرقام السيارات المسجلة والمأخوذة من سجلات دائرة الجمارك والمكوس تختلف عن الأرقام المسجلة عند وزارة النقل والمواصلات.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال العام الماضي نحو 22,050 سيارة. وتم استيراد 4,964 سيارة منها في الربع الأول من السنة. أما خلال الربع الأول من السنة الحالية فلقد تم استيراد 5,230 سيارة، أي بزياد بمقدار 5%. ويلاحظ أيضاً أن 77% من السيارات المسجلة خلال الربع الاول 2011 كانت سيارات مستعملة مستوردة من الخارج (من غير اسرائيل).

## 5-5 النشاط الفندقي

شهد النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية (الضفة والقطاع) بعض التحسن خلال الربع الأول من العام 2011. بلغ إجمالي عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 97 فندقاً خلال الربع الاول من العام 2011 مقارنة مع 94 فندقاً خلال الربع السابق. ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر، إذ كان هناك 99 فندقاً عاملاً في شهر كانون ثاني 2011، يتوفر فيها 5,137 غرفة، وتضم 10,873 سريراً. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2011 ما مجموعه 132,112 نزيلاً، 10.3% منهم من الفلسطينيين، و36.3% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2010 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 22.6%، وارتفاعا بنسبة 6.4% بالمقارنة مع الربع الأول 2010 (انظر الجدول 5-7).

**جدول 5-7: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين 2010 الاول والرابع، والربع الأول 2011**

| المؤشر | الربع الأول 2010 | الربع الرابع 2010 | الربع الأول 2011 |
|---|---|---|---|
| عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع | 95 | 94 | 97 |
| متوسط عدد العاملين خلال الربع | 2,180 | 1,778 | 2,114 |
| عدد النزلاء | 512,420 | 170,671 | 132,112 |
| عدد ليالي المبيت | 928,587 | 370,966 | 290,842 |
| متوسط إشغال الغرف | 1,554.1 | 2,019.7 | 1,569.5 |
| متوسط إشغال الأسرة | 4,176.3 | 4,032.2 | 3,231.6 |
| نسبة إشغال الغرف % | 31 | 41.3 | 30.3 |
| نسبة إشغال الأسرة % | 29.7 | 38.4 | 29.8 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية 2010، و2011.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 290,842 ليلة خلال الربع الأول 2011. وتوزع هذا العدد بين النزلاء الفلسطينيين بنسبة (10.7%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (40.4%). بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 13.8%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع الاول من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعاً بلغ 1.7%، وبالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2010، فقد شهد عدد ليالي المبيت انخفاضاً بنسبة 21.6%. وبلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الاول 2011 في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة 2.9 ليلة لكل نزيل في فنادق قطاع غزة ووسط الضفة.

بلغ متوسط اشغال الغرف في الفنادق العاملة في الاراضي الفلسطينية 1,569.5 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 30.3% من الغرف المتاحة خلال الربع الاول 2011 (انظر شكل 5-4). تركز النزلاء في فنادق جنوب الضفة الغربية، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.3% من مجموع النزلاء، يليها فنادق القدس ووسط الضفة الغربية (بنسبة 38.5% و14.1% على التوالي). في حين بلغت حصة فنادق قطاع غزة نحو 0.5% فقط من اجمالي نزلاء الفنادق.

**شكل 5-4: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الأولى من الأعوام 2008-2011**

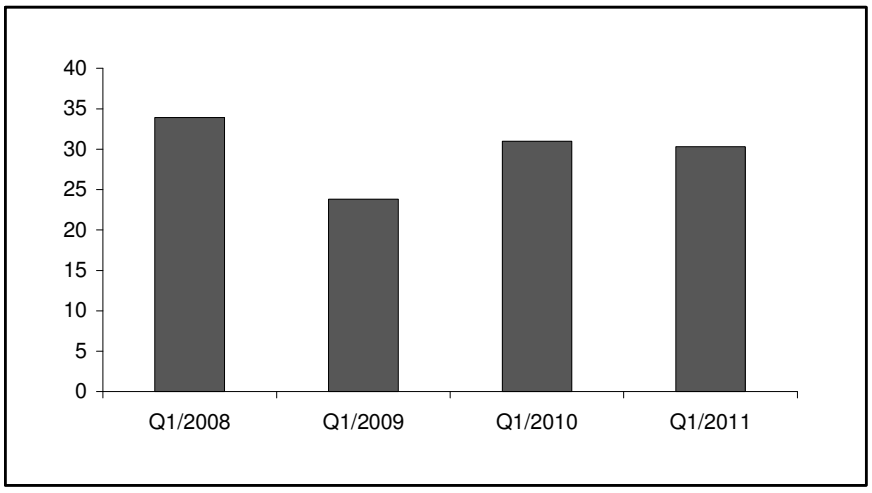


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 2008- الربع الأول 2011.

## صندوق 5: صندوق الاستثمار الفلسطيني

تم تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني في العام 2003 بموجب مرسوم رئاسي ليتولى "إدارة أموال الشعب الفلسطيني بطريقة تحافظ عليها كادخارات وطنية لاستثمارها من أجل بناء اقتصاد قوي ومستقل". وتم تأسيس الصندوق برأسمال مدفوع بلغ 574 مليون دولار، وهو حصيلة تجميع كافة الأصول التجارية والاستثمارية التي كانت تعود للسلطة الفلسطينية آنذاك والتي كانت موضع كثير من اللغط[27].

بات صندوق الاستثمار الفلسطيني، بعد تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة، المسؤول الوحيد عن إدارة الأموال السيادية. وهو مستقل مالياً وإدارياً ويتبع مباشرة لرئيس السلطة الوطنية. ويشرف على عمل الصندوق هيئة عامة مكونة من 30 عضواً يتم تعينهم مباشرة من قبل رئيس السلطة لمدة 3 سنوات. ومن بين هؤلاء محافظ سلطة النقد ورئيس مجلس إدارة سوق رأس المال ورئيس اتحاد الغرف التجارية ونقيب المحامين. وتمارس الهيئة صلاحياتها وفقاً لأحكام النظام الأساسي للصندوق الذي أقر في العام 2007 ووفقاً لقانون الشركات.

يدير الصندوق مجلس إدارة من سبعة أعضاء يعينهم الرئيس أيضاً لمدة 3 سنوات. ومن بين هؤلاء، بحكم القانون، وزير الاقتصاد. ويشرف مجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية للصندوق التي تتكون من 5 إدارات فرعية، هي: إدارة الاستثمارات المحلية، إدارة الاستثمارات الخارجية، الشؤون الإدارية والمالية، العلاقات المؤسسية، و دائرة الشؤون القانونية.

كان مقر الصندوق حتى العام 2006 في القاهرة. ولم تتجاوز نسبة استثمارات الصندوق في فلسطين آنذاك 25% من إجمالي استثماراته. كما أن استثماراته الخارجية كانت متركزة في عدد محدود جداً من الشركات. ومع انتقال المقر الرئيسي للصندوق إلى رام الله تم إقرار إستراتيجية استثمار جديدة للصندوق تقوم على عدة عناصر أهمها، نقل الثقل الاستثماري للصندوق إلى داخل فلسطين وإعادة توزيع استثماراته خارج فلسطين بما يضمن تقليل المخاطر وتنويعها. ومع نهاية عام 2007 ارتفعت نسبة استثمارات الصندوق داخل فلسطين إلى 50% ثم 80% مع نهاية عام 2009. كما قام الصندوق في إطار الإستراتيجية الاستثمارية الجديدة ببيع مجموعة من الاستثمارات المتعثرة بما قيمته 40 مليون دولار في بعض الدول العربية والأسواق العالمية وتقليص تركز الاستثمارات في شركات منفردة معينة.

[27] جميع المعلومات الواردة في الصندوق مأخوذة من التقارير السنوية للصندوق للسنوات 2006-2010. بالإضافة إلى معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني للصندوق www.pif.ps

تتوزع استثمارات الصندوق داخل فلسطين على 5 قطاعات حيوية هي القطاع العقاري والسياحي، قطاع الاتصالات، قطاع الطاقة، القطاع التجاري والصناعي، والقطاع المالي. **في القطاع العقاري والسياحي**، بدأ الصندوق بتنفيذ البرنامج الوطني للسكن الملائم الذي يشمل بناء 30 ألف وحدة سكنية في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أنشا الصندوق مجموعة "عمار" العقارية برأسمال يعادل220 مليون دولار لتنفيذ برنامج استثماري في القطاع العقاري والسياحي بقيمة 2 مليار دولار أمريكي. وفي هذا الإطار يجري حالياً العمل على بناء ضاحية "الريحان" قرب رام الله التي من المخطط أن تضم 2,000 وحدة سكنية. وهناك أيضاً ضاحية "الجنان" قرب مدينة جنين والتي من المخطط أن تشمل 1,000 وحدة سكنية.

أما في **قطاع الاتصالات** فالصندوق من أبرز المساهمين في "الوطنية موبايل"، المشغل الخلوي الثاني في فلسطين. بالإضافة إلى كون الصندوق مساهماُ في مجموعة الاتصالات الفلسطينية. أما في **قطاع الطاقة** فالصندوق أحد الشركاء المؤسسين في شركة فلسطين لتوليد الكهرباء في غزة، وهناك خطط يجري الحديث عنها منذ عامين لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في شمال الضفة الغربية. والصندوق هو أحد شركاء المجموعة التي تعمل على تطوير حقل الغاز الطبيعي قبالة شواطئ غزة بالشراكة مع شركة (GB) البريطانية وشركة (CCC)[28]. وفي **قطاع التجارة والصناعة**، يستثمر الصندوق في هذا القطاع من خلال عدة شركات تجارية وصناعية، منها "الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية"، المورّد الأول للأسمنت في فلسطين، والتي حققت أرباحاً متميزة خلال العام 2009 تجاوزت 70 مليون شيكل، بالإضافة إلى "الشركة العربية الفلسطينية للاستثمار" (أبيك)، والتي تطرح مجموعة واسعة من السلع والخدمات المتنوعة في فلسطين. إلى جانب ذلك، يخطط الصندوق، ومن خلال مجموعة عمار، إلى إنشاء وتطوير منطقة حرفية في مدينة نابلس، بتكلفة تتجاوز 25 مليون دينار أردني. أما في **القطاع المالي** فيساهم الصندوق بما قيمته 72 مليون دولار في صندوق "الأمل للرهن العقاري" والإقراض الميسّر الذي يبلغ حجمه 500 مليون دولار، بالإضافة إلى محفظة استثمارية في البنوك الفلسطينية بقيمة 30 مليون دولار.

حقق صندوق الاستثمار الفلسطيني أرباحاً بلغت 59 مليون دولار أمريكي في العام 2010، ومبلغاً أكبر (62 مليون) في العام الذي سبقه. كما بلغت أصول الصندوق في نهاية عام 2010 حوالي 868 مليون دولار. يتم تحويل الجزء الأكبر من أرباح الصندوق إلى خزينة السلطة كما يجري إعادة استثمار الجزء المتبقي في مشاريع وشركات الصندوق المختلفة. وقد تم تحويل 40 مليون دولار منها إلى خزينة السلطة الوطنية في العام 2009. وبذلك يصبح مجموع الأرباح المحولة إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية من عام 2003 إلى نهاية عام 2010 حوالي 631 مليون دولار أي ما يشكل 109٪ من قيمة رأس المال المدفوع. إضافةً إلى ذلك قامت السلطة الوطنية باقتراض مبالغ مختلفة من الصندوق على مدار السنوات السابقة، وبلغ مجموع قروض المساهم غير المسددة 46 مليون دولار في نهاية عام 2009.

يشكك البعض في صواب الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق خصوصاً لجهة تحويل الاستثمارات إلى الأراضي الفلسطينية على حساب الاستثمارات الخارجية. ويتركز النقد هنا على أن العائد على الاستثمار منخفض نسبياً في الأراضي الفلسطينية، وإلى ان استثمار الصندوق الكبير في شركة "الوطنية موبايل" لم يحقق النجاح والأرباح المتوقعة منه حتى الآن. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من الحصول على معلومات حول توزيع أرباح الصندوق بين الاستثمارات الداخلية والخارجية، إلا أنه من الواضح أن صندوق الاستثمار الفلسطيني ليس مجرد شركة ربحية عادية. وعلى هذا الأساس فإن التزامه بمعايير أخرى، إلى جانب معدل الربح، عند تحصيص استثماراته لا يضيره بشيء، بل على العكس. آخرون عبروا عن الخشية من أن "يطرد" نشاط الصندوق الاستثمارات الخاصة ويحل محلها. أي من احتمال المنافسة غير العادلة ضد القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني الصغير[29]. ولكن استثمارات الصندوق يمكن مبدئياً أن تلعب دوراً مكمّلاً ومشجعاً لاستثمارات القطاع الخاص. وهذا ما يؤكد ثانية على ضرورة النظر إلى الصندوق على أنه "هيئة تنموية" لا شركة ربحية حكومية.

ولكن الصندوق يعاني من اشكالات يجب أن يتركز الاهتمام لايجاد حلول مرضية لها. أول هذه الاشكالات يتعلق بالعلاقة المتوترة بينه وبين السلطة التنفيذية. فمن المفهوم تماماً أن تسعى الحكومة إلى استقطاع أكثر ما يمكن استقطاعه من أرباح الصندوق لتمويل عجز الموازنة المزمن، في حين يسعى الصندوق إلى إعادة استثمار جزء كبير من الأرباح لتنمية موارده وتنفيذ مشاريعه الطموحة. هذا التوتر يجب أن يجد تسوية تضمن مصالح الطرفين.

[28] انظر العدد 12 من المراقب الاقتصادي والاجتماعي (2008).

[29] البنك الدولي (2011). الضفة الغربية وقطاع غزة: تحسين الحكم الاقتصادي والحد من الفساد.

أما الاشكالية الأخرى فتتعلق بمرجعية الصندوق والرقابة عليه. تكمن الإشكالية هنا في أن تأسيس الصندوق جاء بموجب مرسوم رئاسي صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات. ولكن الصندوق في الوقت ذاته مسجل لدى مراقب الشركات كشركة مساهمة عامة محدودة، وبالتالي فهو يخضع لقانون الشركات. وبهذا فإننا أمام مؤسسة تستند إلى مؤسسة الرئاسة من جهة وإلى قانون الشركات من جهة ثانية مما يخلق إشكاليات قانونية، منها الحد من صلاحيات المجلس التشريعي في المساءلة وتعيين الرئيس التنفيذي للصندوق مباشرة من قبل رئيس السلطة الوطنية[30].

صحيح أن ادارة الصندوق حرصت على التعاون التام مع ديوان الرقابة المالية والادراية التزاماً منها بمعايير الشفافية والمحاسبة، وأن الصندوق ينشر دورياً بياناته المالية المدققة على موقعه الالكتروني، ولكن الاشكالات الادارية السابقة الذكر تلقى بعض الظلال وهي بحاجة إلى معالجة، على شكل اصدار قانون خاص لتنظيم عمل الصندوق يفصل المستوى السياسي عن المستوى الاداري التنفيذي بما يضمن تحقيق الشفافية الكاملة.

## 6- الأسعار والقوة الشرائية

### 6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.36% خلال الربع الأول من العام 2011 مقارنة بالربع الرابع من العام 2010. كما بلغت نسبة الارتفاع 3.36% خلال الربع الاول مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع هي أسعار النقل والمواصلات، إذ ازدادت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.42%. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 4.91% مقارنة بالربع المناظر من العام 2010 (انظر جدول 6-1).

**جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)**

| المجموعة | التغير في الربع الأول 2011 مقارنة بالرابع 2010 | التغير في الربع الأول 2011 مقارنة بالأول 2010 |
|---|---|---|
| المواد الغذائية والمشروبات المرطبة | (0.78) | 3.52 |
| المشروبات الكحولية والتبغ | 0.91 | 10.16 |
| الأقمشة والملابس والأحذية | 0.80 | 4.02 |
| المسكن ومستلزماته | 1.32 | 1.76 |
| الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية | 0.89 | 0.98 |
| الخدمات الطبية | 0.76 | 1.24 |
| النقل والمواصلات | 3.42 | 4.91 |
| الاتصالات | 0.07 | (0.05) |
| السلع والخدمات الترفيهية والثقافية | 0.57 | 1.09 |
| خدمات التعليم | 0.17 | 0.61 |
| خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق | 2.13 | 4.21 |
| سلع وخدمات متنوعة | (0.18) | 4.26 |
| **الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك** | 0.36 | 3.36 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

[30] http://www.aman-palestine.org/arabic/Activities/UNCAC/PIFworkshop462008.htm

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الأول من العام 2011. يستعرض جدول 6-2 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول مقارنة بالربع السابق. سجلت أسعار السكر أعلى نسبة ارتفاع وصلت إلى 15.36%، حيث وصل سعر السكر الأبيض الكريستال إلى 224.48 شيكل/50 كغم خلال شهر شباط على سبيل المثال. كما سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات ارتفاعاً بنسبة 11.05%. ويعزى ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. وقد طرأ انخفاض على كل من أسعار الدواجن الطازجة، والخضراوات الطازجة حيث انخفضت اسعار الخضراوات الطازجة بمقدار 14.38% (انظر الجدول 6-2).

**جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الاول 2011 مقارنة بالربع السابق**

| السلع الاستهلاكية الأساسية | تغير أسعار الربع الأول 2011 عن الربع الرابع 2010 (%) |
|---|---|
| المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات | 11.05 |
| أسعار الوقود المنزلي | 1.86 |
| الخضراوات الطازجة | (14.38) |
| اللحوم الطازجة | 1.33 |
| السكر | 15.36 |
| الأرز | 1.04 |
| الدواجن الطازجة | (5.33) |
| الطحين | 5.07 |
| منتجات الألبان والبيض | 0.73 |
| الفواكه الطازجة | 3.52 |

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

## 6-2 أسعار الجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من العام 2011 مقارنة بالربع الرابع من العام 2010. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 3.94% (وهي تشكل 29% في سلة أسعار الجملة)، وأسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 1.88% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة). كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 6.11% بين الربع الأول من العام 2011 والربع المناظر من العام السابق. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار الجملة خلال الربع الأول 2011 بالمقارنة مع الربع السابق على ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 1.98% و2.83%على التوالي.

## 6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 1.35% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2010. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

**جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)**

| الفترة الزمنية | الرقم القياسي | نسبة التغير الشهرية | نسبة التغير الربعية |
|---|---|---|---|
| تشرين أول 2010 | 109.73 | 0.18 | |
| تشرين ثاني 2010 | 109.78 | 0.05 | |
| كانون أول 2010 | 110.58 | 0.73 | |
| متوسط الربع الرابع 2010 | 110.03 | | 0.50 |
| كانون ثاني 2011 | 111.55 | 0.87 | |
| شباط 2011 | 111.51 | (0.03) | |
| آذار 2011 | 111.48 | (0.03) | |
| متوسط الربع الأول 2011 | 111.51 | | 1.35 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق فهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 1.28% مقارنة بالربع الرابع من العام 2010. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-4).

**جدول 6-4: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)**

| الفترة الزمنية | الرقم القياسي | نسبة التغير الشهرية | نسبة التغير الربعية |
|---|---|---|---|
| تشرين أول 2010 | 107.66 | 0.08 | |
| تشرين ثاني 2010 | 107.84 | 0.17 | |
| كانون أول 2010 | 108.36 | 0.48 | |
| متوسط الربع الرابع 2010 | 107.95 | | 0.33 |
| كانون ثاني 2011 | 109.02 | 0.62 | |
| شباط 2011 | 109.31 | 0.26 | |
| آذار 2011 | 109.65 | 0.31 | |
| متوسط الربع الأول 2011 | 109.33 | | 1.28 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

## 6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية[31]

يؤدي تداول أكثر من عملة في الأراضي الفلسطينية إلى تعريض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تقلبات أسعار الصرف لهذه العملات. إذ أن انخفاض سعر صرف الدولار أو الدينار مقابل الشيكل يؤدي لإضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الخارج (باستثناء إسرائيل) كنتيجة لارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج التي تدفع معظمها بالشيكل، إضافة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات المسعرة بالدولار أو الدينار (كالأراضي والعقارات وأجرة المساكن وما شابهها). بالإضافة إلى أن انخفاض سعر صرف أي من العملتين مقابل الشيكل من شأنه تخفيض قيمة الأصول المالية بما فيها أدوات الدين في البورصة الفلسطينية ناهيك عن زيادة مخاطر الاستثمار فيها. كما أن انخفاض سعر الصرف يسهم في تآكل

[31] تعرّف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود". وتعتمد القدرة الشرائية على دخل المستهلك وعلى التغيرات في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتبدل في سعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس معدل التغير في القوة الشرائية = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل – معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

المدخرات بعملتي الدينار والدولار، فضلاً عن أثره القوي على مستوى حياة الأشخاص والعائلات الذين يحصلون على رواتبهم وأجورهم بالدولار والدينار. أي أن الأثر السلبي ينعكس على الاستثمار وعلى الاستهلاك أيضاً.

**جدول 6-5: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل**

| الشهر أو الربع | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | التغير في الرقم القياسي للأسعار | دولار/شيكل | | | دينار/شيكل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) | متوسط سعر الصرف | معدل التغير في سعر الصرف (%) | معدل التغير في القوة الشرائية (%) |
| الربع الأول 2010 | 127.58 | 0.46 | 3.74 | (0.69) | (1.16) | 5.27 | (0.70) | (1.16) |
| الربع الثاني 2010 | 127.67 | 0.07 | 3.78 | 1.24 | 1.18 | 5.34 | 1.31 | 1.24 |
| الربع الثالث 2010 | 129.36 | 1.32 | 3.80 | 0.33 | (0.99) | 5.35 | 0.27 | (1.06) |
| الربع الرابع 2010 | 131.41 | 1.58 | 3.62 | (4.65) | (6.24) | 5.10 | (4.65) | (6.24) |
| الربع الأول 2011 | 131.88 | 0.36 | 3.60 | (0.50) | (0.86) | 5.09 | (0.20) | (0.56) |
| كانون ثاني | 131.52 | 0.12 | 3.58 | (0.87) | (0.99) | 5.09 | 0.03 | (0.10) |
| شباط | 132.09 | 0.43 | 3.66 | 2.38 | 1.94 | 5.16 | 1.46 | 1.03 |
| آذار | 132.02 | (0.05) | 3.56 | (2.64) | (2.58) | 5.03 | (2.63) | (2.58) |

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأرقام بين قوسين هي سالب

سجلت القوة الشرائية خلال الربع الأول من العام 2011 تراجعاً بنحو 0.9% لعملة الدولار، وبنحو 0.6% لعملة الدينار مقارنة بالربع الرابع من العام 2010. ويعود هذا التراجع في القوة الشرائية لعاملين أساسيين، يتمثل العامل الأول في ارتفاع معدلات الأسعار (التضخم)، ويتمثل الثاني في تراجع سعر الصرف. فيما يخص العامل الأول، فقد سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2011 بنسبة 0.4% مقارنة بالربع الرابع من العام 2010. أما بخصوص العامل الثاني فقد شهد الربع الأول من العام 2011 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 0.5% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010 (إلى 3.55 شيكل مقابل كل دولار). وقد انعكس هذا التراجع أيضاً في سعر صرف الدينار مقابل الشيكل نظراً لثبات سعر الصرف بين الدينار والدولار. إذ انخفض سعر صرف الدينار مقابل الشيكل خلال الربع الأول من العام 2011 بنسبة 0.2% مقارنة بالربع الأخير من العام 2010 (إلى 5.1 شيكل مقابل كل دينار). وعند مقارنة الربع الأول من العام 2011 مع الربع المناظر من العام 2010 يتبين تراجع سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل بحوالي 3.6% للدولار و3.3% للدينار.

**صندوق 6: تعرفة تصاعدية لفاتورة الكهرباء:**
**نظام تسعير محابي للفقراء ولتحسين التنافسية**

تتباين أسعار الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية من محافظة إلى أخرى. إذ تقوم الشركات والهيئات المحلية المنفردة بتحديد السعر دون مرجعية واحدة تستند إلى منهجية علمية تراعي مصالح المستهلكين والشركات في آن واحد. ويصل الفرق في التعرفة في بعض الأحيان إلى الضعف، حتى عندما يكون مصدر الطاقة الكهربائية واحد.

ومن ناحية ثانية تعاني الأراضي الفلسطينية من ارتفاع أسعار الطاقة الكهربائية بالمقارنة مع الدول المجاورة. إذ تصل تعرفة الاستهلاك التجاري في الضفة الغربية إلى 0.15 دولار لكل كيلوواط/ساعة (ك.و.س)، بالمقارنة مع 0.12 في الأردن و0.10 دولار في مصر[32]. ولقد

[32] وزارة الطاقة والثروة المعدنية، 2009. التقرير السنوي. المملكة الأردنية الهاشمية. والشركة القابضة لكهرباء مصر، 2010. التقرير السنوي. وزارة الكهرباء والطاقة. جمهورية مصر العربية.

أكدت عدة تقارير دولية ومحلية على أن ارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية، بما فيها أسعار الأراضي والكهرباء والماء، هي من أبرز العوامل المعيقة للنشاط الانتاجي والنشاط الريادي في الضفة والقطاع[33].

أصدرت السلطة الوطنية في شهر نيسان 2009 قراراً بقانون لتنظيم قطاع الكهرباء وتطويره وتشجيع الاستثمار فيه وتوفير الطاقة لكافة المستهلكين بأسعار معقولة. ونشأ بموجب القانون "مجلس تنظيم قطاع الكهرباء" الذي انيطت به مهام مراقبة كل ما يتعلق بالقطاع، إلى جانب مراجعة واقتراح تعرفة عادلة للكهرباء.

ولقد أقر المجلس وسلطة الطاقة منهجية جديدة لتسعير الطاقة الكهربائية يبدأ العمل بها في أواسط حزيران 2011. ويستند النظام الجديد إلى تطبيق تعرفة موحدة للكهرباء ذات طابع تصاعدي: أي أن سعر الوحدة الكهربائية يزداد مع ازدياد الاستهلاك. ويهدف هذا النظام إلى دعم استهلاك الفقراء وتحميل الكلفة الإضافية إلى الشرائح الأكثر حظاً التي تستهلك كميات أكبر.
تم تقسيم الاستهلاك المنزلي إلى 3 مجموعات:

- الأسر التي تستهلك أقل من 100 ك.و.س بالشهر، تدفع مبلغ 40.85 أغورة لكل ك.و.س (قبل ضريبة القيمة المضافة)
- الأسر التي تستهلك بين 100 و200 ك.و.س شهرياً، تدفع مبلغ 45.56 أغورة.
- الأسر التي تستهلك أكثر من 200 ك.و.س شهرياً، تدفع مبلغ 47.95 أغورة. أي أن الفرق بين السعر للعائلات ذات الاستهلاك الضئيل مقارنة بالأسر ذات الاستهلاك المرتفع يزيد على 17% لكل كيلو واط.

وهذه الأسعار هي ذاتها بالنسبة للأسر التي تستخدم عداد كهرباء مسبق الدفع أو عداد بفاتورة، علماً بأن الأسر الأخيرة عليها دفع 10 شيكل كمبلغ مقطوع لكل شهر. التعرفة الجديدة تعني، حسب رئيس سلطة الطاقة الفلسطينية، انخفاضاً بنسبة تتراوح بين 15–37% لأسعار الكهرباء للاستهلاك المنزلي. كما تؤدي التعرفة الجديدة إلى تخفيض أسعار الكهرباء للأغراض التجارية بنسبة تتراوح بين 2–22%، وللأغراض الصناعية بنسبة 22–36%، وللزراعة وضخ الماء بنسبة 20–37%.

إضافة إلى التسهيلات السابقة، حظيت منطقة أريحا والأغوار بمعاملة خاصة، وذلك للتأكيد على أهمية المنطقة اقتصادياً واستراتيجياً. وستبلغ التسعيرة الجديدة للأسر والشركات، في تلك المناطق، التي تستهلك أقل من 500 ك.و.س شهرياً 31 أغورة/ك.و.س. أما لمن يستهلك أكثر من 500 ك.و.س شهرياً 36 أغورة/ك.و.س. وعلى ذلك فإن أسعار الكهرباء ستنخفض في هذه المنطقة بنسبة 40% مقارنة مع أسعارها السابقة. أي أن الأسر والشركات في منطقة الأغوار وأريحا ستدفع ما بين 5 و20 أغورة/ك.و.س أقل مقارنة بما تدفعه الأسر في باقي الأراضي الفلسطينية. ومن الجدير بالملاحظة أن منطقة الغور يتم تزويدها بالكهرباء من الشبكة الأردنية (ذات الأسعار الأدنى أصلاً).

ولدعم هذا التوجه الجديد بتوحيد وتخفيض الأسعار لكافة المستهلكين في الضفة الغربية، وافق مجلس الوزراء على تخصيص مبلغ 70 مليون شيكل كدعم وتعويض لشركات الكهرباء في السنة الاولى. على أن يتم تقليص هذا الدعم بنسبة 25% سنوياً. ومن شأن هذا الدعم أن يعوض الشركات حتى تتمكن من تقليص نسبة الفاقد وزيادة التحصيل من المشتركين خلال السنوات القادمة.

## 7- التجارة الخارجية

### 7-1 الميزان التجاري

يتابع "المراقب" في هذا العدد رصد تطورات الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية بشكل ربعي. والميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الضفة الغربية وقطاع غزة من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الاول من عام 2011 حوالي 1.3 مليار دولار. وبلغت حصة اسرائيل 73% من إجمالي هذه الواردات السلعية. أما الصادرات السلعية *المرصودة* خلال الربع فقد بلغت نحو 192 مليون دولار، وبلغت حصة

[33] مراقب الريادة العالمي: تقرير دولة فلسطين 2009 (2010). معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

92 اسرائيل ما مجموعه 178 مليون دولار (أي % من صادرات الضفة والقطاع ذهبت إلى اسرائيل). هذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 1,114 مليون دولار خلال الربع الأول 2011.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع اسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات من الخدمات نحو 47 مليون دولار خلال الربع الاول من العام الجاري. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل 35.6 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل 11 مليون دولار في الربع الاول من عام 2011.

وعند جمع عجز الميزان السلعي مع ميزان الخدمات فإن عجز الميزان التجاري خلال الربع الأول يصل إلى 1,125 مليون دولار. وهذا العجز يزيد بمقدار 60% عن العجز المناظر في الربع الأول 2009، وبمقدار 125% عن العجز المناظر في الربع الأول من العام 2008. في الواقع ان صادرات الضفة والقطاع في الربع الأول من العام لم تغط سوى 17% من قيمة الواردات.

**جدول 7-1: صادرات وواردات السلع والخدمات *المرصودة* خلال الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| | الواردات | | الصادرات | |
|---|---|---|---|---|
| | السلعية | الخدمات* | السلعية | الخدمات* |
| كانون الثاني | 421.7 | 15.3 | 66.8 | 12.4 |
| شباط | 386.2 | 13.3 | 56.6 | 10.5 |
| آذار | 497.4 | 18.1 | 68.3 | 12.7 |
| **المجموع** | **1,305.3** | **46.7** | **191.7** | **35.6** |

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة للأشهر كانون ثاني، شباط، آذار. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2011).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى اسرائيل فقط.

ذكرنا في العدد السابق أن زيادة العجز التجاري بين العامين 2008 و2009 بمقدار 7.5% (إلى 3,090 مليون دولار) يمكن تبريره جزئياً بزيادة الناتج القومي خلال الفترة. ولكن الزيادات الحادة والمستمرة في الواردات تبعث فعلاً على القلق الشديد. إذ بلغ العجز خلال الربع الأول أكثر من 75% من الناتج المحلي الاجمالي خلال ذات الربع (وإن كان هذا الأخير مقاساً بالأسعار الثابتة وليس الجارية)، مقارنة مع 59% في الربع الأول من العام 2009. أي أن عجز الميزان التجاري ينمو على معدل (60%) أسرع بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي (24%) بين الربع الأول 2009 والربع الأول 2011. هذا يعني أيضاً أن مرونة الواردات تجاه الدخل باتت أعلى من 1.98 (كل زيادة 1% في الدخل تترافق مع زيادة بمقدار 1.98% في الواردات)، وهي المرونة التي كانت سائدة في الأراضي الفلسطينية في التسعينات تبعاً لتقديرات آلبيرتو بوتا (2010)[34].

عجز الميزان التجاري يجب بطبيعة الحال تمويله كاملاً لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. والعجز المزمن والمستمر في الميزان التجاري الفلسطيني يجري تمويله تقليدياً من ثلاثة مصادر: دخل عوامل الإنتاج (أجور العمال الفلسطينيين في اسرائيل والمستوطنات)، والتحويلات الخاصة (تحويل أموال من الخارج إلى العائلات الفلسطينية في الضفة والقطاع)، وأخيراً المساعدات الأجنبية. ومن الواضح أن هذه المصادر الثلاثة ليست مواردا لا تنضب. بل على العكس، انها حساسة للغاية تجاه الظروف السياسية (العمال في اسرائيل والمستوطنات)، والشروط الاقتصادية الدولية (المساعدات الدولية والتحويلات). لذلك فإن ترشيد الاستيراد، والأهم من ذلك، تشجيع التصدير أمور يجب أن تكون على رأس أولويات السياسيين وأصحاب القرار.

[34] Alberto Botta (2010). Trade Issues and the Palestinian Economy: Stylized Facts and Modeling Options. Research Center for Mediterranean Relations.

## 7-2 ميزان المدفوعات

أثمر التعاون بين الجهاز المركزي للاحصاء وسلطة النقد الفلسطينية عن اصدار ميزان المدفوعات الربعي (الربع الأول 2011) للمرة الأولى. يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات أن عجز الميزان الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى تحويلات عوامل الانتاج والتحويلات الجارية) بلغ 681 مليون دولار. أي نحو 35% من الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع ذاته بالأسعار الجارية. وأكثر ما يلفت النظر في عناصر الميزان الجاري هو تعويضات العاملين الفلسطينيين في الخارج والتي بلغت 262 مليون دولار، منها 237 مليون دخل العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستوطنات. وكذلك التحويلات الجارية (309 مليون دولار) والتي جاء 74% منها من الدول المانحة (انظر الجدول 7-2).

عجز الميزان الجاري هذا (681 مليون دولار) جرى تمويله من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 662 مليون دولار (107 مليون دولار من التحويلات الرأسمالية للمانحين، 48 مليون دولار صافي الاستثمار المباشر، 479 مليون دولار استثمارات أخرى، 10 مليون من محفظة الاستثمار، و18 مليون دولار سحب من الاحتياطي). ومن الضرور الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الميزان التجاري وفائض الميزان الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق طفيف بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند 19 مليون دولار.

**جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الربع الأول 2011 (مليون دولار)**

| | |
|---|---|
| **1. الميزان التجاري*** | **1,271-** |
| - صافي السلع | 1,225- |
| - صافي الخدمات | 46- |
| **2. تحويلات الدخل** | **281** |
| - تعويضات العمال | 262 |
| - دخل استثمار | 25 |
| - مدفوعات أخرى | 6- |
| **3. تحويلات جارية** | **309** |
| - تحويلات للحكومة | 176 |
| - تحويلات أخرى صافي | 133 |
| **4. الميزان الجاري (1+2+3)** | **681-** |
| **5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي** | **662** |
| - صافي تحويلات رؤوس أموال | 107 |
| - صافي الحساب المالي | 555 |
| ➢ صافي استثمار مباشر | 48 |
| ➢ صافي استثمار محفظة | 10 |
| ➢ صافي استثمارات أخرى | 479 |
| ➢ سحب من الاحتياطي | 18 |
| **6. حساب السهو والخطأ** | **19** |
| **الميزان الكلي (4+5-6)** | **0** |

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011. النتائج الاولية لميزان المدفوعات الفلسطيني للربع الأول 2011.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

**صندوق 7: صندوق النقد الدولي والربيع العربي**

أصدر صندوق النقد الدولي في نيسان من هذا العام تقريره الدوري عن فرص وشروط النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول المينا)[35]. يشير التقرير إلى أن الثورات التي تشهدها المنطقة في الوقت الحالي يمكن أن تؤدي إلى نمو الاقتصاد في هذه الدول على المدى البعيد، على الرغم من انعكاساتها السلبية على المدى القصير. ويبين التقرير أن هذا النمو يرجح حدوثه إذا تمكنت دول المنطقة من تبني سياسات اجتماعية محابية لمواطنيها، ومن خلق فرص عمل لاستيعاب قوة العمل. ويؤكد التقرير أن تبني خطط إصلاحية شاملة سيجعل اقتصاد دول المينا أكثر ديناميكية وقدرة على الاستفادة من مصادر قوته.

يتوقع التقرير أن تسجل دول المينا نمواً بنسبة 3.9% خلال العام 2011. ويتوزع هذا النمو بين 5.3% في دول مجلس التعاون الخليجي و2.3% فقط في دول المينا المستوردة للنفط (بما فيها أفغانستان وباكستان). وتجدر الإشارة الى أن النمو بلغ 4.7% في الدول غير النفطية في العام 2010.

كما يتوقع التقرير أن يبلغ إجمالي عجز الموازنات في الدول المستوردة للنفط 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل فائض في دول النفط يبلغ 2.4%. أما إجمالي الدين العام فسوف يصل إلى 34% من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية، مقابل 62% في الدول غير النفطية. أما بالنسبة إلى الميزان الجاري فإنه سيشهد فائضاً بمقدار 348 مليار دولار في دول النفط، مقابل عجز يبلغ 30 مليار دولار في الدول غير النفطية.

ولعل أكثر ما يلفت النظر في التقرير، وهو تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في النهاية، هو دعوته إلى إيلاء القضايا الاجتماعية وقضايا المساواة في الفرص الاهتمام الذي تستحقه. ويشير التقرير صراحة إلى أن الأحداث الأخيرة والثورات الشعبية أوضحت أن الاستقرار والتطور، حتى في الدول التي شهدت نمواً اقتصادياً ملحوظاً في السنوات الأخيرة مثل مصر وتونس، ليست مستدامة طالما أنها لم تترافق مع خلق فرص عمل للشباب ومع سياسات اجتماعية لصالح الطبقات الأكثر فقراً: "*أن ضمان استدامة النمو تقتضي أن يكون حاضناً وتشاركياً بشكل عريض لا تنحصر مكاسبه في القلة المحظوظة*".

في هذا السياق، أعلن الصندوق في وقت لاحق وعقب خطاب الرئيس أوباما في أواخر شهر أيار الماضي، أن الاستقرار الاجتماعي والسياسي لن يتوفر إلا إذا تمكنت دول المينا من إيجاد ما بين 50 و75 مليون فرصة عمل في العقد القادم. وأعلن ثانية أنه ينوي توفير قروض بقيمة 35 مليار دولار للدول العربية المستوردة للنفط (وبشكل خاص لمصر وتونس).

ولكن صندوق النقد الدولي ذاته لم يسلم من النقد الشديد، على الرغم من توصيفاته الصائبة في هذا التقرير الأخير[36]. ولقد تركز النقد ضد الصندوق على انه كان يصدر، حتى وقت قريب جداً، تقاريراً ايجابية للغاية حول الأداء الاقتصادي في مصر وفي تونس (لا بل في ليبيا أيضاً). كما أن الصندوق لم يعترف أن سياساته وتوصياته ذاتها كانت أحد الأسباب وراء السياسات الاقتصادية في تلك البلدان ووراء التوجهات النيوليبرالية التي يحاول الصندوق الآن التبرؤ منها. وأخيراً يبدو أن الصندوق لم يتنبه بما فيه الكفاية إلى أن الحراك الشعبي في دول المينا لم يكن ضد الدكتاتورية فقط، بل أيضاً ضد السياسات النيوليبرالية الفجة وضد الآثار المدمرة لمسارات العولمة المنفلتة من عقالها.

## 8- البيئة التشريعية والقانونية

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من هذا العام 4 قرارات لها قوة القانون، وذلك استناداً للمادة (43) من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 وتعديلاته. ويأتي إصدار هذه القوانين في ظل استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي للأسباب المعروفة لدى الجميع.

[35] IMF (2011). 'Regional Economic Outlook: Middle East & Central Asia'. *World Economic and Financial Surveys.* International Monetary Fund: Washington D.C.

[36]: انظر على سبيل المثال The Guardian (25th May 2011). The IMF Versus the Arab Spring. [accessed 26th May 2011].http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2011/may/25/imf-arab-spring-loans-egypt-tunisia

جاء القرار بقانون رقم (2) لسنة 2011 معدلاً لقانون تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية رقم (1) لسنة 1998. أهم هذه التعديلات أن القانون الجديد حدد القطاعات والمجالات التي يحق لها الاستفادة من الحوافز والإعفاءات والمزايا التي حددها القانون، كما وعدل القانون الجديد تعريف ومهام وهيكلية هيئة تشجيع الاستثمار (لمزيد من التفاصيل حول أبرز التعديلات، انظر العدد 24 من المراقب، ص 40).

أما القرار بقانون رقم (3) لسنة 2011 فقد جاء معدلاً لأحكام قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953. أما القراران الآخران فقد جاءا بخصوص القضاء الشرعي والمصادقة على تعين رئيس ديوان الموظفين العام.

وفيما يلي جدول يوضح هذه القرارات وتاريخ صدورها:

| القرار بقانون | تاريخ الصدور |
|---|---|
| قرار بقانون رقم(1) لسنة 2011<br>بشأن القضاء الشرعي | 2011/01/06 |
| قرار بقانون رقم (2) لسنة 2011<br>بشأن تعديل قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998 | 2011/01/13 |
| قرار بقانون رقم (3) لسنة 2011<br>بشأن تعديل قانون الاستملاك رقم (2) لسنة 1953 | 2011/02/01 |
| قرار بقانون رقم (4) لسنة 2011<br>بشأن المصادقة على تعيين رئيس لديوان الموظفين العام | 2011/02/09 |

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع الفلسطيني "المقتفي"

**صندوق 8: تقرير دولي جديد عن التعليم في العالم العربي: جودة التعليم ومشكلة البطالة**

يعاني التعليم في العالم العربي من أزمة مزمنة تتمثل في تدني مستويات المخرجات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى في العالم. ومن الملفت للنظر أن الدول العربية تنفق على التعليم نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تفوق بقليل المتوسط العالمي. غير أن الهوة في نوعية التعليم بين الدول العربية والدول الأخرى على ذات الدرجة من التطور ما تزال "مرعبة" حسب وصف مجلة الإيكونومست[37]. وقد انعكس ذلك في ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب العربي. إذ يعاني العالم العربي من أعلى نسبة بطالة بين الشباب في العالم، وصلت إلى 25% خلال العام 2010 وفقاً لمنظمة العمل الدولية[38]. كما أن النخبة المحظوظة من الشباب العربي التي استطاعت الدخول إلى سوق العمل تعاني من ظروف عمل سيئة تتمثل في أجور متدنية، وغياب الضمان الاجتماعي، وعقود عمل مؤقتة... ألخ.

هذا الإحباط المزمن للشباب العربي المتمثل في تزايد جيش الشباب المتعلمين العاطلين عن العمل كان أحد الدوافع الرئيسية وراء الثورات التي تشهدها المنطقة. هذا ما يزيد من أهمية التقرير الذي أصدرته مؤسسة التمويل الدولية (IFC التابعة لمجموعة البنك الدولي) والبنك الإسلامي للتنيمة بعنوان "*التعليم من أجل التوظيف: تحقيق إمكانات الشباب العربي*"[39]. دعى التقرير لاتخاذ اجراءات فورية لتقليص البطالة في العالم العربي ومعالجة أوجه القصور في النظام التعليمي في هذه الدول، وذلك من خلال سدّ الفجوة بين مخرجات التعليم والمهارات المطلوبة لدخول سوق العمل.

يغطي التقرير دول العالم العربي مع التركيز على تسع دول عربية تمثل 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية و70% من عدد السكان في المنطقة، هي: الجزائر، وعمان، والسعودية، والمغرب، ومصر، والأردن، والعراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، واليمن. وقد اعتمد التقرير في تحليله على أكثر من 200 مقابلة متعمقة تم اجراءها في الدول التسع، ومسح غطى 1,500 من أرباب العمل، ومسح آخر غطى 1,500 شاب في سن العمل.

37 The Economist (2009). Education in the Arab World: Laggards trying to catch up; One reason that too many Arabs are poor in rotten education. October 15th.

38 http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/press-and-media-centre/insight/WCMS_154078/lang--en/index.htm [accessed 5th June 2011].

39 IFC and Islamic Development Bank (2011). Education For Employment: Realizing Arab Youth Potential. International Finance Corporation-World Bank Group: Washington DC; Islamic Development Bank: Jeddah, Saudi Arabia.

وجدت الدراسة أن ملايين من الشباب عاطلون عن العمل بسبب النظام التعليمي العقيم المعتمد في العالم العربي، وهو نظام يخرج شباباً غير مهرة وغير مؤهلين للقيام بالوظائف المتاحة في المنطقة. وبعبارات أكثر تحديداً، يفتقر الشباب العربي إلى المهارات التقنية، ومهارات اتقان اللغة الاجنبية. كما أن الشباب العربي غير مؤهل وغير مدرب على التفكير النقدي، والعمل الجماعي، والإبداع في العمل. ويرى أرباب العمل في العالم العربي أن ثلثي الشباب الموظفين هم غير مهرة ويحتاجون إلى تدريب على رأس العمل (on-the-job training). وفي المقابل، فإن ثلث الشباب الذين شملهم مسح الشباب على استعداد لدفع تكاليف تعليمهم، إذا كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى حصولهم على فرص عمل أفضل.

وعلى هذه الخلفية، تدعو الدراسة دول العالم العربي إلى التركيز على التعليم من أجل التوظيف (Education for Employment)؛ وهو التعليم الذي يهدف إلى تحسين فرص العمل. ونظراً لصعوبة قيام الحكومات بالتصدي للتحديات القائمة في مجال التعليم من أجل التوظيف بمفردها، يسلط التقرير الضوء على ثلاثة محاور رئيسية يمكن أن يشارك بها القطاع الخاص، وهي: التعليم والتدريب المهني، والتعليم الجامعي، وبرامج الإعداد للعمل. المحور الأول يتمثل بمشاركة القطاع الخاص الفاعلة في مراجعة محتوى مناهج التعليم المهني لضمان موائمتها لمتطلبات السوق، كذلك توفير وظائف مهنية ذات مستويات أجور جذابة. المحور الثاني يتمثل في تعديل المناهج التعليمية في الجامعات العربية وفق احتياجات الشباب وأرباب العمل في القطاع الخاص، كذلك توفير المزيج المناسب من الدراسة النظرية الأكاديمية والمهارات العملية. المحور الثالث يتمثل في دور القطاع الخاص في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل (المهارات التطبيقية، أو مهارات التواصل، أو المهارات اللغوية).

وعلى هذا فإن التقرير هو بمثابة خارطة الطريق من أجل التغيير الإيجابي الداعي إلى الاعتماد أكثر على القطاع الخاص في سد الفجوة بين المخرجات التعليمية في العالم العربي ومتطلبات سوق العمل. ولقد عبّر السيد لارس تانيل، الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية، عن هذا التوجه كما يلي: "*ان القطاع العام غير قادر لوحده على ردم هذه الفجوة، وبالتالي إن تحقيق إمكانات الشباب العربي يتطلب دوراً أكبر للقطاع الخاص*".

أن "كلمة السر" في المقتطف السابق هي "غير قادر لوحده على..". ولكن السؤال الذي يبقى معلقاً وبحاجة إلى نقاش مستفيض يتعلق بطبيعة ومدى الدور الذي يتوجب على القطاع العام أن يلعبه في النظام التعليمي، أي القسمة بين دور القطاع العام ودور القطاع الخاص.

## 9- الإجراءات الإسرائيلية

### 9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون

يعرض هذا القسم من المراقب حجم الانتهاكات الإسرائيلية خلال الأشهر كانون الثاني وشباط وآذار من العام 2011. استشهد خلال هذه الفترة 34 فلسطينياً؛ 7 منهم في الضفة الغربية، و27 في قطاع غزة (انظر الجدول 9-1). ومن الملفت للنظر ارتفاع عدد الشهداء خلال الربع الاول من العام 2011 مقارنة مع الربع الذي سبقه (من 26 شهيد خلال الربع الرابع 2010 إلى 34 شهيد خلال الربع الأول 2011). من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن خُمس شهداء الربع الأول 2011 هم أطفال (7 أطفال شهداء).

**جدول 9-1: الانتهاكات الإسرائيلية خلال الربع الأول 2011**

| الحدث | كانون ثاني | | شباط | | آذار | | المجموع | الأطفال (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة | | |
| الشهداء | 6 | 6 | 1 | 6 | 0 | 15 | 34 | 20.5 |
| الجرحى | 34 | 12 | 34 | 45 | 44 | 51 | 220 | 22 |
| المعتقلون | 255 | 5 | 259 | 1 | 312 | 3 | 835 | 15 |

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية http://www.Nad-plo.org:

فيما بلغ عدد الجرحى 220؛ منهم 112 في الضفة الغربية، و108 في قطاع غزة (بارتفاع نسبته 25% مقارنة مع الربع الذي سبقه). وصل عدد الاطفال الجرحى إلى 48 طفل (ما نسبته 22% من مجموع الجرحى خلال الربع الأول 2011). وقد بلغ عدد المعتقلين 835 معتقلا؛ منهم 826 في الضفة الغربية، و9 في قطاع غزة (15% منهم أطفالاً). يوضح الشكل 9-1 عدد المعتقلين في كل محافظة من محافظات الضفة وغزة خلال الربع الأول من العام 2011. يلاحظ من الشكل أن محافظة الخليل استحوذت على النسبة الأكبر من المعتقلين (27%)، تلتها محافظة نابلس بنسبة 15%.

**شكل 9-1: أعداد المعتقلين في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الأول 2011**

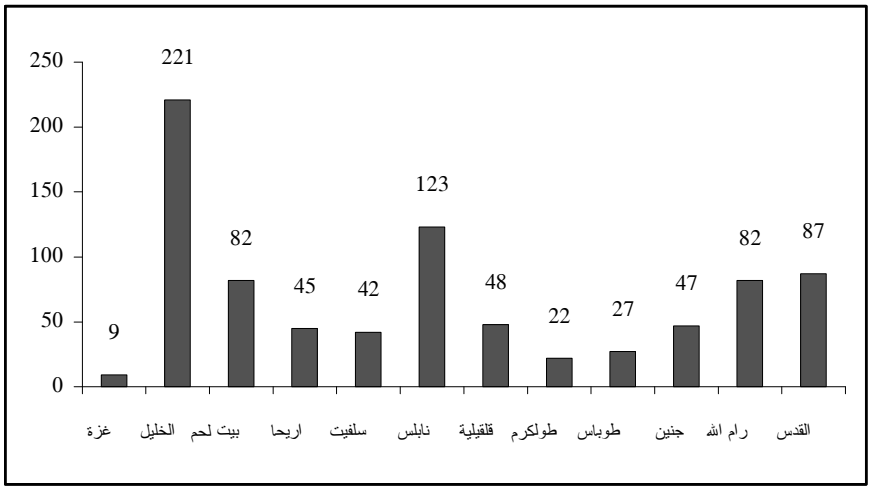


المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

## 9-2 عوائق الحركة والتنقل

تواصلت ممارسات التضييق في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الاول من العام 2011، شملت وضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، وإغلاق المعابر مع إسرائيل، والمنافذ الدولية لقطاع غزة. بلغ عدد الحواجز المؤقتة في الضفة الغربية 2,193 حاجزاً خلال الربع الأول من العام 2011. وبلغ عدد المرات التي أغلقت فيها المعابر بين غزة وإسرائيل 292 مرة، فيما بلغ عدد مرات إغلاق المنافذ الدولية لقطاع غزة 129 مرة (انظر الجدول 9-2).

**جدول 9-2:الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الربع الأول 2011**

| العوائق | كانون ثاني | شباط | آذار | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| حواجز مؤقتة في الضفة الغربية | 778 | 681 | 734 | 193,2 |
| إغلاق المعابر بين محافظات غزة وإسرائيل | 98 | 87 | 107 | 292 |
| إغلاق المنافذ الدولية لقطاع غزة | 43 | 47 | 39 | 129 |
| المجموع | 919 | 815 | 880 | 614,2 |

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

### 9-3 الاعتداءات على قطاعي الصحة والتعليم والأماكن الدينية

تواصلت الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة والأماكن الدينية في الضفة الغربية خلال الربع الاول من العام 2011، حيث بلغ مجموع تلك الاعتداءات 16 إعتداءً، نصفها في القطاع التعليمي. يوضح الجدول 9-3 تلك الاعتداءات خلال الربع الأول من العام 2011.

**جدول 9-3: الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة والأماكن الدينية خلال الربع الأول 2011**

| الاعتداء | كانون ثاني | | شباط | | آذار | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة | الضفة الغربية | قطاع غزة | |
| الاعتداءات على القطاع التعليمي | 3 | 0 | 1 | 0 | 4 | 0 | 8 |
| الاعتداءات على القطاع الصحي | 1 | 0 | 1 | 0 | 1 | 0 | 3 |
| الاعتداءات على الاماكن الدينية* | 0 | 0 | 3 | 0 | 2 | 0 | 5 |
| المجموع | 4 | 0 | 5 | 0 | 7 | 0 | 16 |

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

* لا تشمل الاعتداءات الدينية مداهمة باحات الأقصى التي يتم اقتحامها بشكل دوري.

شملت الاعتداءات على قطاع التعليم مداهمة وتفتيش وهدم للمدارس في كل من محافظة الخليل ونابلس وقلقيلية، وتمركز جيش الاحتلال أمام سكن بنات الجامعة العربية-الأمريكية في جنين. فيما شملت الاعتداءات على القطاع الصحي إعاقة وصول سيارة إسعاف لنقل طفل بمحافظة بيت لحم، كما ومنعت سيارة أخرى من العبور عبر مدخل سلفيت، بالإضافة إلى مداهمة عيادة صحية بقرية عورتا في محافظة نابلس. أما الاعتداءات على الأماكن الدينية فشملت مداهمة وتفتيش عدد من المساجد في محافظات الضفة، عدا عن اقتحام باحات الأقصى بشكل شبه يومي.

### 9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين

قامت قوات الاحتلال بهدم ثلاثة منازل في الضفة الغربية خلال الربع الأول 2011. فيما بلغ عدد المنازل المحتلة 42 منزلاً خلال نفس الفترة. أما إعتداءت المستوطنين فقد ارتفعت خلال الربع الأول بنسبة 87.2% مقارنة مع الربع الذي سبقه. كان الارتفاع الأكبر في شهر آذار؛ إذ بلغ عدد اعتداءات المستوطنيين في هذا الشهر 312 اعتداء. شملت اعتداءات المستوطنيين قتل ودهس للفلسطينيين، وتدمير للمحاصيل الزراعية وبالأخص قطع أشجار الزيتون، وتجريف أراض لتوسيع مستعمرات، وتدمير الأثاث لعدد من المنازل، والاعتداء على محطات تعبئة الوقود، ورشق بالحجارة.

**جدول 9-4: الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية والقدس في الربع الأول من العام 2011**

| الاعتداء | كانون ثاني | شباط | آذار | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| هدم منازل | 2 | 2 | 0 | 3 |
| إحتلال منازل | 15 | 4 | 23 | 42 |
| اعتداءات المستوطنين | 80 | 78 | 312 | 470 |
| المجموع | 97 | 83 | 335 | 515 |

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية، الربع الرابع 2010، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

**صندوق 9: تقرير برنامج الغذاء العالمي عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة**

أصدر برنامج الغذاء العالمي، التابع إلى الأمم المتحدة، في شهر حزيران 2011 دراسة عن السوق والأسر الفلسطينية في قطاع غزة[40]. ويمكن اعتبار هذه الدراسة رداً على ادعاءات تقارير وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن الحصار على قطاع غزة تم تخفيفه بشكل كبير وإن هذا كان له أثار إيجابية ملموسة على الأرض، ويستفاد من تقرير برنامج الغذاء العالمي المعلومات التالية:

- على مستوى الاقتصاد الكلي: يظهر التقرير أن هناك زيادة في متوسط عدد الشاحنات التي دخلت إلى قطاع غزة شهرياً في الفترة تموز 2010 إلى آذار 2011. وعلى الرغم من تلك الزيادة بالمقارنة مع السنوات السابقة، إلا أن هذا لا يمثل إلا 41% من متوسط الشاحنات الداخلة شهرياً في نفس الفترة في عامي 2005 و2006، أي سنوات ما قبل الحصار. كما أن معظم هذه الشاحنات محملة ببضائع لا تساهم في النمو الاقتصادي، مثل العصائر والشوكولاتة والشيبس وغيرها. في حين أن أعداد الشاحنات المحملة بمواد البناء والمواد الخام إلى القطاع الخاص ما زالت محدودة. ولا يزال القطاع الخاص يعتمد بشكلٍ كبير على الأنفاق في إدخال لوازم الإنتاج.
- ويشير التقرير إلى أن هناك بعض التحسن في مستوى التشغيل في قطاع البناء، ولكن مرد ذلك هو المشاريع الإنسانية التي تنفذها المنظمات الدولية وليس القطاع الخاص. كما أن هناك بعض التحسن أيضاً في التوظيف في قطاع الزراعة، ولكن هذا التحسن موسمي وليس نتيجة لتحسن أداء القطاع الزراعي، وذلك بسبب العوائق الإسرائيلية الكبيرة أمام التصدير، وعدم قدرة المواطنين على زراعة 35% من الأراضي الزراعية المتاحة.
- وعلى الرغم من "تخفيف الحصار" الذي تدعيه إسرائيل ما زال أكثر من نصف الأسر في قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، الذي لا يمكن تحقيقه بدون استثمارات حقيقية وخلق فرص عمل تمكن أرباب هذه الأسر من احراز دخل معقول. وعلى الرغم من اتفاق ممثل اللجنة الرباعية الدولية وحكومة إسرائيل على تخفيف القيود على الصادرات الفلسطينية من قطاع غزة إلا أن حجم الصادرات ما زال لا يزيد عن 5% فقط من حجم الصادرات ما قبل الحصار. ويقول التقرير ان إسرائيل جعلت الأمر أكثر سوءاً بإغلاق معبر"كارني" وإبقاء معبر واحد مفتوح وهو "كرم أبو سالم" مما أدى إلى زيادة الوقت ومسافة التوصيل، وبالتالي زيادة تكلفة النقل بنسبة 235% للمصدرين.
- يذكر التقرير أن عدداً من المنتجين يشعرون أن هناك بعض التحسن في الحصول على بعض مواد الإنتاج وقطع الغيار، ولكن لا يزال هناك عوائق إسرائيلية كثيرة أمام استمرارية العملية الإنتاجية مثل انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، والصعوبة في الحصول على معظم المواد الخام بسبب الحصار.
- بالرغم من الارتفاع في الأجور الاسمية بنسبة 2%، إلا أن ارتفاع أسعار المواد الأساسية كالطحين بنسبة 50% في الأسواق العالمية، كذلك ارتفاع أسعار زيت الزيتون بنسبة 40% في الفترة ذاتها، وارتفاع تكلفة النقل، أدى إلى انخفاض في الأجور الحقيقية بنسبة 9% في العام 2010 بالمقارنة مع عام 2009، وانخفاض بأكثر من 25% بالمقارنة مع عام 2007.
- يستنتج التقرير أنه في حال استمرار الوضع الحالي، فإن القطاع الخاص سيبقى عاجزاً عن دفع العجلة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي. وستبقى نسبة الفقر مرتفعة بين الأسر التي ستبقى غير قادرة على تحمل ارتفاع غلاء المعيشة في ظل البطالة المرتفعة والانخفاض في الأجور الحقيقية، وبالتالي، استمرارية الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

ويبقى الحل الوحيد لإنقاذ قطاع غزة، تبعاً للتقرير، هو العمل على رفع الحصار بشكلٍ كامل من قبل المجتمع الدولي، والسماح بعودة الحياة الطبيعية فيه، وقيام السلطة الوطنية بدورها الرئيس، والسماح للقطاع الخاص بقيادة عجلةٍ النمو من جديد.

## 10- أوضاع الأطفال في الأراضي الفلسطينية

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في نيسان 2011 بإصدار تقريره السنوي عن الأطفال في الأراضي الفلسطينية بعنوان "أطفال فلسطين 2010- قضايا وإحصاءات". يوضح التقرير مجمل أوضاع الأطفال في الأراضي الفلسطينية لعام 2010، وفيما يلي نستعرض بعض المؤشرات:

[40] Gaza: eased or un-eased, World Food Programme, June 2011

**الواقع الديمغرافي**

بلغ عدد الأطفال دون سن الثامنة عشر 1.97 مليون طفل في منتصف عام 2010، وهو ما يشكل نحو 49% من إجمالي عدد السكان في الأراضي الفلسطينية. في المقابل شكّل الأطفال اللاجئون ما نسبته 44% من إجمالي عدد الأطفال في الأراضي الفلسطينية. من ناحية أخرى، حدث انخفاض في معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي، إذ بلغ 33 مولوداً لكل ألف من السكان في العام 2010مقارنة مع 43 مولوداً لكل ألف في العام 1997 (بانخفاض أكثر من 23%). تجدر الإشارة إلى وجود تباين واضح في هذا المعدل بين الضفة الغربية وقطاع غزة: 30 مولود لكل ألف من السكان في الضفة الغربية مقابل 37 مولود لكل ألف من السكان في قطاع غزة.

**الزواج المبكر**

ما زالت ظاهرة الزواج المبكر سائدة في المجتمع الفلسطيني. حيث تشير بيانات الزواج والطلاق إلى أن نسبة الأطفال الإناث (دون سن الثامنة عشر) اللواتي عقدن قرانهن في الضفة الغربية خلال عام 2009 بلغت 23%، وهي نسبة مرتفعة. في المقابل، تؤكد البيانات على أنه كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي، ارتفع العمر الوسيط للزواج.

**الواقع الصحي**

تشير البيانات إلى أن معدلات سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة في الأراضي الفلسطينية ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وصلت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في الضفة الغربية إلى 11%، و10% في قطاع غزة خلال العام 2010. كما يعتبر نقص الوزن مؤشراً آخراً يعكس الوضع الصحي للأطفال. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بين عامي 1996 و2000، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع عام 2004 لتصل إلى 5%.

فيما بلغ معدل وفيات الرضع (أطفال أقل من سنة) في الأراضي الفلسطينية 20.6 لكل ألف ولادة خلال الفترة الممتدة ما بين عام 2005 و2010 (23 لكل ألف ولادة في غزة مقابل 19 في الضفة). أما على صعيد وفيات الأطفال دون الخامسة، فقد سجلت 29 لكل 1000 ولادة في قطاع غزة مقابل 22 لكل ألف ولادة في الضفة الغربية خلال الفترة نفسها.

**الواقع التعليمي**

بلغ عدد طلبة المدارس في الأراضي الفلسطينية للعام الدراسي 2010/2009 نحو 1.1 مليون طالباً وطالبة نصفهم من الإناث. بلغت نسبة الزيادة في أعداد الطلبة في المرحلتين الأساسية والثانوية 25% خلال العام الدراسي 2010/2009 مقارنة بالعام الدراسي 1999/1998. أما عدد المدارس فقد بلغ 2,577 مدرسة في العام الدراسي 2010/2009 (1,697 مدرسة أساسية و880 مدرسة ثانوية)، مسجلاً معدل زيادة بلغ 2.5% خلال الفترة نفسها. أما عدد المعلمين في مدارس الضفة الغربية فقد بلغ 29,390 معلماً ومعلمة في العام الدراسي 2010/2009 بنسبة 41% معلماً و59% معلمة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 47% مقارنة مع عدد المعلمين في الضفة الغربية خلال الفترة 1999/1998.

أما معدل عدد الطلبة لكل معلم في جميع المراحل في العام الدراسي 2010/2009 فقد بلغ 22.5 طالباً لكل معلم في الضفة الغربية وغزة. كما يلاحظ التباين الكبير في هذا المعدل بين المدارس الحكومية والمدارس الخاصة (27 طالباً لكل معلم في المدارس الحكومية مقابل 17 في الخاصة).

**أثر الانتفاضة على واقع الأطفال الفلسطينيين**

على الرغم من أن اسرائيل عضواً في اتفاقية حقوق الطفل وفي اتفاقية مناهضة التعذيب، إلا أنها كانت تعتقل بتاريخ 12 شباط من العام الجاري 221 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 13 و18 عاماً، في ظروف قاسية وانتهاكات صارخة لكافة حقوقهم وفقاً لبيانات وزارة شؤون الأسرى والمحررين التي اعتمدها تقرير الاحصاء. كشف تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين (2011) أن من بين هؤلاء الأطفال 35 طفلاً تحت سن السادسة عشر عاماً، إضافة إلى 186 طفلاً ما بين 16-18 عاماً. وأضاف التقرير أن سلطات الاحتلال تقوم باستخدام صنوف التعذيب وظروف الاعتقال القاسية تماماً كالتي تستخدمها ضد الأسرى البالغين. الأمر الذي لا بد وأن ينعكس سلباً على نموهم وتطور قدراتهم.

**صندوق 10: منهجية جديدة لتقييم ولترشيد المساعدات الدولية في محاربة الفقر**

هناك مدرستان رئيسيتان متعارضتان حول الدور الذي تلعبه المساعدات الدولية للحد من الفقر. المدرسة الأولى، وعلى رأسها الاقتصادي جيفري ساكس، ترى أن المساعدات الدولية هي الخطوة الضرورية والأولى للحد من الفقر. في كتابه "نهاية الفقر" يقدم ساكس تحليلاً مفصلاً لأسباب الفقر العالمي المدقع، إذ يرى أن ثمة جملة عوامل (المناخ الحار، أراض غير خصبة، انتشار الأمراض) تجعل المجتمعات الفقيرة غير قادرة على توليد أي فائض اقتصادي للمستقبل ولا تستطيع تحمل الاستثمارات التي تعزز اقتصاداتها على المدى الطويل[41]. وبالتالي يرى ساكس أن الخطوة الأولى يجب أن تكون زيادة المساعدات الأجنبية بطريقة تُشجّع الاستثمارات الخاصة. وحالما تبدأ هذه الاستثمارات بالعمل، سيزداد معدل الربح وتزداد الاستثمارات أكثر وينمو الاقتصاد بشكل سريع. تجدر الإشارة إلى أن البروفسور ساكس هو صاحب فكرة برنامج "أهداف الألفية"، إذ قام بوضع خطة عملياتية تم تبنيها من الأمم المتحدة لتقليص الفقر وحماية البيئة وتحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي[42].

من جهة أخرى يرى أنصار الثورة المضادة، وعلى رأسهم ويليام استرلي، أن مثالب المساعدات الدولية تفوق بكثير ثمارها. يرى استرلي أن وصفات ساكس ليست بالجديدة، وأن الجهود التي بذلتها الدول الغنية لمساعدة الدول النامية عبر أكثر من ستين عاماً لم تحقق أهدافها، بل والأكثر من ذلك كانت آثارها السلبية أكبر من جوانبها الايجابية. ووضع استرلي في كتابه "عبء الرجل الأبيض، لماذا أدت مساعدات الغرب للآخرين إلى مزيد من الضرر وقليل من المنفعة؟" تقييماً صارماً ومتشائماً لأثر المساعدات الخارجية من الدول الغربية على الدول النامية[43].

قامت عدة محاولات لتقييم فعالية المساعدات ولحسم النقاش بين المدرستين تجريبياً. ومن أبرز هذه المحاولات دراسة البنك الدولي (1998) لتحديد متى تكون المساعدات الدولية ناجحة والحالات التي تعد فيها المساعدات الدولية هدراً للأموال[44]. خلص البنك إلى أن المساعدات الدولية تكون أداة فعالة في تسريع النمو وتقليل الفقر فقط في الدول التي تتمتع بـــ "سياسات جيدة". وهذه السياسات الجيدة تتمثل في أربعة عوامل رئيسية: الانفتاح التجاري على الخارج، والموازنة الحكومة المتوازنة، والتضخم المتهاود، والحكم الرشيد. وتوصل البنك الدولي إلى أن الدول التي تمتلك هذه المواصفات الأربع تكون فيها المساعدات الدولية فعالة. أما الدول التي تعاني من سياسات سيئة فإن المساعدات لا تؤدي إلى تسريع النمو وتقليص الفقر فيها.

في السياق الفلسطيني، اتخذ الجدل حول فعالية المساعدات منحاً آخر. ويتلخص هذا في وجهة النظر التي تقول أن المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية تخدم أهدافاً سياسية في المحل الأول وليست اقتصادية. وترى الدراسات النقدية أن إحجام الحكومات المانحة عن معالجة جذور وأسباب الفقر ونقص النمو (وهي أسباب تكمن في الاحتلال الإسرائيلي)، والاكتفاء فقط بإعطاء المساعدات ومعالجة العوارض، يورط الدول المانحة في سياسات الاحتلال ويجعلها شريكة له. لا بل أن المساعدات الدولية تساهم بشكل غير مباشر في ديمومة الاحتلال عبر التخفيف من عوارضه وتحرير اسرائيل من عبء وكلفة احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة[45].

صدر في نيسان من هذا العام كتاب جديد يسعى إلى تقديم منهجية مبتكرة لتقييم فعالة المساعدات الدولية. ولقد وضع الكتاب *"بؤس الاقتصاد: إعادة نظر جذرية في طريقة مكافحة الفقر العالمي"* مؤلفان من الهند وفرنسا هما بانيرجي ودوفلو[46]. حظي كتابهما باهتمام كبير في الأوساط الأكاديمية وأوساط المنظمات الدولية نظراً لأنه يقترح أسلوباً جديداً لتحسين فعالية المساعدات الدولية للقضاء على الفقر. تقوم فكرة الكتاب على التحليل التجريبي البحت في تقييم دور المساعدات للحد من الفقر. ولقد عمل عمل بانيرجي ودوفلو لأكثر من 15 سنة مع الفقراء في عشرات البلدان على امتداد القارات الخمس في محاولة لفهم المشكلات التي ترافق الفقر وإيجاد حلول لها.

يقترح الباحثان في كتابهما تطبيق منهجية "التجارب العشوائية" (Controlled Randomized Trials). ويمكن تلخيص المنهجية الجديدة بالتالي: يتم اختيار عائلتين (أو قريتين أو قبيلتين...) اعتباطياً، على أن تكونا متشابهتين في جميع الصفات. ثم يقوم الباحث بإعطاء أحداهما دون الأخرى نوعاً معيناً من المساعدات (مساعدات غذاء، أو حفر بئر، أو شق طريق...ألخ). ثم يتم فحص تأثير تلك المساعدة على الفقر

41 Sachs, J. (2005). *The End of Poverty; Economic Possibilities for Our Time*. Penguin Press.

42 Sachs, J. (2005). Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Milliunum Development Goals. http://www.unmillenniumproject.org/reports/index_overview.htm [accessed 12th May 2011].

43 Easterly, W. (2006). *The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much Ill and So Little Good*. Penguin Press.

44 World Bank (1998). *Assessing Aid: What Works, What doesn't, and Why*. World Bank. Washington.

45 Keating, M *et al.* (eds)(2005). *Aid, Diplomacy and Facts on the Ground: The Case of Palestine*. Chatham House. London. See also Jaspars, Susanne and O'Callaghan, Sorcha (2010). *Challenging Choices: Protection and Livelihoods in Conflict, Case studies from Darfur, Chechnya, Sri Lanka and the Occupied Palestinian Territory*. Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute. London.

46 Banerjee, A. and Duflo, E. (2011). *Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty*. PublicAffairs.

والسلوك بالمقارنة مع الفقر والسلوك الذي لم يحصل على تلك المساعدة. ويأمل الباحثان أن يتمكنا من خلال تكرار التجربة إلى قياس تأثير المساعدة واختيار الشكل الأفضل لها. أي أن تقييم المساعدات يصبح مبنياً على التجربة مثل العلوم الطبيعية البحتة. هذه المنهجية في تحليل فعالية المساعدات تشبه سلوك شركات الأدوية عند اختبار علاج جديد، حيث تقوم الشركات بأخذ عينتين متشابهتين في جميع الصفات ثم تقوم بتزويد أحدهما بالعلاج لاكتشاف فعاليته.

على سبيل المثال، طبق الباحثان منهجيتهما لتقييم جهود القضاء على مرض الملاريا. يموت أكثر من 881 ألف شخص سنوياً بسبب هذا المرض[47]. والملاريا مرض يسببه نوع معين من البعوض، يتطلب القضاء على هذه البعوضة توفر ناموسيات مشبعة بالمبيدات الحشرية. يرى أنصار مدرسة ساكس أن الناموسيات يجب أن توزع مجاناً على الفقراء، أما أنصار استرلي فيشككون بفعالية توزيع الناموسيات مجاناً. ولقد قام بانيرجي ودوفلو باختبار جدوى التوزيع المجاني للناموسيات ثم كم يجب أن يكون سعرها في حال كان بيعها أجدى لتقييم الأثر والأسلوب الأفضل لمساعدة الفقراء في المناطق الاستوائية. يؤكد بانيرجي ودوفلو مراراً وتكراراً بأن المساعدات لا يمكن أن تكون فعّالة في جميع المجتمعات على ذات الدرجة، حيث أن الظروف تختلف وبالتالي فإن ما يصلح في مكان لا يصلح في آخر. لذا يجب دراسة سلوك الفقراء في المجتمعات المختلفة لتحديد ردود أفعالهم.

قام الباحثان مؤخراً (أيار، 2011) بنشر مقال تحت عنوان "هل هناك أكثر من مليار جائع في العالم حقاً؟[48]. طبق الباحثان منهجهما الجديد للتشكيك بتقديرات منظمة الغذاء والزراعة العالمية التي تقول أن هناك مليار جائع في العالم. إذ توصل الباحثان من معاينتهما التجريبية في أنحاء العالم إلى أن الفقر والجوع لا يترافقان معاً. وبالتالي يشكك المؤلفان بأن التوزيع المجاني للغذاء على الفقراء هو أداة فعالة لمحاربة الفقر. فالفقراء أولاً لا ينفقون ينفقون كامل دخلهم على الغذاء كما يفترض عادة. والفقراء ثانياً يأكلون كميات أقل من توصيات الخبراء لأنهم يبذلون جهداً عضلياً أقل من السابق، ولأنهم لا يعانون من الاسهال والأمراض بسبب تحسن الظروف الصحية. ويتوصل الباحثان إلى نتيجة مدهشة بعض الشيء إذ يقولون أن الفقراء لا يعانون من الجوع بل يأكلون بما فيه الكفاية ولكنهم يتناولون نوعية الغذاء الخاطئ. المشكلة إذن في النوعية وليس الكمية. ونوعية الغذاء الرديئة هي التي تأثر على الصحة الفيزيائية والعقلية لأطفال الفقراء بشكل خاص.

تعرضت المنهجية التي يدعو إليها بانيرجي ودوفلو إلى بعض الانتقادات؛ ومن أبرز الانتقادات أن المنهجية يمكن تطبيقها على المستوى الجزئي (المايكرو) ولكن تطبيقها أكثر صعوبة على المستوى الكلي (الماكرو). حيث يمكن اجراء تجارب مخبرية على الصعيد المايكرو (بين الأفراد او الأسر أو التجمعات السكانية الصغيرة)، ولكن ليس على المستوى الماكرو (الكلي): مقارنات بين الدول. ولكن لا شك أن المنهجية الجديدة توفر أسلوباً مبتكراً لتحديد أشكال المساعدات الأكثر فعالة ولتأكيد أن ما يصلح في مكان وزمان معينين قد لا يصلح في مكان آخر، إذ ليس هناك "قالب يناسب كافة المقاييس".

## 11- مسح الهجرة في الأراضي الفلسطينية، 2010

وضع تقرير البنك الدولي (2011)، الضفة الغربية وقطاع غزة في المرتبة الاولى عالمياً من حيث نسبة المهاجرين إلى عدد السكان، حيث وصلت النسبة إلى ما يزيد على 68%[49]. وعليه تتجلى أهمية توفر بيانات إحصائية متعلقة بهجرة الفلسطينيين من وإلى الضفة الغربية وقطاع غزة.

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في آذار 2011، بنشر التقرير الرئيسي لمسح الهجرة في الضفة الغربية وغزة، 2010. يُعدّ هذا المسح الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[50]. شمل المسح عدة بيانات تفصيلية عن الهجرة الداخلية والخارجية

47 Banerjee, A. and Duflo, E. Lecture: Challenges of world poverty: Social experiments. http://pooreconomics.com/teaching-book [accessed 10th May 2011].

48 Banerjee, A. and Duflo, E. (2011). More than 1 Billion People Are Hungry in the World: But what if the experts are wrong?. Foreign Policy. http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/04/25/more_than_1_billion_people_are_hungry_in_the_world [accessed 12th May 2011].

49 World Bank (2011). The Migration and Remittances Factbook 2011. http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMDK:21352016~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html [accessed 8th June 2011].

50 في ورشة عمل للجهاز المركزي للإحصاء لإعلان نتائج الهجرة في الأراضي الفلسطينية بتاريخ 2010/12/27 علا عوض

في الأراضي الفلسطينية، من بينها حجم الهجرة وخصائصها واتجاهاتها، وميل الفلسطينيين المقيمين في الضفة وغزة نحو الهجرة الخارجية، بالإضافة إلى تحويلات المهاجرين.

## 11-1 المهاجرون من الضفة الغربية وقطاع غزة

هاجر ما يقارب من 22 ألف فرد فلسطيني للإقامة خارج الأراضي الفلسطينية في الفترة بين 2007-2009. وحسب المنهجية التي اتبعها الجاز المركزي للإحصاء الفلسطيني التي تعتمد على تقصي البيانات عن المهاجرين من قبل أفراد عائلاتهم، فإن هذا العدد لا يشمل العائلات التي هاجرت بأكملها. كما بينت النتائج أن 51% من المهاجرين للخارج هاجروا قبل العام 2000 و28.4% بعد العام 2005. من جهة أخرى، 33% من هؤلاء المهاجرين يقعون ضمن فئة الشباب (15-29 سنة). أما عن الدول التي استقبلت أعلى نسب من المهاجرين الفلسطينيين، فكانت الأردن ودول الخليج والولايات المتحدة بما نسبته 23.5%، 20%، 22% على التوالي.

وأوضحت النتائج أيضاً إلى أن أكثر من ثلث المهاجرين هم من حملة الشهادات الجامعية (36% من إجمالي المهاجرين للخارج). إن عوامل الجذب إلى الخارج التي تدفع الكفاءات الفلسطينية إلى النزوح (فرص عمل أكثر ودخول أعلى)، أو عوامل الطرد الناتجة من عدم توافر هذه الفرص داخل الوطن تفسر دوافع الهجرة خصوصاً في أوساط الشباب ذوي الكفاءات.

## 11-2 العائدون (الهجرة إلى الأراضي الفلسطينية)

من جهة أخرى، فإن تباين عوامل الجذب للهجرة والطرد بين الدول المستضيفة للعمالة الفلسطينية المهاجرة، أدى أيضاً إلى هجرة معاكسة أو عودة من المهجر. وتوضح نتائج المسح إلى أن هناك ما بين 5-7 آلاف عائد سنوياً للأراضي الفلسطينية خلال السنوات الخمس الماضية. أما عن خصائص العائدين، فتشير البيانات إلى أن 37% منهم هم من الشباب، وأن الأردن هي الدولة التي عاد منها أعلى نسبة من العائدين بواقع 36%. أما عن دوافع العودة من المهجر، فأظهرت النتائج أن 33% من العائدين عادوا لدوافع لم شمل العائلة أو المرافقة. ومن الجدير بالذكر أن نتائج المسح تظهر أن ما نسبته 6% من السكان في الأراضي الفلسطينية يحملون جنسية أخرى غير الجنسية الفلسطينية.

## 11-3 توجهات المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو الهجرة

أما عن توجهات المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو الهجرة، أشارت النتائج أن 13% من الأفراد بين (15-59) عاماً يرغبون بالهجرة للخارج. وعلى الرغم من الظروف الصعبة في القطاع، إلا أن النتائج أظهرت تقارباً كبيراً في نسب الراغبين بالهجرة للخارج بين الضفة وغزة. أما بالنسبة لدوافع الرغبة في الهجرة، فكانت أكثر الأسباب متعلقة بتحسين مستوى المعيشة بواقع 39%، و15% يرغبون بالهجرة لعدم توفر فرص عمل مناسب، و19% لأغراض التعليم والدراسة.

أظهرت النتائج تفاوتاً بين الضفة الغربية وغزة، إذ كانت الرغبة في الهجرة بسبب انعدام الأمن أعلى في القطاع (14%) مقارنة مع 6% في الضفة. أما أهم الأسباب لعدم الرغبة بالهجرة فكان"الشعور بالراحة في الوطن"، إلى جانب "قداسة أرض فلسطين" بنسبة تجاوزت ثلاث أرباع الأفراد بين فئة الشباب الذين لا يرغبون بالهجرة.

## 11-4 الهجرة الداخلية

كما أظهرت النتائج المتعلقة بالهجرة الداخلية أن السنوات العشر الأخيرة شهدت أكثر من 50% من نشاطات الهجرة الداخلية التي تمت بين المحافظات وداخلها. وكانت كل من محافظة القدس ورام الله ونابلس أكثر المحافظات الفلسطينية التي شهدت استقبالاً للهجرة الداخلية، حيث أن 50% من الهجرة الداخلية خلال السنوات الخمس الأخيرة كانت إلى هذه المحافظات. أما عن أسباب الهجرة الداخلية، فكان أهمها غرض الزواج (36%)، والمرافقة (33%). ويلاحظ انخفاض حصة الأسباب الأخرى كالعمل والدراسة (6% و2%، على التوالي). وكما هو الحال بالنسبة للهجرة الخارجية، فقد كانت فئة الشباب هي الفئة التي تشكل أعلى نسبة من المهاجرين بواقع 33.4%. وتجدر الإشارة إلى أن الممارسات الإسرائيلية تساهم بشكل مباشر ورئيس في الهجرة الفلسطينية، الداخلية منها بخاصة. ففي عام 2008، بلغ معدل الهجرة من القدس 16%، وبلغ معدل الهجرة من المحافظات الملاصقة للخط الأخضر كجنين وطولكرم وقلقيلية 10%[51].

[51] انظر: سروجي، فتحي، وخليفة، محمد. (2008).هجرة العمالة الفلسطينية إلى محافظة رام الله والبيرة الأسباب والآثار الاقتصادية. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس).

### صندوق 11: هجرة الأدمغة: مكسب أم مثلب؟

قامت مجلة "الإكونومست" الأسبوعية مؤخراً بنشر دراسة عن هجرة المتعلمين من الدول النامية بعنوان "هجرة الأدمغة: مكسب أم استنزاف للدول الفقيرة؟"[52]. وأكدت المقالة أنه على عكس الانطباع الشائع بأن هجرة العقول هي استنزاف وخسارة مطلقة، فإن الهجرة يمكن أيضاً أن تكون مفيدة. ومن أبرز فوائد الهجرة التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون المتعلمون إلى بلدانهم الأم. إذ تشير احصاءات البنك الدولي إلى أن العمال المهاجرين قاموا بتحويل ما مجموعه 325 مليار دولار إلى بلدانهم الأم في العام 2010. لا بل أن هذه التحويلات تساهم بحصة كبيرة في الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول، مثل لبنان حيث تساهم التحويلات بنحو 20% من الناتج القومي الاجمالي.

وعلى الرغم من أن البلد الأم ينفق مبالغ طائلة على تعليم هذه العقول المهاجرة إلا أن دراسة مفصلة للحال في دولة افريقية فقيرة هي غانا، أوضحت أن المهاجرين المتعلمين يقومون بتحويل مبالغ كبيرة تفوق بعدة مرات تكاليف التعليم التي أنفقتها الدولة عليهم.

من ناحية أخرى تشير الدراسة إلى أن بعض العقول المهاجرة يمكن أن يصبحوا عاطلين عن العمل في حال لم يغادروا بلدانهم الأصلية. إذ أوضحت الأبحاث أن نسبة العاطلين على العمل في أوساط المتعلمين، في البلدان الفقيرة تحديداً، تفوق مثيلتها في أوساط غير المتعلمين، ذلك لأن المتعلمين عادة ما يكونون أكثر تطلباً. أخيراً، أشارت الدراسة إلى أن البلاد الفقيرة يمكن أن تستفيد كثيراً في حال عاد هؤلاء المهاجرون إلى أوطانهم، إذ أنهم يرجعون آنذاك بمهارات نادرة يصعب أو يستحيل أن يحصلوا عليها في حال ظلوا في بلدانهم.

[52] The Economist (2011) Drain or Gain? Poor countries can end up benefiting when their brightest citizens emigrate. http://www.economist.com/node/18741763 (accessed June 14, 2011).

# المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2010

| المؤشر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **السكان في منتصف العام** (ألف نسمة) | | | | | | | | | | | |
| الأراضي الفلسطينية | 3,053.3 | 3,138.5 | 3,225.2 | 3,314.5 | 3,407.4 | 3,508.1 | 3,612.0 | 3,719.2 | 3,825.5 | 3,935.25 | 4,048.40 |
| الضفة الغربية | 1,943.7 | 1,992.6 | 2,042.3 | 2,093.4 | 2,146.4 | 2,203.7 | 2,262.7 | 2,323.5 | 2,385.2 | 2,448.4 | 2,513.3 |
| قطاع غزة | 1,109.7 | 1,145.9 | 1,182.9 | 1,221.1 | 1,261.0 | 1,304.4 | 1,349.3 | 1,395.7 | 1,440.3 | 1,486.8 | 1,535.12 |
| **الحسابات القومية** (مليون دولار) | | | | | | | | | | | |
| ن.م.ج ** | 4,118.5 | 3,765.2 | 3,264.1 | 3,749.6 | 4,198.4 | 4,559.5 | 4,322.3 | 4,554.1 | 4,878.3 | 5,241.3 | 5,728.0 |
| ن.م.ج للفرد (دولار)** | 1,450.2 | 1,287.9 | 1,084.8 | 1,210.9 | 1,317.0 | 1,387.2 | 1,275.4 | 1,303.2 | 1,356.3 | 1,415.7 | 1,502.4 |
| الإنفاق الأسري** | 3,982.0 | 3,901.4 | 3,627.8 | 4,103.1 | 4,400.3 | 4,467.5 | 4,197.5 | 4,591.2 | 4,851.9 | 5,285.4 | - |
| الإنفاق الحكومي | 1,100.7 | 1,022.7 | 947.9 | 903.1 | 1,048.9 | 833.3 | 870.4 | 892.7 | 995.9 | 1,105.5 | - |
| التكوين الرأسمالي الإجمالي ** | 1,561.1 | 1,120.0 | 954.1 | 1,204.0 | 1,022.3 | 1,265.7 | 1,347.2 | 1,122.9 | 1,060.5 | 1,137.3 | - |
| صافي الميزان التجاري السلعي ** | (2,431.9) | (2,055.4) | (2,082.0) | (2,382.4) | (2,209.8) | (2,009.0) | (1,668.6) | (1,970.5) | (2,047.4) | (2,289.4) | – |
| الواردات السلعية ** | 2,978.5 | 2,418.6 | 2,423.8 | 2,776.8 | 2,622.1 | 2,466.5 | 2,203.8 | 2,508.3 | 2,642.4 | 2,881.2 | – |
| الصادرات السلعية ** | 546.6 | 363.2 | 341.8 | 394.4 | 412.3 | 457.5 | 535.2 | 537.8 | 595.0 | 591.8 | – |
| **الأسعار والتضخم** | | | | | | | | | | | |
| متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل | 4.086 | 4.208 | 4.742 | 4.550 | 4.478 | 4.482 | 4.454 | 4.110 | 3.567 | 3.93 | 3.73 |
| متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل | 5.811 | 5.928 | 6.674 | 6.417 | 6.307 | 6.317 | 6.292 | 5.812 | 5.042 | 5.54 | 5.27 |
| معدل التضخم (%) *** | 2.8 | 1.2 | 5.7 | 4.4 | 3.0 | 4.1 | 3.8 | 1.9 | 9.9 | 2.75 | 3.75 |
| **سوق العمل** | | | | | | | | | | | |
| عدد العاملين (ألف شخص) | 600 | 505 | 477 | 564 | 578 | 603 | 636 | 690 | 667 | 718 | 745 |
| نسبة المشاركة (%) | 41.5 | 38.7 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.4 | 41.0 | 41.7 | 41.2 | 41.6 | 41.1 |
| معدل البطالة (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 |
| **الأوضاع الاجتماعية** | | | | | | | | | | | |
| نسبة الفقر (%) **** | – | 27.9 | – | – | 25.9 | 24.3 | 24.0 | 31.2 | – | 26.2 | 25.7 |
| نسبة الفقر المدقع (%)**** | – | 19.5 | – | – | 14.2 | 15.3 | 13.7 | 18.8 | – | 13.7 | 14.1 |

| المؤشر | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المالية العامة** (مليون دولار) | | | | | | | | | | | |
| صافي الإيرادات المحلية***** | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548.4 | 1,834.7 |
| النفقات الجارية وصافي الإقراض | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,919.6 | 2,923.4 |
| النفقات التطويرية | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | غ.م | غ.م | 273 |
| فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,412.7) | (1,089) |
| إجمالي المنح والمساعدات | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,210 |
| فائض (عجز) الموازنة الكلي | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (174.2) |
| الدين العام | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 1,732 | 1,883 |
| **القطاع المصرفي** (مليون دولار) | | | | | | | | | | | |
| موجودات/ مطلوبات المصارف | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8,608 |
| حقوق الملكية | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 597 | 702 | 857 | 910 | 1,097 |
| ودائع الجمهور لدى المصارف | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 |
| التسهيلات الائتمانية | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829 | 2,109 | 2,825 |
| عدد المصارف | 21 | 21 | 20 | 20 | 20 | 20 | 21 | 21 | 21 | 20 | 18 |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2010 هي سنة 2004، و بيانات العام 2010 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 2000–2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007–2010 هي 2004 (2004=100).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الايرادات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

2011

# Economic & Social Monitor

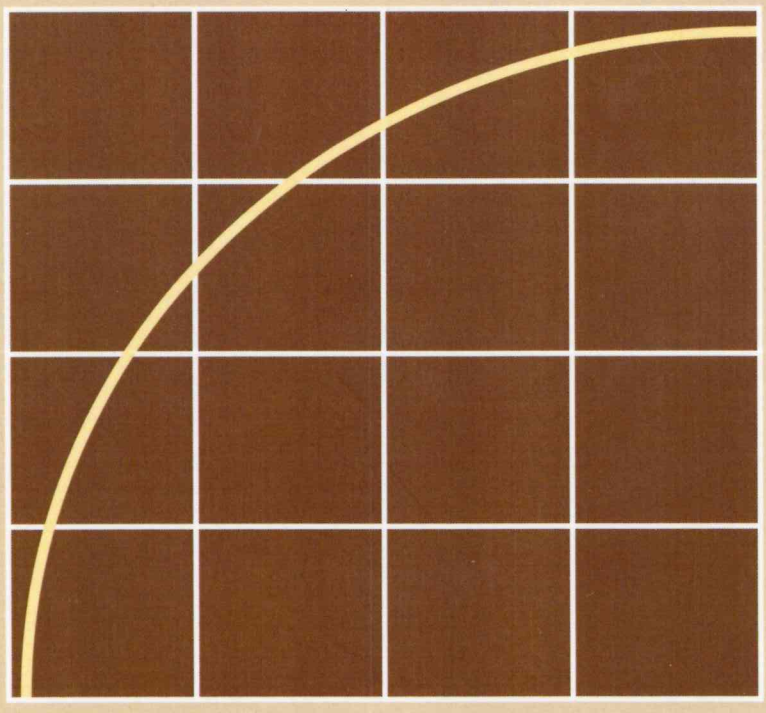

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)

Volume 25
July

**This issue is based on contributions from researchers of:**

**Palestine Economic Policy Research Institute −MAS** (General Coordinator**: Haneen Ghazawneh)**
**The Palestinian Central Bureau of Statistics (**Coordinator**: Amina Khasib)**
**Palestine Monetary Authority (**Coordinator**: Shaker Sarsour)**

**Editor:** **Nu'man Kanafani**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

**Copyright**
© 2011 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@pal-econ.org
website: www.pal-econ.org

© 2011 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2011 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma-palestine.org
website: www.pma.ps

**To Order Copies**
Contact the Administration on the above addresses.

July, 2011

# FOREWORD

This issue of the ***Economic and Social Monitor*** presents a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Palestinian Territory during the first quarter of 2011. Among the topics discussed in this issue are: National accounts data, public finance, labor markets, the indicators of economic activity, and prices and purchasing power. Also included in this addition, is an analysis of foreign trade figures (the trade balance and balance of payments). Finally, the traditional sections of the ***Monitor***, such as banking sector data, laws and legislation and Israeli measures are also included.

We would like to emphasize once more that economic activity has a seasonal nature, meaning that some activities flourish in certain seasons and naturally shrink in others. Thus, comparing the economic activity in successive quarters often fails to account for seasonal dynamics and produces a skewed view of the inherent tendencies in economic performance. In order to account for seasonal shifts, the ***Economic and Social Monitor*** favors comparing analogous quarters from various years and thus provides time-series of quarterly figures.

One of the new features introduced in this issue of the ***Monitor*** is data on the quantity of newly registered vehicles in the West Bank during the first quarter of 2011. Many countries have recognized that the number of new cars purchased indicates the degree of confidence individuals have about their economic future (job security etc.). Moreover, it is thought to be predictive of the confidence banks have in the ability of their customers to service their debts.

The present issue of the ***Monitor*** includes eleven independent text boxes, each of which addresses a topical issue either directly or indirectly related to the policies and economic situation in the Palestinian Territory. For example, one box concentrates on the possible effects that a recent minimum wage hike in Israel may have on the West Bank and Gaza Strip workers. Other boxes deal with issues such as: the International Monetary Fund assessment of the economic impact of the Arab spring, the question of "forgone growth" in the Palestinian Territory due to Israeli measures, and the introduction of a new methodology to assess the effectiveness of international assistance in poverty alleviation.

We hope that this issue further strengthens the role of the ***Economic and Social Monitor*** as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. Finally, we hope that this issue opens the door for necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Palestinian Territory.

**Samir Abdullah**
*Director General*
*Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)*

**Ola Awad**
*President of the*
*Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)*

**Jehad Alwazir**
*Governor*
*Palestine Monetary Authority (PMA)*

# Executive Summary

**Gross Domestic Product:** The Palestinian GDP grew by 0.4% between the fourth quarter of 2010 and the first quarter of 2011, an increase consistent with the trend of the previous year. Conversely, GDP per capita decreased by 0.4% compared to the previous quarter, however, increased by 5% compared with the first quarter 2010.

**The labor market:** The number of workers in the West Bank and Gaza increased from 767.2 thousand in the fourth quarter of 2010 to 780.2 thousand in the first quarter of 2011. Distribution of workers by region is as follows: 61.3% in the West Bank, 28.7% in the Gaza Strip, and 10% in Israel and Israeli settlements. The unemployment rate decreased from 23.4% in the fourth quarter of last year to 21.7% in first quarter of this year. Furthermore, the average wage of workers in the Gaza Strip increased by some 9% this quarter. Consequently, the average daily wage rose to 64.4 NIS, a 4.9 NIS increase from the final quarter of 2010.

**Public Finance:** In the first quarter of 2011 domestic revenues grew to $573 million dollars, an increase of 33.8% from the fourth quarter of 2010. Additionally, public expenditures dropped to $757 million, decreasing 12.2% from last year. The combination of these two factors reduced the first quarter budget deficit to $141.3 million, a significant improvement from the $358.7 budget shortfall of the fourth quarter in 2010.

**The banking sector:** Figures demonstrate a constant improvement in the Palestinian banking sector in the first quarter of 2011. The net assets of banks operating in the Palestinian territories (18 banks) were up by 1.6% from the fourth quarter of last year. Currently, direct credit facilities form the largest portion of the assets held by Palestinian banks. Finally, liabilities were also up, increasing by 1.5% from last quarter.

**Palestine Securities Exchange:** At 49.28 million, the number of shares traded during the first quarter of 2011 rose 5.6% when compared to the fourth quarter of 2010. Yet, while the number of shares traded was up, the value of shares traded declined by 12.6%. This decline was the result of a fall in stock prices in some sectors, particularly the services sector which accounted for nearly 33% of the total shares traded in the first quarter of 2011. At the end of the first quarter of 2011 the Al-Quds index closed at 497.67 points, a jump of 1.65% over the fourth quarter of 2010.

**Company registration:** At 389, the total number of new companies registered in the West Bank during the first quarter of 2011 was up 34% compared to fourth quarter of 2010. However, while business registration was up, the total capital ($80.78 million Jordanian dinars) of newly-registered companies decreased by approximately 66% from the fourth quarter of last year. With 34.7%, the Ramallah and Al Bireh region accounted for the lion's share of newly registered companies; Hebron was next with 16.2%, followed by Bethlehem with 10%.

**Building licenses and cement imports:** Compared to the first quarter of 2010, the number of building permits issued in the West Bank in the first quarter of 2011 increased by 34.7%. Similarly, the total number of licensed spaces for building increased during the first quarter of 2011, up about 69.5% from the corresponding quarter in 2010. In line with the increase in construction and number of building licenses, the quantity of cement imported into the West Bank during the first quarter of 2011 rose by about 55% from the fourth quarter of 2010.

**Car registration:** In the first quarter of 2011, 5,230 cars were imported into the West Bank. This represents a 5% increase when compared to 4,964 cars imported in the first quarter of 2010. 77% of all cars registered during the first quarter 2011 were both used and imported from abroad (countries other than Israel).

**Hotel activity:** The total number of guests staying in hotels located in the Palestinian territories was 132,112 in the first quarter 2011. 10.3% of hotel guests were Palestinians while 36.3% were European. The total number of guests decreased by 22.6% from the previous quarter, but increased by 6.4% when compared with the same quarter last year.

**Prices and purchasing power:** The Consumer Price Index (CPI) in the Palestinian territories rose by 0.36% in the first quarter of 2011, a slight increase from the previous quarter. Likewise, the Producer Price Index (PPI) rose by 2.5% during the same period. The Construction Price Index for residential and non-residential buildings in the West Bank increased by 1.35% when compared to the fourth quarter of 2010. Moreover, the first quarter of 2011 saw the purchasing power of the US dollar and the Jordanian dinar decline by 0.9% and 0.6% respectively, when compared to their values in the fourth quarter of 2010.

**Trade balance:** The total value of commodity imports recorded during the first quarter of 2011 was about $1.3 billion. The value of commodity exports recorded during the same period amounted to approximately $192 million. Consequently, the commodity trade balance deficit reached $1,114 million in the first quarter of 2011.

**Legal and legislative environment:** The President of the PNA, Mahmoud Abbas, issued four laws during the first quarter of this year. New additions to the legal code include: an amendment to the investment promotion law, an amendment to the law of expropriation, a law concerning Sharia, and a law dealing with the ratification of the appointment of the President of the General Personnel Council.

**Israeli Violations:** In the first quarter of 2011, 220 Palestinians were injured and 34 were killed. Of the dead, 7 were from the West Bank and 27 were from the Gaza Strip. Additionally, the number of prisoners held by the Israelis reached 835, including 826 in the West Bank and 9 in the Gaza Strip. The number of temporary checkpoints throughout the West Bank was 2,193 last quarter. Crossing points between Gaza and Israel were closed 288 times, and international crossings were closed 129 times.

**Living conditions of children in the Palestinian territories:** The total number of children in the Palestinian territories under the age of eighteen reached 1.97 million in the first half of 2010. As things stand, this demographic constitutes roughly 49% of the total population in the Palestinian territories. The statistics of marriage and divorce show that the proportion of female children (under the age of eighteen) who were married in the West Bank during 2009 reached 23% - an alarmingly high ratio. In 2010, the percentage of children who suffer from chronic malnutrition in the West Bank and the Gaza Strip stood at 11% and 10% respectively.

**Migration survey in the Palestinian territories (2010):** Nearly 22,000 Palestinian persons emigrated from the Palestinian territories in the period between 2007 and 2009. On the other hand, each year for the past five years, between 5,000 and 7,000 Palestinians have returned to the West Bank and Gaza.

**Box topics – The following boxes cover the eleven different topics that have been discussed for this issue:**

**Estimating "forgone" economic growth in the Palestinian territories**: The IMF issued a report on April 13, 2011 estimating the magnitude of lost economic growth in the Palestinian territories since the Oslo accords (1994-2010). The purpose of the report was to assess the growth level that could have been achieved under more stable political circumstances and to compare that estimation to the actual growth level. The report refers to the difference between potential and actual growth levels as the "income gap". Moreover, it presents three approaches used by the IMF in its estimation of the "income gap".

**Raising minimum wage in Israel: potential effects on Palestinian workers:** Last May, the Israeli government approved a resolution to increase the minimum wage from 3,850 NIS to 4,300 NIS. The two-step process will make minimum wage 4,100 NIS in October, 2011 and 4,300 NIS in November, 2012. This box discusses the potential effects this policy could have on three categories of Palestinians working in Israel and the settlements: those who do not have work permits, those who do have work permits, and Palestinian workers who hold a blue ID card (residents of Jerusalem) or a foreign passport.

**Clearance and fiscal leakage:** This box addresses the types of clearance revenues that Israel collects on behalf of the Palestinian Authority, as dictated by the Paris Protocol. The Palestinian Authority suffers from serious fiscal leakage due to the Israeli government's seizure of large shares of the indirect taxes paid by Palestinian consumers. Therefore, this box seeks to gauge the extant level of fiscal leakage.

**PADICO issues corporate bonds: gains and precautions:** PADICO recently issued seven thousand corporate bonds with a nominal value of ten thousand US Dollars each, and a maturity date of five years. This box explains how these bonds create an opportunity for banks to use their deposits toward investment in the local economy. Moreover, it also highlights a set of precautions which should be considered when banks invest in corporate bonds.

**Palestine Investment Fund (PIF):** In 2003 a presidential decree created the PIF in order to "administer the funds of the Palestinian people and maintain them as national savings that are invested to retain a strong and independent economy." This box sheds light on the PIF; its foundation, development and the vital sectors in which it invests. Currently, PIF investments are divided into five vital sectors: real estate and tourism, telecommunications, energy, commercial and industrial, and finance. Additionally, this box aims to shed light on the administrative complications that the PIF is facing and the importance of resolving them.

**Progressive price of electricity: supports the poor and improves competitiveness:** The Palestinian Electricity Regulatory Council and the Energy Authority approved a new pricing policy which is set to be implemented in June, 2011. This box addresses how the new pricing policy will affect electricity consumption in poor families, as well as the special pricing structure which has been imposed on Jericho and the Jordan Valley region due to its distinct economic and strategic features.

**The International Monetary Fund and the Arab Spring:** The IMF issues a periodic report regarding the conditions and opportunities for economic growth in the Middle East and North Africa. It emphasized the recent revolutions in the area and pointed out how these radical transformations, while negative in the short-run, could lead to economic growth in the long-run. This box both summarizes and criticizes the key results of the report, noting in particular that until very recently the IMF had issued positive assessments about the economic performance of Egypt and Tunisia.

**New international report about education in the Arab Word – The quality of education and unemployment:** Education in the Arab World suffers from chronic underperformance which is clearly demonstrated by the relatively low quality of learning in the region. Although Arab country's expenditure on education as proportion of GDP is slightly higher than world average, the gap in the quality of education remains large. This box discusses a report released by the IMF and the Islamic Development Bank entitled *Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential*. The report calls for reducing unemployment in the Arab World and addressing the shortcomings of the educational system by bridging the skills gap – that mismatch between skills demanded by firms and those offered by the education system.

**The World Food Programme report on the economic conditions of the Gaza Strip:** Last June, the World Food Programme issued a report on Palestinian households and markets. This report challenged allegations made by the Israeli Ministry of Foreign Affairs that the siege on Gaza had been relaxed. This box sheds light on the situation faced by producers and wage earners in Gaza and takes a broader look at the economic performance of Gaza as a whole. Finally, it recommends strategies that could help improve Gaza's economic environment.

**A new methodology to assess and rationalize international aid against poverty eradication:** There are two schools of thought for evaluating the impact of international aid. The first suggests that such aid is beneficial for developing countries as it reduces poverty and helps create an investment-friendly environment. The second school of thought argues that the negatives of international aid outweigh the positives. In particular, it focuses on the ways in which international aid acts as an obstacle to development of recipient nations. This box examines some attempts that have been made to empirically assess the effectiveness of aid in general. Following from this, it analyses the effectiveness of international aid in the Palestinian context.

**Brain drain: advantage of disadvantage?** This box discusses a recent article from "The Economist" entitled *Drain or Gain?: Poor Countries Can End up Benefiting When their Brightest Citizens Emigrate*. The article explores the effects of the emigration of educated citizens out of developing countries. The central argument is that contrary to popular impression regarding the phenomenon of "brain drain," the emigration of educated citizens can actually be beneficial to developing countries.

## Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2010

| Indicator | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Population by mid year** (thousands) | | | | | | | | | | | |
| Occupied Palestinian Territory | 3,053.3 | 3,138.5 | 3,225.2 | 3,314.5 | 3,407.4 | 3,508.1 | 3,612.0 | 3,719.2 | 3,825.5 | 3,935.25 | 4,048.40 |
| West Bank | 1,943.7 | 1,992.6 | 2,042.3 | 2,093.4 | 2,146.4 | 2,203.7 | 2,262.7 | 2,323.5 | 2,385.2 | 2,448.4 | 2,513.3 |
| Gaza Strip | 1,109.7 | 1,145.9 | 1,182.9 | 1,221.1 | 1,261.0 | 1,304.4 | 1,349.3 | 1,395.7 | 1,440.3 | 1,486.8 | 1,535.12 |
| **National Accounts** (Million Dollars) | | | | | | | | | | | |
| GDP** | 4,118.5 | 3,765.2 | 3,264.1 | 3,749.6 | 4,198.4 | 4,559.5 | 4,322.3 | 4,554.1 | 4,878.3 | 5,241.3 | 5,728.0 |
| *GDP per capita (USD)*** | 1,450.2 | 1,287.9 | 1,084.8 | 1,210.9 | 1,317.0 | 1,387.2 | 1,275.4 | 1,303.2 | 1,356.3 | 1,415.7 | 1,502.4 |
| *Household Expenditure*** | 3,982.0 | 3,901.4 | 3,627.8 | 4,103.1 | 4,400.3 | 4,467.5 | 4,197.5 | 4,591.2 | 4,851.9 | 5,285.4 | - |
| *Public Expenditure* | 1,100.7 | 1,022.7 | 947.9 | 903.1 | 1,048.9 | 833.3 | 870.4 | 892.7 | 995.9 | 1,105.5 | - |
| *Gross Capital Formation*** | 1,561.1 | 1,120.0 | 954.1 | 1,204.0 | 1,022.3 | 1,265.7 | 1,347.2 | 1,122.9 | 1,060.5 | 1,137.3 | - |
| *Net Balance of Goods Trade*** | (2,432) | (2,055) | (2,082) | (2,382) | (2,210) | (2,009) | (1,668.6) | (1,970.5) | (2,047.4) | (2,289.4) | - |
| Commodity Imports** | 2,978.5 | 2,418.6 | 2,423.8 | 2,776.8 | 2,622.1 | 2,466.5 | 2,203.8 | 2,508.3 | 2,642.4 | 2,881.2 | - |
| Commodity Exports** | 546.6 | 363.2 | 341.8 | 394.4 | 412.3 | 457.5 | 535.2 | 537.8 | 595 | 591.8 | - |
| **Prices and Inflation** | | | | | | | | | | | |
| Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel | 4.086 | 4.208 | 4.742 | 4.550 | 4.478 | 4.482 | 4.454 | 4.110 | 3.567 | 3.93 | 3.73 |
| Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel | 5.811 | 5.928 | 6.674 | 6.417 | 6.307 | 6.317 | 6.292 | 5.812 | 5.042 | 5.54 | 5.27 |
| Inflation Rate (%)*** | 2.8 | 1.2 | 5.7 | 4.4 | 3.0 | 4.1 | 3.8 | 1.9 | 9.9 | 2.75 | 3.75 |
| **Labor Market** | | | | | | | | | | | |
| Number of Employees (thousands) | 600 | 505 | 477 | 564 | 578 | 603 | 636 | 690 | 667 | 718 | 745 |
| Participation Rate (%) | 41.5 | 38.7 | 38.1 | 40.3 | 40.4 | 40.4 | 41 | 41.7 | 41.2 | 41.6 | 41.1 |
| Unemployment (%) | 14.1 | 25.2 | 31.3 | 25.6 | 26.8 | 23.5 | 23.7 | 21.7 | 26.6 | 24.5 | 23.7 |
| **Social Conditions** | | | | | | | | | | | |
| Poverty Rate (%) **** | - | 27.9 | - | - | 25.9 | 24.3 | 24 | 31.2 | - | 26.2 | 25.7 |
| Deep Poverty Rate (%) **** | - | 19.5 | - | - | 14.2 | 15.3 | 13.7 | 18.8 | - | 13.7 | 14.1 |
| **Public Finance** (Million Dollars) | | | | | | | | | | | |
| Net Domestic Revenues ***** | 939 | 273 | 290 | 747 | 1,050 | 1,370 | 722 | 1,616 | 1,780 | 1,548.4 | 1,834.7 |
| Current Expenditures and Net Lending | 1,199 | 1,095 | 994 | 1,240 | 1,528 | 1,994 | 1,426 | 2,567 | 3,273 | 2,919.6 | 2,923.4 |
| Development Expenses | 469 | 340 | 252 | 395 | 0 | 287 | 281 | 310 | - | 46.8 | 273 |
| Surplus (deficit) Budget before Support | (260) | (822) | (704) | (493) | (478) | (624) | (704) | (951) | (1,493) | (1,412.7) | (1,089) |

| Indicator | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Total Grants & Assistance | 510 | 849 | 697 | 620 | 353 | 636 | 1,019 | 1,322 | 1,763 | 1,402 | 1,210 |
| Total Surplus (deficit) Budget | (219) | (313) | (259) | (268) | (125) | (275) | 34 | 61 | 270.2 | (144) | (174.2) |
| Public Debt | 795 | 1,191 | 1,090 | 1,236 | 1,422 | 1,602 | 1,494 | 1,439 | 1,406 | 1,732 | 1,883 |
| **Banking Sector** (Million Dollars) | | | | | | | | | | | |
| Assets/Liabilities | 4,593 | 4,430 | 4,278 | 4,728 | 5,101 | 5,604 | 5,772 | 7,004 | 5,645 | 7,893 | 8,608 |
| Equity | 242 | 206 | 187 | 217 | 315 | 552 | 597 | 702 | 857 | 910 | 1,097 |
| Clients' Deposits | 3,508 | 3,398 | 3,432 | 3,625 | 3,946 | 4,190 | 4,216 | 5,118 | 5,847 | 6,111 | 6,802 |
| Credit Facilities | 1,280 | 1,186 | 942 | 1,061 | 1,417 | 1,788 | 1,843 | 1,705 | 1,829 | 2,109 | 2,825 |
| Number of Banks | 21 | 21 | 20 | 20 | 20 | 20 | 21 | 21 | 21 | 20 | 18 |

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands.

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

** Data in constant prices. Base year for the 2000-2003 is 1997; base year for 2004-2010 is 2004. Data for 2010 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year. Base year for the period 2000-2006 was 1996 (1996=100), base year for the period 2007-2010 is 2004 (2004=100).

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

***** The total net revenues is the total current revenues after the deduction of tax revenues.

\- Figures in brackets are negative.